الإيزيديون وأزمة القيادة

حسين حسن نرمو

الإيزيديون وأزمة القيادة

حسين حسن نرمو

2025

جميع الحقوق محفوظة ©

الكتاب: الإيزيديون وأزمة القيادة

تأليف: حسين حسن نرمو

الطبعة الثانية: مُزَيَّدة ومُنقَّحة 2025

الإخراج الفني والغلاف: عبدالرحمن بامەرنى

مطبعة: طهران

رقم الإيداع: (D-/2707/25)

إهداء:

إلى

..... روح والدي الشهيد الذي قدّم كل شيء من أجل الحق والكرامة.

..... كل من يؤمن بأن القيادة ليست سلطة بل مسؤولية وأمانة.

أُهدي هذا العمل الذي يُعدّ رسالة وفاء وتقدير، ومحاولة لفهم عمق أزمتنا والبحث عن سُبل النجاة.

مقدمة الطبعة الثانية

يسرني أن أقدم للقراء الكرام الطبعة الثانية المُزيدة والمنقحة من كتاب "الإيزيديون وأزمة القيادة"، الذي لاقى قبولاً واسعاً منذ صدور طبعته الأولى عام 2024، حتى نفدت نسخه من المكتبات وازداد الطلب عليه من قبل الباحثين والقراء والمهتمين بقضايا الأقليات والتنوع الثقافي في المنطقة. هذا الإقبال المشجع دفعني إلى إعادة النظر في محتوى الكتاب وإصدار نسخة محدثة تلبي تطلعات القراء وتواكب المستجدات.

في هذه الطبعة الجديدة، حرصت على مراجعة النصوص الأصلية بعناية، وتصحيح ما قد يكون فيها من أخطاء، بالإضافة إلى إثراء المحتوى بمواضيع جديدة تساهم في فهم أعمق لواقع الإيزيديين، متناولاً أزمة القيادة الإيزيدية في ضوء المستجدات الأخيرة، مع تحليل معمق للعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في مسار هذه الأزمة، مع التزامي بتقديم رؤية موضوعية مدعمة بالدلائل والتحليل الأكاديمي المتزن بعيداً عن أي انحياز.

إن الهدف من هذا العمل يبقى كما كان في طبعته الأولى: تقديم رؤية موضوعية وشاملة لقضية الإيزيديين، وتسليط الضوء على معاناتهم وتطلعاتهم. أطمح أن يُسهم هذا الكتاب في تعزيز الوعي بقضايا الأقليات وترسيخ ثقافة التعددية والتسامح.

أشكر كل من ساهم في إثراء هذا العمل، سواء بالملاحظات القيمة أو بالتشجيع، وأخص بالشكر القراء الذين كانوا الدافع الرئيسي لإصدار هذه الطبعة الجديدة المُزيدة والمنقحة، كما أرجو أن تكون هذه الطبعة الثانية عند حسن ظنهم، وأن تسهم في إضاءة جوانب جديدة من قضية الإيزيديين وأزمة قيادتهم.

والله ولي التوفيق

حسين حسن نرمو
أبريل 2025

مقدمة الطبعة الأولى

في ظل تسارع الأحداث وتبدّل الظروف، تبرز الحاجة إلى توثيق الجوانب المختلفة للحياة البشرية، ولا سيما حينما يتعلق الأمر بجماعات عانت من التهميش، القهر، أو المآسي الإنسانية. ومن بين هذه الجماعات، تبرز الإيزيدية كشريحة مجتمعية لها تاريخ طويل وجذور عميقة في بلاد ما بين النهرين، لكنها كذلك واجهت العديد من التحديات والمحن التي أثّرت على هويتها وثقافتها.

هذا الكتاب، الذي يضمُّ بين دفتيه مجموعة من المقالات التي تناولت الشأن الإيزيدي بمختلف جوانبه، نُشرت عبر فترات زمنية متباعدة في سياقات صحفية وأكاديمية. عبر هذه المقالات التي نُشرت في أماكن مختلفة، نحاول تسليط الضوء على التجربة الإيزيدية، سواءً من ناحية الظلم الذي تعرّض له أتباع هذه الديانة في العديد من الفترات، أو من ناحية ما أسهمت به من ثقافة وفكر وحضارة. كما تهدف المقالات إلى استكشاف واقعها الحالي في ظل التغيُّرات السياسية والاجتماعية التي عصفت بالمنطقة، والأدوار التي لعبها المجتمع الإيزيدي في مواجهة تلك التحديات.

إن جمع هذه المواضيع في هذا الكتاب لم يكن بغرض عرض وجهة نظر أحادية، بل سعينا إلى تقديم طيف من الأفكار والتحليلات التي قد تساعد على تكوين رؤية شاملة حول القضايا المعاصرة المرتبطة بالإيزيديين.

يُعنى هذا الكتاب بتقديم صورة متعدّدة الأبعاد عن الإيزيديين؛ ليس فقط كجماعة دينية، بل كجزء من النسيج الاجتماعي والإنساني الذي أسهم في تشكيل تاريخ المنطقة.

موضوع أزمة القيادة لدى الإيزيديين يُمثل أحد القضايا الحساسة والمعقدة التي ترتبط بجوانب تاريخية، اجتماعية، ودينية. إذا كان الكتاب الذي تشير إليه يسعى

إلى توضيح هذه الأزمة من خلال فصول مترابطة، فهذا يعني أن هناك عدة زوايا يتمُّ معالجتها لفهم عمق وتعقيد هذا الموضوع.

يواجه الإيزيديون أزمة قيادة تمتدُّ لعقود، تتجذّر في عدة عوامل، منها الصراعات الداخلية، الضغوط الخارجية، وتداعيات الجرائم المأساوية التي تعرّض لها المجتمع الإيزيدي، خاصة خلال هجمات تنظيم «داعش» عام 2014.

تقليديًا، يعتمد الإيزيديون على هياكل قيادة مستندة إلى الطبقات الدينية والعشائرية، حيث يلعب كلٌّ من المجلس الروحاني الإيزيدي والأمير الإيزيدي دورًا رئيسيًا في إدارة الشؤون الدينية والاجتماعية. من المهم أن يتجاوز هؤلاء القادة صغائر الأمور، وأن يوجهوا اهتمامهم نحو القضايا الجوهرية التي تؤثر على مستقبل المجتمع الإيزيدي، مع التركيز على تعزيز الوحدة والتعاون بين جميع الأطراف.

أزمة القيادة الإيزيدية تعكس تعقيدات سياسية واجتماعية ودينية عميقة. ولتحقيق قيادة جديدة قادرة على مواجهة التحديات، يتعيّن على هذه القيادة التكيف مع التغيرات الحديثة والاستجابة لتحديات المجتمع الإيزيدي في الوطن والمهجر. تحقيق هذه الوحدة يتوقف على قدرة الإيزيديين على تجاوز الانقسامات الداخلية ومواجهة الضغوط الخارجية، مع التركيز على العدالة والعودة الآمنة للمجتمعات النازحة والمهجّرة.

الهجوم الوحشي الذي شنّه «داعش» على المجتمع الإيزيدي في سنجار عام 2014 أسفر عن إبادة جماعية وتهجير عشرات الآلاف، بالإضافة إلى اختطاف الآلاف من النساء والأطفال. أثّر هذا الهجوم بشكل مباشر على البنية الاجتماعية للمجتمع الإيزيدي، مما يبرز الحاجة الملحة إلى قيادة تتسم بالرؤية والتضامن.

حاولنا قدر الإمكان التطرُّق إلى تطوُّر القيادة الإيزيدية، وكيف أثرت التحديات التاريخية مثل الصراعات السياسية والاضطهادات على بنية هذه القيادة التي يُفترض

أن تلعب دورًا محوريًا في المجتمع الإيزيدي، وكيفية تعاطيها مع التحديات الراهنة والأزمات التي واجهها المجتمع الإيزيدي في العصر الحديث، خاصة في ظل التهجير والنزوح الناتج عن الإرهاب والاضطهاد، وكيف أثرت هذه الأزمات على الوحدة والقيادة الإيزيدية، مع التركيز على أزمة الثقة بين الجيل الجديد والقيادة التقليدية، والإشارة إلى حركات أو توجهات جديدة تدعو إلى إصلاح القيادة أو تجديدها سواء في العراق أو المهجر.

تتداخل فصول هذا الكتاب لتقديم صورة شاملة عن الأزمة من كافة جوانبها، وتوضيح كيف أن هذه الأبعاد المختلفة تؤثر على بعضها البعض، مما يعمّق الأزمة أو يفتح بابًا للحلول المحتملة.

في الختام، نأمل أن يُسهم هذا الكتاب في إثراء النقاشات، ويكون خطوة نحو فهم أعمق للشأن الإيزيدي، وأن يكون بمثابة مرجعٍ للباحثين والمهتمّين بتاريخ وثقافة هذه الجماعة.

حسين حسن نرمو

2024.10.05/ دهوك

الفصل الأول

المجلس الروحاني الإيزيدي الأعلى

-الديني والدينوي-

الإصلاح الإجتماعي والديني للإيزيدية

مقدمة:-

بين فترة وأخرى في هذا الزمن الحرج بالنسبة لنا، تتوالى أصوات على شكل دعوات أحياناً، أو رسائل تبحث عن حلول، مثل رسالة الحائر (س.م) من السويد، التي سبق وأن نُشرت في بحزاني نت منذ أمد، والتي بحث فيها عن حل لمشكلته حسب ما روى، بأنه يحب فتاة أرمنية ويرغب في الارتباط الدائم (الزواج) لكن العادات والتقاليد تشكل عائقاً أمام حيرته. كذلك، النداء من قبل امرأة تناجي (رئيسة تحرير أنا حرة)، وتريد حلاً لمشكلة ابنها الوحيد الذي يحب فتاة من غير الطبقة التي ينتمي إليها، والتي سبق وأن نُشرت في موقع (أنا حرة) الذي يهتم أيضاً بالشأن الإيزيدي. هذا وأحياناً يُنشر مقال هنا وهناك حول الموضوع نفسه أو إشكالية (الحب الممنوع) والإصلاحات. من يدري؟ ربما في المستقبل تُلقى محاضرات ومناقشات على مستوى عالٍ، وربما أيضاً تُجرى دراسات بهذا الخصوص.

وهذا ما تحقق فعلاً، حيث أشار الباحث الإيزيدي الشاب والموهوب الدكتور عدنان زيان، خلال مشاركته مع وفد رسمي في مؤتمر عُقد في تركيا – هازخ، وفي محاضرة قدمها، حيث نشر الإعلامي خدر دوملي النشاط، قائلاً: (هذه الديانة، أي الإيزيدية، بحاجة ماسة إلى إصلاحات جزئية لنظامها الطبقي، لكي تتلاءم مع تغيُّرات العصر في سبيل الحفاظ على التقسيم الديني لها، وإلا فإنها ستضعف كثيراً ويصيبها الوهن والتشتت).

هذه الأصوات كلها تأتي من أجل إجراء بعض الإصلاحات الاجتماعية والدينية أيضاً في المجتمع الإيزيدي، ظناً منهم بضرورة مواكبة العصر الحديث، عصر الإنترنت والعولمة، ولا سيما أننا في الألفية الثالثة للميلاد.

من البديهي أن يُطرح مثل هذا الموضوع من قبل (النُخَب) وعلى مستوى عالٍ، وهم أصحاب باع طويل في مجال الدراسة والبحث العلمي حول هذه الديانة العريقة. ومن النخب أيضاً من تمرّدوا على الواقع في هذا المجال (الإصلاح الديني)، وربما يُقتدى بهم في المستقبل في مجال الإصلاح (الطبقة السابعة)، بعد أن يتجرأوا في مخاطبة المجتمع حول ما قاموا به، إيماناً منهم بأن مثل هذا الواقع سيحدث عاجلاً أم آجلاً في المجتمع الإيزيدي المعاصر.

رأي سمو الأمير[1]:-

قبل التطرق إلى تفاصيل أكثر في الموضوع، لنرجع قليلاً إلى الماضي، تحديداً منتصف عام 1997 حينما كان سمو الأمير في زيارة إلى ألمانيا، المحطة الثانية بعد زيارته إلى لندن كالعادة. وفي يومٍ ما خلال فترة إقامته، كان في ضيافة أحد الإخوة من أيزيديي كوردستان سوريا. يومها حضر أحد رجالات الدين (بيشيمام)، ورغم حضوره وحديثه مع سمو الأمير، كان ذا مصالح ومكتسبات شخصية بالنسبة له. إلا أن المناقشة حينذاك كانت تمس وتتعلق بموضوعنا هذا المطروح، لذا أردنا الإشارة إلى ذلك الحوار .

[1] الأمير تحسين سعيد علي بك، أمير الإيزيديين في العراق والعالم. ولد في 15 أغسطس 1933، في باعذرة التابعة لقضاء الشيخان في محافظة نينوى ، تم تنصيبه أميرا للإيزيديين، بترشيح من جدته ميان خاتون، بعد مرور 15 يوما على وفاة والده الأمير سعيد علي بك وذلك في صيف 1944، وبقي في منصبه منذئذ إلى وفاته في يوم الإثنين 28 يناير 2019 في إحدى مستشفيات مدينة هانوفر بألمانيا بعد معاناة مع مرض عُضال.

)حيث ادّعى ذلك الرجل الديني أن له مجموعة من المريدين، الذين إمّا أُشهر إسلامهم في الماضي البعيد أو القريب لأسباب خارجة عن إرادتهم آنذاك، حيث طلب من سموه الموافقة على عودتهم إلى الأصل الإيزيدي، وهم على أتم الاستعداد لذلك .(

توقعت أن يكون هذا الطلب بمثابة صدمة لسمو الأمير، ولا سيما أنه لم يكن من رجل ساذج. لكن الظاهر أن المناقشة وقبول الرأي الآخر مع ومن قبل سمو الأمير وهو في أوروبا حينذاك، وربّما في وقت آخر، أسهل وأسلس بكثير حينما يكون على عرش الإمارة في الوطن .

لذا تقبل الحديث في الموضوع، ليكون ردّه فرضياً وجدلياً في الوقت نفسه، حيث قال: (لو نفرض أن ما تنوون إليه قد حصل. هل سألتم أنفسكم عن التصنيف الطبقي لهؤلاء حال قبولهم؟) مشيراً إلى الطبقات الثلاث الرئيسية طبعاً دون الخوض في التفاصيل الأخرى.

اتجهت الآراء في ذلك الحوار الليلي الهادئ والشيق نحو استحداث طبقة أخرى تأوي هؤلاء وربّما غيرهم أيضاً.

بعد رحلة تأمل قصيرة، حَسَمَ سمو الأمير الحديث لصالح العادات والتقاليد، مدعياً بأنه لا يستطيع وحده البت في مثل هذه الأمور، ليرمي الكرة في ملعب المجلس الروحاني، وكذلك الشيوخ ورؤساء العشائر خاصةً في سنجار، والذين لا يقبلون بمثل هكذا طروحات.

لماذا الطبقة المستحدثة؟

حينما طُرح الموضوع من قبل بعض الإخوة المهتمين جداً بالشأن الإيزيدي، سواءً على شكل كتابات هنا وهناك، أو من خلال المناقشات مع القيادة الدينية في اجتماعات أعضاء اللجنة الاستشارية التي تم تعيينها من قبل سمو الأمير، كانت تلك الطروحات المرفقة بالحقائق كادت أن تعصف بمستقبل مقترحيها بسبب إصدار فتاوى آنذاك بتحريمهم أو ربما تجريمهم بحق الديانة. لولا أحداث شنكال في آب/2007، التي غطت بشكل أو بآخر على المشاريع أو المقترحات بهذا الخصوص. نعم، طرح الإخوة حينذاك وبكل جرأة ممارسات وسلوكيات بعض الإيزيديين في المهجر، والتي وصلت، وخاصة جيل الشباب منهم، إلى مرحلة الاندماج مع المجتمع الأوروبي المفعم بسلوكيات تناقض مجتمعنا الإيزيدي المبني على العادات والتقاليد منذ القدم، والتي باتت بالية بالنسبة لمجتمعنا في الوقت الحاضر. حيث وصل البعض فعلاً إلى ممارسة الزواج المثلي، هذا ناهيك عن اقتران الكثير من الشبان بالأوروبيات من أجل الصداقة والزواج أيضاً في الدول التي يعيشون فيها. لذا جاء الطرح وفق ما يرونه، ويشاطرهم الكثيرون آراءهم فيما سيحدث للجالية الإيزيدية في المستقبل، حيث لا يستثني أحدٌ مهما تكن مكانته في المجتمع من أن يحصل في عقر داره، لينال نصيبه من الانتماء إلى الطبقة المستحدثة على مستوى الأولاد أو الأحفاد، إن الآن أو في المستقبل. بالتأكيد، الواقع في المهجر يختلف عن الوطن الأم، ولولا هجرة أعداد كبيرة من الإيزيديين خارج الوطن الأم في النصف الثاني من عقد السبعينيات من القرن المنصرم لأسباب اقتصادية، وبعد انهيار النظام الدكتاتوري في العراق في نيسان عام 2003 ازدادت النسبة أكثر لتكون على شكل هجرة جماعية، خاصةً بعد أحداث الشيخان المعروفة، ومقتل العمال الإيزيديين من بعشيقة وبحزاني وفق مخطط إرهابي منظم. هذا ناهيك عن العملية أو العمليات الإرهابية الجبانة التي تعرض لها ويتعرض لها الإيزيديون الآن وبشكل مستمر في سنجار وباقي مناطق الإيزيدية. هاجروا خوفاً

على مستقبلهم، بعد تعرضهم للقتل على الهوية الدينية، وباتوا يؤمنون بأن أوروبا هي الملاذ الآمن لهم كأقلية دينية مضطهدة على مدار قرون في موطن سكناهم. نعم، لولا هجرة هذه الأعداد الكبيرة من الإيزيديين إلى الشتات، لتأخر، في اعتقادنا، هذا المشروع (الطبقة المستحدثة) المطروح من قبل أصحاب الشأن إلى أجل غير مسمى.

الطبقة المستحدثة أو السابعة موجودة:

لا نريد النبش في الماضي البعيد كثيراً، حيث إن بعض الإخوة شخّصوا قبلي حالات أو تجاوزات على العرف والعادات والتقاليد في مجال الزواج بين الطبقات أو خارجها. معظم أصحاب تلك التجاوزات، إن لم نقل جلّهم، كانوا من ذوي الرؤوس الكبيرة في المجتمع آنذاك. أي أن التجاوز كان من مصدر القوة، ولكون أصحابها ذوي نفوذ، دُفِنت تلك التجاوزات في زمانها ومكانها لتذوب الذرّية في الطبقة التي ينتمي إليها الفحل، وبالتالي في المجتمع كله.

طالما لا نريد النبش في الماضي كثيراً، وبالتأكيد الحاضر أهم مرحلة زمنية بالنسبة لنا، لذا لا بد أن نشير إلى هذه المرحلة فيما يخص الموضوع المهم جداً على الساحة في الزمن المعاصر. لا نريد المقارنة بين واقعين، حيث هناك بون شاسع بينهما: الواقع الذي نشأ فيه الأيزيديون في موطن الآباء والأسلاف وواقع الغربة الذي لجأنا إليه سواءً بالاختيار أو أجبرنا على ذلك، وخاصة في الفترة الأخيرة، بعد تعرُّض الإيزيدية إلى القتل على الهوية كما أسلفنا.

في هذا المجال ارتأينا أن نشير إلى ما قال عالم الاجتماع العراقي المعروف الدكتور علي الوردي في إحدى مقابلاته مع الأستاذ حميد المطبعي وفي كتاب للأخير بعنوان (علي

الوردي يدافع عن نفسه)، حيث قال الوردي: "من طبيعة الإنسان بشكل عام أن يؤمن بصحة ما نشأ عليه في بيئته الاجتماعية من معتقدات وقيم وأعراف وتقاليد، وهو يبقى مؤمناً بصحتها إذا ظل قابعاً في بيئته القديمة."

بدأ الكثير من الإيزيديين يفارقون موطن الآباء والأجداد إلى الأبد، وبدؤوا يستقرون في المهاجر. ربّما تنطبق مثل هذه النظرية لعلي الوردي على جيل الناشئين والشباب الإيزيديين إلى حدّ ما بعد اختلاطهم واندماجهم بالمجتمع الغربي، أما الكبار الذين عاصروا أكثر من جيل، فلهم الخبرة في التعامل مع المجتمع الأوروبي وراء الكواليس وفي أعلى درجات السرّية .الأطفال الذين يولدون في المهجر سيكون مصير غالبيتهم الاندماج التام مع المجتمع الجديد الذي يعيشون فيه شئنا أم أبينا.

بقي أن نشير إلى أن هنالك حالات تجاوز حصلت في الوطن والمهجر في الآونة الأخيرة مشمولة بها ذوو الرؤوس الكبيرة، بدءاً من ذرية الأمراء أو رجال الدين فوق العادة وحتى الباحثين في مجال الديانة الإيزيدية، وكذلك بعض الرموز الاجتماعية. لكن يجب ألا ننسى أن هؤلاء المتجاوزين هم أنفسهم معززّون مكرّمون من لدن القيادة الدينية، لا بل المفضّلين على باقي أتباع الديانة عندهم، بحيث دور أو بيوت هؤلاء أولى من الآخرين لاحتضان قيادتنا الدينية خلال جولاتهم وصولاتهم الأوروبية.

كلمة أخيرة: -

لا بد من القول إن كلمتنا الأخيرة موجهة إلى أولئك المثاليين المصرّين على المحافظة على الجمود العقائدي والرافضين للتجديد والإصلاح في كل المجالات، وليس فيما يقال عن الطبقة السابعة فحسب. هؤلاء يظنون أن التجديد أو الإصلاح، مهما كان نوعه،

يُعتبر استحداثًا خطرًا عليهم ويهدّد مكانتهم على العروش التي بُنيت لهم منذ الأزل. ربما بعض هذه العروش خارج عن الاستحقاق .

في اعتقادي، أن هؤلاء لا يتمكّنون من إيجاد حلول للكثير من المشاكل التي يُعاني منها المجتمع الإيزيدي الراهن في مجال الإصلاحات، ما لم يتم انتخاب مرجعية سياسية دينية وفق آلية معترَف بها ومن خلال مؤتمر عام للإيزيدية، يجمع أكبر عددٍ من أبناء المجتمع ومن مختلف شرائحه: السياسيين، المثقفين، أساتذة الجامعات، الطلبة الجامعيين، رؤساء العشائر، الوجوه الاجتماعية، الشيوخ، علماء الدين، وبمشاركة ومباركة القيادة الدينية الحالية والمجلس الروحاني.

الأمير تحسين بك ووعوده !

كثيراً ما انتقدتُ سمو الأمير الراحل تحسين سعيد بك حول العديد من الأمور التي بدرت منه خلال أدوار معينة لعبها في فترة معاصرتنا معه على الأقل، وحتى قبلها (أي قبل أن نمارس الكتابة، ولا سيما النقد الهادف والبناء). وقد كان النقد أحياناً كثيرة محل امتعاض سموه، حيث تعرضت لنصائح بالكف عن النقد وربما لضغوط من قبل بعض قياديي الاتحاد الوطني الكوردستاني بناءً على شكواه لديهم وحسب إدعائهم للكف عن الكتابة والنقد. لكنني اعتبرت ما أكتبه هو من صلب حرية الرأي وشأناً خاصاً بالمكون الإيزيدي، لذا واصلت الكتابة والنقد، علماً بأن كل انتقاداتي لم تدخل إطلاقاً في خانة التشهير بمقامه كأمير الإيزيدية في العراق والعالم، وإنما كانت بمثابة جرس إنذار لإصلاح السلوكيات والتصرفات غير اللائقة بأسلوب إدارته للإمارة. ورغم كل تلك الإجراءات التي كان يقوم بها، أعتبره من خيرة أسلافه الأمراء السابقين وبالتأكيد اللاحقين أيضاً، بحيث لو رأى ما حصل ويحصل من السلوك والتصرف بالإمارة من بعده، ربما (جدلاً) لأقدم على الانتحار المبكر للموت الطبيعي.

في بداية عام 2014، دعاني إلى قصر الإمارة في قضاء الشيخان عن طريق مدير مكتبه، حيث حضرت في الموعد المحدد ولم يكن لدي علم بالآخرين الذين كانوا مدعوين ومتواجدين في القصر. منهم الأخ العزيز النائب شريف سليمان، حيث كنا حينذاك معاً في مجلس النواب العراقي/ الدورة البرلمانية الثانية، والآخرون كانوا المرحوم العميد المتقاعد جلال حسن والأخ عبد المجيد سلو والأخ جهور سليمان. أعتقد أنهم كانوا أعضاء في اللجنة الاستشارية لسمو الأمير والمجلس الروحاني حينذاك، لا بل كان الثلاثة مرشحين من سمو الأمير لاستلام الدرجات الخاصة الشاغرة للمكون الإيزيدي في ديوان أوقاف المسيحيين والإيزيديين والصابئة المندائيين. منهم الأخ العزيز المرحوم العميد جلال حسن، والذي كان مرشحاً لمنصب نائب رئيس الديوان، والأعزاء الآخرون لمنصب مدير عام للشؤون الهندسية ومدير عام لشؤون أوقاف المحافظات على ما

أعتقد. ناقشنا بشكل علني هذا الموضوع، حيث طرحت رأيي أن التعيين، ولا سيما الدرجات الخاصة في ديوان الأوقاف، ليس من شأن مجلس النواب ولا لجنة الأوقاف والشؤون الدينية في البرلمان، وإنما بموجب القانون أو القوانين كافة، ومنها قوانين دواوين الأوقاف، هي من صلب الجهات التنفيذية، لكن بالتنسيق مع المراجع الدينية لكافة الديانات، بما فيهم الديانة الإيزيدية، إنما الأخ النائب شريف سليمان، والذي كان عضواً في لجنة الأوقاف والشؤون الدينية، كان له رأي آخر عكس ما ورد في القانون، ليطرح رأيه على الحاضرين، وبالذات سمو الأمير، لكسب وده وربما دعمه على استلام منصب نائب رئيس الديوان. حيث ونحن جالسون مع سمو الأمير، اتصل بالسيد علي العلاق (المُعَمَّم) رئيس لجنته، وأعطى جهاز الموبايل لسمو الأمير تحسين بك للحديث .

بعد الانتهاء من المكالمة الهاتفية بين سمو الأمير ورئيس لجنة الأوقاف في البرلمان العراقي آنذاك، تحدث سمو الأمير، وكان الحديث موجهاً أكثر شيء للسيد النائب شريف سليمان، حيث قال بالحرف الواحد إنه شخصياً أعطى وعداً غير قابل للنقاش حول منصب نائب رئيس الديوان للأخ العزيز المرحوم جلال حسن، وكذلك مناصب المدراء العامين للأخ عبدالمجيد سلو جندي والأخ جهور سليمان. وكنا نسمع الحوار معاً، بل رفض كافة الضغوطات والإغراءات، ومنها المالية، للتراجع عن وعده. (اللبيب بالإشارة يفهم معنى حديث سمو الأمير) .

لذا أعتقد، وكما أسلفنا، ورغم كل الأدوار والسلوكيات والتصرفات لسمو الأمير خلال كافة المراحل التي مر بها خلال تسنمه منصب أمير الإيزيدية في العراق والعالم، أنه حينما يَعِد بشيء لشخص ما، لم يتنازل عن وعده مهما كان الثمن.

حول تشكيل مرجعية إيزيدية

يُدار في الآونة الأخيرة جدلٌ واسعٌ وعلى مستويات عدة، وأحياناً بالتحاور مع سمو الأمير تحسين بك، حول إيجاد صيغة لتشكيل مرجعية إيزيدية. وهناك من سماها بالهيئة الاستشارية الموسعة، أو حتى برلمان مصغّر لهذه الأقلية التي ذاقت الأمرّين على مدار الزمن الغابر، سواءً من خلال عمليات التنكيل والإبادة الجماعية التي تعرضت لها للنيل من مبادئها وإيمانها المطلق بوحدانية الله.

حاول بعض الكتاب المرتزقة بشتى الطرق تشويه الحقائق حول هذا الدين من خلال دراساتهم وبحوثهم المزيفة. ربّما نال البعض منهم شهادات عالية مقابل تزوير الحقائق.

ما يهمُّني في هذا المقال، وللكثير من القراء الكرام أيضاً هو: هل نحن بحاجة إلى مثل هكذا مرجعية أو هيئة أو برلمان مصغّر؟ وبالتأكيد الاختلاف لن يكون على التسمية بقدر ما ستفعله أو تُفيده هذه التشكيلة إن وجدت، وما هي السبل لإيجادها أو تشكيلها أو حتى انتخابها؟

نقول نعم، نحن بحاجة ماسة إلى مرجعية إيزيدية في هذا الوقت وفي كل وقت أيضاً، لكن يجب أن تكون منتخبة. وهذا (النعم) مدعوم بأسباب عديدة منها، وحسب ما نراه...

1. في كل صغيرة وكبيرة نلوم ونعاتب سمو الأمير والباقين من قيادتنا التقليدية على كيفية اتخاذ خطوات لازمة للتعامُل مع كل واقع من أجل المصلحة الإيزيدية العليا. لذا، في حالة وجود مرجعية أخرى مع سمو الأمير والمجلس الروحاني، بإمكانهم دراسة كل خطوة وفق أجندة خاصة تفيد الإيزيدية في كل مرحلة تلائم الظروف الموضوعية، طبعاً من خلال تشكيل لجان متخصصة ومستشارين

متخصصين في كافة المجالات، كأن تكون سياسية أو اقتصادية أو حتى دينية لسمو الأمير والمجلس الروحاني.

2. نقول لو كان هنالك مستشارون متخصصون، وكما ذكرنا أعلاه، لما وقع السيد حازم تحسين بك في متاهات مع إحدى القنوات الإعلامية، بعد أن أوكل إليه والده مهام المناوبة في الوطن، لسفر سموه مع نائبه (من قبل الحكومة العراقية) خارج الوطن لإجراء الفحوصات الطبية.
3. لو وجدت مرجعية إيزيدية بإمكانها، ومن خلال اللجان المتخصصة التعامل مع الحكومة المركزية وحكومة الإقليم ومن موقف أكثر حصانة حول حقوق المواطنة، والخصوصية الإيزيدية في كافة المجالات، أسوة بباقي أطياف الشعب العراقي، بالتأكيد ستكون لها الدور الرئيسي في اختيار رجال مناسبين يتمتعون بالنزاهة والمصداقية لدى الإيزيدية، وحسب الكفاءة طبعاً في المناصب أو حتى أعضاء البرلمان المركزي والإقليمي الذين يتم الاتفاق على العدد ربما وفق مبدأ المحاصصة من قبل الأحزاب الكوردستانية والمشكورة سلفاً، وفي هذه الحالة، لن تطول الألسنة بالنقد ربما اللاذع حول تصرفات هذا أو ذاك، من الذين يتم اختيارهم من قبل تلك الأحزاب، وهم بالتأكيد من الموالين أو من المنتمين لهم، وهذا من حقهم لتمثيل الإيزيدية لديهم.

لكن! نرجع ونقول، والكل يعلم أن لولب الحركة نحو هذه المرجعية، هو سمو الأمير تحسين بك، حيث لا يمكن تشكيلها على الأقل في الوقت الحاضر إلا بموافقته، لكن للأسف أنه يبدي دائماً بعض التحفظات على كافة الطروحات حول ذلك، ربما ظناً منه ستكون هذه المرجعية البديل له في السلطة والإدارة.

لكننا نرى العكس، أنه لو حصل، وأبدى موافقته على ذلك، سيعزز من مكانته، وربما قدسيته لدى الكثير من بني جلدته، حيث سيبقى على رأس الهرم، بمثابة الرمز كالملوك والأمراء، ولا يمكن اتخاذ القرارات المهمة إلا بموافقة سموه.

إذاً ربما نسأل جميعاً: ما هو السبيل الذي يمكن من خلاله إيجاد أو تشكيل هذه المرجعية بعد الاتفاق عليها؟

نقول من الممكن جداً عقد مؤتمر موسّع في الوطن، بعد عودة سمو الأمير ونائبه، وبمشاركة النخب المتميزة من أبناء الإيزيدية، ومن كافة المناطق في العراق، لا بل من الدول التي تتواجد فيهم الإيزيدية، بدءاً من الرموز الاجتماعية المعروفة، ورجال الدين، وكذلك من مختلف شرائح المجتمع الإيزيدي، من أساتذة الجامعات، والأطباء، والمهندسين، والقضاة، والمحامين، والتدريسيين، وحتى طلبة الجامعات، وبمشاركة فاعلة من الجمعيات، والمراكز، والتجمعات، والحركات الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، داخل الوطن وخارجه.

حيث من الممكن جداً انتخاب نخبة مميزة وموسعة، يتم الاتفاق على العدد في المؤتمر. هذه النخبة، طبعاً، ستكون مسؤولة أمام المجتمع الإيزيدي للمطالبة بالحقوق والدفاع عنها في كافة المحافل المحلية والدولية أيضاً. وفي حال تحقيق ذلك، سنكون قد وضعنا الحجر الأساس لتقوية مصدر القرار الشرعي الإيزيدي لاتخاذ خطوات مهمة في الوقت الحاضر.

حرر في يونيو/ حزيران 2004- المانيا

الإيزيديون واللجان الأستشارية

نظراً لانشغال القادة في الكثير من الأمور، فهم بأمسّ الحاجة إلى مستشارين من مختلف الاختصاصات. ربما على هذا الأساس، استعان القادة الأكراد بشخصيات للاستشارة فيما يخص الإيزيديين، منهم الأمير خيري بك بعد اختياره لتمثيل الإيزيديين في أول برلمان، باعتباره من الأمراء ومن المقرّبين لشخص السيد مسعود البارزاني آنذاك .

لكن، ظروفه الصحية لم تسمح له بالاستمرارية حتى في عضوية البرلمان، ليضطر بعدها إلى مغادرة إقليم كوردستان للعلاج إثر إصابته بمرض عُضال. مع ذلك، قيل وسمعنا من الأمير نفسه في المهجر، بأنه أوصى بأحد الشيوخ لدى قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني وشخص السيد البارزاني بأن يحل محله للاستشارة. وقد استجابت القيادة لرغبته، رغم وجود الكثير من الكوادر الإيزيدية في تنظيمات الحزب الديمقراطي، والذين ناضلوا في الأيام العصيبة، وعانوا الأمرّين، حتى بعد عمليات الأنفال السيئة الصيت .

للأسف، لم يقع الاختيار عليهم آنذاك. لذلك، وبدافع الشعور بالغبن تجاههم، تم استحداث لجنة استشارية إيزيدية، ليتنافس الكثير من الشخصيات، منهم الحزبيون، والمستقلون، والشيوخ، وحتى أبناء الشهداء المحسوبون على الحزب، على عضوية تلك اللجنة، ربما لأن العضو فيها يتمتع ببعض الامتيازات المغرية .

لكن بالتأكيد لا تأتي الرياح بما تشتهي السفن، إذ وقع الاختيار على تلك العناصر وفق ما ارتأت قيادة الحزب. وما إن أُعلنت أسماء الأعضاء فيها، حتى أثارت حفيظة الكثير من أبناء الإيزيدية في المنطقة من (المحسوبين على الحزب الديمقراطي الكوردستاني)، البعض منهم لأغراض شخصية، لكن أغلبهم لم يعطوا الشرعية لتلك اللجنة، واعتبروا الأعضاء فيها لا يمثلون إلا نفراً ضالاً. مع ذلك، قامت اللجنة، بدعم من قيادة الحزب

وحكومة أربيل، ببعض الخدمات في منطقة دهوك، منها مشروع المرافق الصحية في معبد لالش.[2]

وما كان مشروع إنشاء قاعات المناسبات في المناطق التي تتواجد فيها الإيزيدية بعد تحرير العراق، إلا رداً على التنافس، بعد أن أصدرت قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني قراراً بإنشاء قاعتين كبيرتين في مزار شرف الدين في سنجار، والأخرى في مركز قضاء الشيخان. وهذا ما نشكر الجانبين عليه من مثل هذه المشاريع التي تخدم الإيزيديين عامةً .

يجب ألا ننسى أن اللجنة المذكورة لم تكن تساهم، ولا تبارك الأعمال والإنجازات أو الإسهامات خارج حدود لجنتهم فحسب، بل كانت تقف بالضد من بعض المقترحات والإسهامات. وأقوى دليل على ذلك، حينما أجمعت الجالية الإيزيدية في مدينة أولدنبورغ في ألمانيا على عقد كونفرانس خاص في كانون الأول/ 2002، لمناقشة وضع الإيزيدية خاصة بعد أن عقد مؤتمر المعارضة العراقية في لندن، للاتفاق على لائحة مطالب وتقديمها إلى الجهات المعنية قبل فوات الأوان. حضر أكثر من 150 إيزيدياً من مختلف الشرائح، أكثرهم من المثقفين ومن دول مجاورة أيضاً.

---

[2] معبد لالش المقدس هو المعبد الرئيسي للديانة الإيزيدية، ويقع ، في وادي لالش تحديدًا على بعد حوالي 60 كم شمال غرب مدينة الموصل بكوردستان العراق. يعتبر هذا المعبد المكان الأكثر قدسية عند الإيزيديين ويُعتقد أن تاريخه يعود إلى آلاف السنين. وأهمية معبد لالش يكمن في مكانته الروحية، حيث يعد المعبد مركزًا للعبادة والطقوس الدينية لدى الإيزيديين. يحج إليه أتباع الديانة مرة واحدة على الأقل في حياتهم لأداء الطقوس المقدسة. رمزية المعبد: يرتبط المعبد بعدد من الأساطير الدينية الإيزيدية معالم المعبد: يحتوي معبد لالش على قبور وأضرحة مهمة، منها ضريح الشيخ عدي بن مساف (1075- 1162 م) ، وهو من الشخصيات الرئيسية في الديانة الإيزيدية. ويعد مجدد هذه الديانة العريقة ، يجرى فيها طقوس دينية: يتوافد الإيزيديون إلى لالش سنويًا، خاصة خلال عيد جماعي يعرف بـ "عيد جما" والذي يعد من أهم الأعياد الدينية لديهم. المعبد محاط بالجبال ويتميز بطابعه الأثري والحضاري الفريد، وهو ليس فقط مكانًا للعبادة بل رمزًا للهوية الدينية والثقافية للإيزيديين.

وبعد مناقشات مستفيضة بين الأطراف المتصارعة (الجيل المخضرم) من الإيزيديين خلال تلك الفترة، والذي بذلنا كلجنة تحضيرية جهداً منقطع النظير، تمكنا من لم الشمل للحضور في الكونفرانس. حثت أكثرية الحضور على ضرورة انتخاب هيئة من الكونفرانس لتتولى بعدها مهام الاتصال مع المعارضة العراقية، وكذلك إرسال وفد إلى إقليم كوردستان العراق، حاملين بعض المطالب المشروعة إلى القيادة الكوردستانية لتثبيتها في الدستور العراقي بعد زوال نظام صدام الحتمي.

للأسف، رفضوا المبدأ تحت ذرائع واهية لا تخدم مصلحة الإيزيدياتي. ولم يكتفوا بذلك، بل حاول العقل المدبّر لهم إشعال نار الفتنة بين أعضاء الهيئة المنتخبة. وحينما فشل في تلك المهمة، أوعز إلى اللجنة الاستشارية كإيزيديين والقيادة الحزبية في دهوك لإفشال مهمة إيصال المطالب إلى القيادة الكوردية (الديمقراطي الكوردستاني). عملت اللجنة الاستشارية على إفشال مهمة الوفد بإعطاء التوجيهات عن طريق الطابور الخامس التابع لها إلى جماهير المنطقة بعدم استقبال الوفد.

الأغرب من ذلك، والذي نأسف عليه، هو تدخّل اللجنة الاستشارية غير المبرر في شؤون مركز لالش الثقافي، حسب ما جاء في المقال الموسوم للسيد خيري بوزاني، رئيس المركز السابق، حول وقائع المؤتمر العاشر للمركز.

يجب ألا ننسى ما تم فيما بعد، باستحداث مكتب شؤون الإيزيدية في مدينة السليمانية من الإيزيديين المقربين من الاتحاد الوطني الكوردستاني.

لكن! نحيطكم علماً أن الفكرة تبلورت حينما كنا في ضيافة الأستاذ مام جلال الطالباني والدكتور برهم صالح، بناءً على دعوة الأخير، ضمن وفد من مثقفي الإيزيدية من محافظة نينوى، وتحديداً في 20/ 04/ 2004. حيث اقترح أحد الإخوة ضمن طاقم الوفد، وهو من الغيورين على مصلحة الإيزيدياتي، ضرورة التنسيق بين حكومتي أربيل والسليمانية لتوسيع اللجنة الاستشارية في دهوك. قال السيد الطالباني: سنحاول

من أجل ذلك، وإن لم نفلح سنقوم بتشكيل لجنة أو مكتب خاص بالإيزيدية. وفعلاً، وبعد استحداث مكتب شؤون الإيزيدية، تم تعيين أعضائه مرة أخرى.

في الوقت الذي لا نشك في إخلاص أعضاء المكتب، لا بد من الإشارة إلى بعض الملاحظات التي كان من المفروض أن تُؤخذ بنظر الاعتبار قبل التعيين:

1 .الاعتماد على مبدأ التشاور مع مختلف شرائح المجتمع الإيزيدي من المثقفين والوجوه الاجتماعية المعروفة والدينية أيضاً وحتى الطلبة من مختلف مناطق الإيزيدية.

2 .كان بالإمكان إجراء انتخابات ولو بسيطة لأعضاء المكتب.

3. والأهم، تم اختيار الأعضاء من مناطق معينة وعلى حساب مناطق أخرى (مثل بعشيقة وبحزاني، كذلك قضاء تلكيف وناحية القوش ذات الغالبية الإيزيدية).

وبقي أن نتساءل :

هل نحن بحاجة إلى المزيد من اللجان الاستشارية؟ حيث لدينا الآن الكثير من الإيزيديين المنخرطين في صفوف أحزاب أخرى، وربّما هنالك أعضاء على مستوى القيادة، مثل الحزب الشيوعي العراقي والكوردستاني أيضاً، وربّما يتساءل البعض منا :

لِمَ كل هذه اللجان والوسطاء بيننا وبين القيادة الكوردية، طالما نحن أكراد أقحاح، وكما جاء على لسان القادة أنفسهم؟

لكنني أقول هنا رأيًا آخر: لو كان لدينا تمثيل حقيقي في البرلمان الكوردستاني، يعمل في أروقته على الدفاع عن حقوق الإيزيدية، والوقوف على تنفيذ ما يثبت في القوانين العراقية، لما كنا في حاجة إلى هذا المستشار أو ذاك، وإلى هذه اللجنة أو تلك .

حرر في فبراير/شباط 2005 – ألمانيا

تمثيل الإيزيدية في العراق الجديد[3]

تؤكد القيادة الكوردية ، والمتمثلة بشخصي السيد جلال الطالباني والسيد مسعود البارزاني، وفي أكثر من مناسبة، على عراقة الإيزيديين باعتبارهم أصل الأكراد، بل هم أكراد أقحاح .

وهذا ما يؤكده العديد من الباحثين وفق العناصر التي يعتمدونها في دراساتهم وبحوثهم حول أصالة وعراقة هذه الديانة.

والإيزيديون أيضاً لا يشكّون في انتمائهم القومي، وأكبر دليل على ذلك، حينما رفض حشد كبير من مثقفيهم عام 1991 مساومة الحكومة البعثية البائدة مع وفد الجبهة الكورد ستانية، في المفاوضات على إجراء استفتاء في مناطق تواجد الإيزيديين، حول الانتماء القومي لهم بناءً على نظرة البعث بأنهم عرب لا محال، هذا الموقف، ومواقف أخرى كثيرة، تؤكد مدى تمسكهم بالانتماء القومي، أي كرديتهم .

طالما نتمتع بحصانة الأصالة والعراقة لدى القادة الكورد ، فلا بد أن نعبر عن آرائنا وأفكارنا، التي تنصب في خدمة الإيزيدياتي، بجرأة ومصداقية، وخاصة فيما يخص اختيار من يمثلنا في المواقع الإدارية العليا والحساسة .

دعنا نعد بضع سنوات إلى الماضي القريب، وتحديداً بعد انتفاضة 1991 وانتخاب برلمان كوردستان وتشكيل الحكومة، لأننا نعتقد أن العراق الجديد سيكون امتداداً لتجربة كوردستان الديمقراطية في المنطقة، حيث في البداية كان التمثيل الإيزيدي مفقوداً عدا المواقع الحزبية، ووجد فيما بعد. لكن تم اختيار شخصيات (وجهاء) على أساس الانتماء الحزبي أو درجة الولاء لتلك الشخصيات، التي ظهرت بعد الانتفاضة طبعاً، حتى وصل الحد إلى أن يكون ممثلنا في أقدس مؤسسة شخصية تم

[3] جمهورية العراق بعد عام 2003

اختيارها على أساس المرجعية الدينية (الأمير المرحوم خيري بك) ودرجة الولاء أيضاً، في الوقت الذي لا يليق به ذلك المنصب، حسب نظرة الإيزيديين لمراجعهم الدينية. وكان هو أيضاً شخصاً غير كفوء لذلك المنصب .هذا ما نأسف عليه حقاً، لأنه يضيع الفرصة على العشرات من الشخصيات الإيزيدية الكفوءة والمثقفة والمستقلة، لكن في نفس الوقت معتزين بانتمائهم القومي وليس الحزبي.

هكذا إذاً، وبعد أكثر من عقد من الزمن على التجربة الديمقراطية، ولو نسبياً، في إقليم كوردستان، والتي كانت على مدى تلك السنوات قلعة لمناهضة الدكتاتورية، لتتحقق آمال العراقيين برحيل النظام الدموي إلى حيث لا رجعة، والذي كان قابعاً على رقاب شعب العراق بكل أطيافه. وها نحن الإيزيديين ما زلنا نراوح في نفس المكان، لا نملك حرية الاختيار لمن يمثلنا، وبقي الاختيار والاعتماد مقتصراً على الأحزاب، ومن حقهم الطبيعي ترشيح أشخاص منتمين أو موالين لهم لتقليد المناصب وتمثيل الإيزيدية. وهذا ما حصل في الفترة الأخيرة، حينما تم ترشيح ممثلي الإيزيدية في المؤتمر الوطني العراقي على أساس المنافسة الحزبية، والنتيجة تكون دائماً على حساب الإيزيديين.

كل هذا الذي حصل، وربّما سيحصل في المستقبل، نتيجة أسباب عدة، منها وحسب ما أرى، عدم قدرة المراكز والجمعيات الثقافية الإيزيدية على إثبات وجودها وتوحيد كلمتها، منشغلين في صراعات فيما بينهم على حساب خدمة الإيزيدياتي، حيث كان بإمكانهم تقديم خدمات أكثر لو حافظوا على استقلاليتهم، والتعامل مع الواقع الجديد للعراق بشكل مباشر دون وسيط.

ويجب ألا ننسى المراجع الدينية، والذين انحرفوا بدورهم عن الخط العام، للميل لهذا الطرف أو ذاك، وكان المفروض التمتع بالاستقلالية مثل المراجع الدينية للأديان الأخرى. وكان بإمكان رأس الهرم الاعتماد على شخصيات منصفة ونزيهة من بني جلدته لإثبات وجودهم والمشاركة في العراق الجديد.

والجدير بالذكر، كانت هنالك محاولات فردية من شخصيات نزيهة ذات مكانة مرموقة لدى الإيزيدية، لكنهم اصطدموا بجدار عازل، ليواجهوا محاربة فعلية من أناس، للأسف محسوبين علينا، وبدعم أطراف أخرى أقوى من طاقات تلك الشخصيات النزيهة التي حالت دون وصول تلك إلى بيت القصيد، لا بل وصل الحد بهم إلى ملاحقتهم ليتم اعتقالهم أيضاً.

طالما أن الأمر كذلك، فلا بد من اختيار ممثلينا من قبل الأحزاب الكوردية في المرحلة الراهنة.

لم يكن بوسعنا، وبحكم حصانة الأصالة الإيزيدية، إلا أن نأمل من الأحزاب وقادتها مراعاة بعض الأمور الهامة، حينما يقع الاختيار على الأشخاص الذين يمثلون المستضعفين الإيزيديين، ومنها:

1 .حينما يتم الاختيار، نأمل أن يكونوا من العناصر النزيهة، لا الانتهازية، والذين على استعداد دائم لبيع المبادئ والقيم لحساب مصالحهم الشخصية، وترك هذا الحزب أو ذاك من أجل المصالح الشخصية الضيقة.

2 .حينما يقع الاختيار، يؤخذ بنظر الاعتبار المناطق الأخرى للإيزيدية، والذين تحرروا أيضاً بعد تحرير العراق، حيث للأحزاب الكوردية مقرات في كل تلك المناطق.

3 .حبذا لو يتم الاختيار بالاعتماد على العشرات من ذوي الشهادات العليا، وهم الآن أساتذة جامعات، ناهيك عن وجود الآلاف من خريجي الكليات وذوي كفاءات عالية في كافة المجالات.

حرر في فبراير/شباط 2005 – ألمانيا

الإيزيديون وأزمة القيادة

لو أعدنا إلى الأذهان ما قرأناه وسمعناه عن دور أمراء الإيزيدية عبر التاريخ، لوجدنا فعلاً، والتاريخ يشهد، أن البعض القليل منهم قد أدوا الدور بأمانة كما كان من المفترض أن يقوموا به، ابتداءً من الأمير علي بك الكبير الذي راح ضحية الدفاع عن مبادئ الإيزيدياتي على أيدي جلاوزة الأمير محمد الرواندوزي، أمير إمارة سوران[4].

مروراً بالأمير علي بك، جد الأمير الحالي تحسين سعيد علي بك، الذي وقف في وجه تهديدات قائد الحملة العثمانية الفريق (عمر وهبي باشا) على الإيزيدية بقوة، ورفض التنازل عن الإيزيدياتي، متحملاً مشاق نفيه أو إبعاده خارج منطقة إمارته إلى سيواس في كوردستان تركيا مع زوجته ميان خاتون آنذاك .

ويجب ألّا ننسى دور الأمير إسماعيل جول بك أيضاً خلال رحلاته السرية إلى حد ما لإيصال صوت الإيزيدية إلى دار الأستانة في إسطنبول، وقياصرة الإمبراطورية الروسية قبيل قيام الثورة البلشفية بقيادة الرائد لينين.

ليأتي بعد ذلك دور الأميرة ميان خاتون، التي كانت أبواب العائلة المالكة العراقية مفتوحة أمامها لشخصيتها القوية والمتميزة حينذاك في الوصاية على الأمير الحالي .

لكن! مواقف الأبناء والأحفاد اختلفت مع هؤلاء، ولا سيما بعد قيام النظام الجمهوري، بين مَن هو، والأغلب متعاون مع الحكومات المتعاقبة، وأحياناً على رأس قوات غير نظامية (الفرسان) تم تشكيلها من قبل تلك الأنظمة العراقية لإخماد

[4] الأمير محمد مصطفى الرواندزي(1775م – 1836م) والمعروف بالامير الاعور والمعروف بدومية اعماله و كان واحداً من أمراء الإمارة السورانية، وهي كيان سياسي نشأ في القرن الثاني عشر الميلادي. تسلم الأمير محمد الرواندزي السلطة في الإمارة حوالي عام 1813. فور توليه الحكم، بدأ في محاربة خصومه وتعزيز البنية التحتية لعاصمة الإمارة، مدينة رواندز(قضاء راوندوز وهو اقدم أقضية محافظة أربيل في اقليم كوردستان العراق).

الحركة التحررية الكوردية، وبين مَن هو (البعض من الأمراء) مؤيداً أو منخرطاً في صفوف الحزب الديمقراطي الكوردستاني، إبان ثورة أيلول التاريخية .

ربّما كانت تلك المواقف جزءاً من سيناريو لتوزيع الأدوار فيما بينهم، وفق ما تقتضي مصالحهم الخاصة لا أكثر، كما يفسره الكثيرون من بني جلدتهم .

إذاً! ربّما على هذا الأساس، وبعد أن دخل العالم الألفية الثالثة (القرن الواحد والعشرين) نرى بأن قيادتنا، وبعد سقوط النظام الدكتاتوري في بغداد، لم ولن تحافظ على استقلاليتها كباقي القيادات الدينية .

هذا ما رأيناه، التأييد المطلق لسمو الأمير للحزب الديمقراطي الكوردستاني، والدفاع عنه بقوة في كافة المحافل بين أبناء الإيزيدية، ربّما بمقابل مادي أو حماية شخصية، وإلا لما تجرّأ أقرب المقرّبين من سمو الأمير والمحسوب على الحزب المذكور منذ زمن ليس ببعيد ليقول (بأنهم أي الذين على شاكلته، اشترينا الدين من سمو الأمير مقابل حفنة من الدولارات). نعم، هذا هو الواقع، وليعلم صاحب الشأن الذي هو على رأس هرم القيادة الإيزيدية، بأن هذا هو موقف المقربين منه ومحل ثقته .

وفي الجانب الآخر، جاءت خطوة السيد نائب سمو الأمير " فاروق سعيد بك " مؤيدةً للاتحاد الوطني الكوردستاني، مشابهةً تماماً لما سبق وأن ذكرناه، ربما لغرض في نفس يعقوب يعلمه الكثير منا .

لكن! الحالة الغريبة وقبل سقوط النظام في بغداد بفترة معينة، كنا مجموعة هنا في المهجر وبجهود الخيّرين من أبناء الإيزيدية، قمنا بتأسيس مؤسسة قنديل الخيرية لمساعدة الطلبة الجامعيين، والذين لم يتمكنوا من مواصلة الدراسة في ظل الظروف المادية الصعبة آنذاك، وبما أن تلك الخطوة لم تكن تحت خيمة أي كان منهم، اتهمنا أحد الأمراء أمام الملأ، وربما أمام السلطات الحكومية البعثية بـ(الجلاليين)، نسبة إلى

مام جلال رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني[5]، ليدعي أمام السلطات بأن الأموال التي كنا نجمعها من إخوتنا في المهجر، نأخذها من الاتحاد الوطني. وها قائدنا مام جلال حينذاك، احتضنه، وكرّمه، وأغرقه بالمال، والسيارات الفارهة أخيراً، ربما لكسب أصوات مؤيديه من أبناء الإيزيدية .

إذاً! هذا هو الركن الأساسي من قيادتنا التقليدية، أما الأركان الأخرى، لهم أيضاً مواقف مشهودة منهم المرحوم بابا شيخ الإيزيدية إبان ثورة أيلول، والذي كان يتميز بمواقف جريئة في مصلحة الإيزيدية، ليس أمام الأمير فحسب، بل حتى في وجه القرارات المجحفة أو التدخلات من قبل سلطة السلطات في شؤون الإيزيدية .

لكن، نقطة الضعف فيه كانت تكمن في موقفه القومي والذي لا يتلاءم مع منصبه الديني كبابا شيخ آنذاك، وبدليل حينما التحق عام 1974 في صفوف الثورة الكوردية، فقد الكثير من مناصريه بين الإيزيديين، ولا سيما في سنجار .

أما فيما يخص منصب كبير القوالين الذي يشغله القوال سليمان سفو والذي يُعدُّ الركن الثالث والمهم أيضاً من قيادتنا الدينية، على الأقل في نظر الكثير من المثقفين الذين عقدوا ويعقدون الآمال عليه، خاصةً في مجال توثيق النصوص الدينية الإيزيدية وتجميعها في كتاب، بعد التنقيح من قبل متخصصين، وبالتنسيق مع القوالين[6] ورجال الدين الآخرين، الذين احتفظوا بهذا الإرث العريق في صدورهم

---

[5] جلال حسام الدين نور الله نوري الطالباني (وُلد في 12 نوفمبر 1933، في كلكان وتوفي في 3 أكتوبر 2017، في برلين، ألمانيا) هو سياسي كردي عراقي وكان عضواً في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي 1 يونيو 1975، أسس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وأصبح أميناً عاماً للحزب لغاية رحيله، وأصبح رئيس جمهورية العراق السابع في الفترة من 2005 إلى 2014، كما شغل منصب رئيس مجلس الحكم العراقي، ويُعد أول رئيس غير عربي لجمهورية العراق.

[6] رتبة القوالين، وهم الكهنة المرتلون الأدعية والأناشيد المقدسة للديانة الإيزيدية ويتولون العزف على الآلات المقدسة وهي الدف والشبابة

خوفًا من الضياع بمرور الزمن ليكون كتابًا مقدسًا عند الإيزيدية، ومحاولة جعل الكتاب مصدرًا لأداء القسم، سواء في المحاكم، أو حتى عند تقليد الشخصيات الإيزيدية مناصب مهمة في الدولة العراقية وإقليم كوردستان العراق أيضًا، والذي يستوجب عليهم أن يحلفوا بشيء مقدس، أسوة بإخواننا المسلمين والمسيحيين. حيث كان من الممكن جدًا تثبيت وتطبيق مثل هذا على الأقل في الإقليم أولًا. إذن! نقول ما العيب في أن نخطو مثل هذه الخطوة، طالما سبقنا بها اليهود في جمع التوراة بعد مائتي عام تقريبًا من إنزاله، وكذلك القرآن الكريم، يعلم الكثيرون أنه تم جمعه وتوثيقه في زمن ثالث الخلفاء الراشدين، والاختلاف طبعًا بالفارق الزمني لا أكثر. نعم، نقول إن موقف سيدنا كبير القوالين في هذا، وربما في حالات أخرى، كان يتميز بين الصمت واللاصمت، قد يحتفظ هو بالأسباب، وربما يكون أحد الأسباب تجنبًا للمواجهة مع الطرف القوي من المعادلة الدينية. أما مواقف غالبية رؤساء العشائر والوجوه الاجتماعية المعروفة، وفي كثير من القضايا التي تخص صلب الإيزيدياتي، كانت ولا تزال بين غض الطرف والتملق، حفاظًا على المصالح الشخصية، سواء مع القيادة الدينية، أو مع السلطات الحكومية المتعاقبة. إذن! وكما قلنا في البداية، نعيش الآن في القرن الواحد والعشرين، وما زلنا أمام مفترق الطرق، وفي ظل الظروف والتغيرات الجارية في الوقت الحاضر نتساءل: هل نحن فعلًا بحاجة إلى قيادة جديدة؟ لكن! بالتأكيد من نوع آخر وليست بالبديلة، ولكي لا يفهمها ويفسرها سادتنا أصحاب السمو والسماحة، كما حدث بعدم التعامل ومحاولة إجهاض مركز لالش الثقافي والاجتماعي حينذاك ظنًا منهم أنه سيكون البديل لهم، وها هم يتعاملون الآن مع المركز بكل جهودهم، ربما للأسباب التي ذكرناها فيما سبق والمعروفة لدى القراء.

نعم، نقول وللمرة تلو المرة، وكما قال قبلنا الكثيرون، إننا أكراد القومية بلا شك، ونعتز بقوميتنا. لكن في الوقت ذاته لدينا خصوصياتنا وحقوقنا، وبالتأكيد من حقّنا

أن ندافع عنها ونطالب بها بشتى الطرق، حتى ولو اقتضى الأمر تأسيس كيان سياسي بقيادة شخصيات نزيهة ومرغوبة ومنتخبة من الإيزيديين .

في تقديري، ستكون العلاقة أقوى، ولن تكون هناك فجوة بين الإيزيديين والأحزاب الكوردية كما هي موجودة الآن. ربما يكون أحد الأسباب لتلك الفجوة هو اعتماد الأحزاب على عناصر غير مرغوبة عند الإيزيديين، بما في ذلك بعض أقطاب القيادة الإيزيدية الحالية.

وبالتالي، لماذا هذه الحساسية من أن يكون للإيزيديين كيان سياسي؟ علماً بأن لإخوتنا في القومية العشرات منه، بدليل أنه كانت هناك مع قائمة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في الانتخابات البلدية لإقليم كوردستان العراق أكثر من عشرة من الأحزاب الكوردية والكورد ستانية. ماذا لو كان للإيزيديين كيان سياسي واحد من تلك الكيانات المتحالفة مع تلك القائمة، على سبيل المثال لا الحصر؟ ونحن على ثقة بأنه لو حصل ما ننادي به الآن، فلن يكون خارج حدود القوانين والأصول المتبعة سواءً في العراق كدولة أو في إقليم كوردستان العراق.

قد يقول البعض إن للإيزيديين كياناً سياسياً الآن، وقد دخل المعركة الانتخابية في العراق مؤخراً، ألا وهو الحركة الإيزيدية من أجل الإصلاح والتقدّم. نقول نعم، وفي الوقت الذي نثمّن فيه موقف إخوتنا الجريء حول إعلان مبادرتهم بتأسيس الحركة في ظل الظروف الحساسة التي تمر بها العراق خلال العامين الماضيين، وربما عانوا الكثير خلال تلك الفترة من المناوئين لهم .

لكن، للأسف رفعوا شعارات رادعة وربما غير معقولة الآن في الوسط الإيزيدي، وبدليل أنه خلال الانتخابات الأخيرة حينذاك لم يحصلوا إلا على كم قليل جداً من أصوات بني جلدتهم .

حينما يتم تأسيس أي كيان سياسي، نرى أنه لا يجوز العبور فوقهم، وإنما يجب التنسيق معهم كنواة، ومحاولة إصلاح تلك الشعارات. ويجب أن لا ننسى أيضاً التنسيق مع بقية الجمعيات الثقافية والاجتماعية، والذين بذلوا ولا يزالون جهوداً كبيرة في التوعية في هذا المجال في الآونة الأخيرة، ونخص بالذكر رابطة المثقفين الإيزيديين وعلى رأسها الأستاذ علي سيدو رشو.

لذا، لا يسعنا في ختام هذا الحديث إلا أن نوجه نداءً صادقًا إلى الأحزاب الكوردية، داعين إياهم إلى تقبُّل الطروحات الجديدة بروحٍ منفتحة وإيجابية، خاصةً في هذا العصر الذي نخطو إليه معًا، عصر الديمقراطية والحرية، حيث تُحترم حقوق الشعوب وتُصان حريات الأقليات وتُكرَّم تعددية الأطياف العراقية. فلنعمل معًا من أجل بناء مستقبلٍ مشتركٍ يعكس قيم العدالة والمساواة، ويحفظ للجميع حقوقهم في إطار عراقٍ موحدٍ ومزدهر.

حرر في مارس/أذار 2005 – ألمانيا

الأمير تحسين بك وأصعب التحديات

إن القضية الإيزيدية مرّت بمراحل صعبة على مر التاريخ الغابر، وقدمت الكثير من التضحيات. هذا أولاً، وثانياً، خسرت العديد من المكاسب والحقوق التي كان من المفترض الحصول عليها انطلاقاً من الخصوصية التي نتمتع بها .

لذا، وبعد سقوط النظام، لا بد أن نركّز على الشق الثاني، ألا وهو كيفية تحقيق المكاسب والحقوق التي خسرنا الكثير منها نتيجة سوء تصرف ما تسمى بالقيادة الدينية والدنيوية المتمثلة برأس الهرم، بدءاً من تصريحه الأول على شاشة التلفزيون الكوردستاني بعد السقوط في قصره في قضاء الشيخان، والذي كان التصريح دون المستوى المطلوب. وممن؟ (رأس القيادة الإيزيدية). ليأتي بعدها زيارة سموه إلى قضاء سنجار لطرح الميول السياسية علناً أمام الأهالي في مزار شرف الدين، مما أدى إلى رد فعل جماهيري غاضب، لينعتوه بصفات لا تليق بمركزه الديني والقيادي .

لذا، بعد ذلك التوجه من سموه، والدور المشلول للمجلس الروحاني الإيزيدي، قامت بعض الجهات الأخرى بالتحرك، مثل الجمعيات الثقافية والاجتماعية الإيزيدية، والكثير من المثقفين، منهم الذين كانوا ولا يزال البعض منهم في المواقع المسؤولة لدى الحكومتين الكورديتين سابقاً، بطرح بعض المشاريع والأفكار التي تخدم الإيزيدياتي. وكذلك توالت الدعوات لتشكيل مرجعية إيزيدية على هيئة برلمان مصغر، منها الدعوة التي طرحها الدكتور ميرزا ومن موقع مسؤوليته كمستشار لرئيس الجمهورية آنذاك، لعقد مؤتمر إيزيدي موسع لبحث الكثير من القضايا الخاصة التي تخدم الإيزيدية وانتخاب هيئة من المؤتمر. تلتها دعوة الدكتور خليل جندي وبشجاعة ليطرح فكرة تنحي سمو الأمير من منصبه لصالح نجله الأمير حازم. ربما لاقت تلك الفترة بعض الانتقادات، لكننا نعتقد لو تحقق فعلاً ذلك، لحصلنا على باب يمكننا في المستقبل من مطالبة كل الذين يشغلون هذا المنصب بالتنحي لصالح المصلحة الإيزيدية العليا.

كل هذه العوامل جعلت سمو الأمير أمام اختبار صعب، ولا بد من القيام بإجراء عملي لإسكات الأصوات العملية من الذين يودون خدمة الإيزيدياتي. لكن، للأسف، لا تأتي الرياح بما تشتهي السفن، حيث اجتمع سمو الأمير مع مجلسه الروحاني الموقر بطاقمه الكلاسيكي لإصدار القرار المرقم 16 [7] بعد التشاور مع البعض من الإخوة المقربين لسموه وآخرين يتمتعون بحصانة الدفاع عن الحقوق الإيزيدية. حيث تفاجأ البعض من هؤلاء الإخوة بهذا القرار أيضاً، ربما أساؤوا الفهم من خلال الاتصال مع سموه أو مع إخوانهم في اللجنة الاستشارية (التابعين للحزب الديمقراطي الكوردستاني)، متجاهلاً سمو الأمير الكثير من الذين كافحوا بدراساتهم وبحوثهم حول هذه الديانة العريقة لعقود من الزمن، خاصةً الذين لا يسيرون على خطاه. لذا نرى أن هنالك جملة من العوامل والأهداف التي أدت بسمو الأمير إلى إصدار مثل هذا القرار ذي العدد 16، والذي لا يتواءم بشكل أو بآخر مع الظروف المرحلية التي نمر بها. ومن هذه العوامل هو تقويض فكرة المؤتمر العام للإيزيديين التي تم طرح فكرتها وبقوة في تلك الفترة، لتجنب الانتقادات أو ربما الاتهامات بالتقصير في خدمة الديانة الإيزيدية. والعامل الآخر، الذي ظل يراود أفكاره في الفترة الأخيرة، كان اللجنة الاستشارية في دهوك، التي أصبحت حسب تصوره حاجزاً منيعاً أمام تحقيق الأهداف التي كان ينوي تحقيقها مع الجهة التي عقد آماله عليها (الحزب الديمقراطي الكوردستاني). هذان العاملان، وعوامل أخرى، جعلت سموه يلتف حول القضية الإيزيدية العليا، ليشكل لجنة استشارية خاصة وفق ما يرتئيه هو دون الاستشارة الفعلية بالعائلة الأميرية كلها. حيث كان رد فعل شقيقه الأمير فاروق بك بالانسحاب من اللجنة المذكورة فيما بعد، وكذلك عدم استشارة الكثير من شيوخ العشائر والوجوه الاجتماعية المعروفة والكثير من المثقفين والناشطين في مجالات مختلفة

[7] لاول مرة في تارخ المجلس الروحاني ،حسب هذا القرار تم تشكيل لجنة استشارية للمجلس الروحاني ولسمو الامير وضم نخبة من الشخصيات الايزيدية المتنفذة والاكاديميين.

تخدم الإيزيدياتي، مما آل إلى تحجيم دور أكثر المناطق الإيزيدية كثافة بالسكان (سنجار) ومناطق أخرى من المشاركة في هذه اللجنة.

هذا ناهيك عن الإهمال المتعمد لدور الحركة الإيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم، والتي حصلت بجهدها المعروف على المقعد اليتيم في البرلمان العراقي بتأييد أكثر من 22 ألف ناخب إيزيدي، وهو ما يعادل نسبة خمس أصوات الناخبين الإيزيديين. لذلك، وبعد القرار، توالت دعوات الغضب والاستنكار الجماهيري الإيزيدي ضد فكرة مثل هذه القرارات الارتجالية، بحيث أصبح سموه أمام أصعب التحديات. ولا بد من إجراء تعديل للقرار لتشكيل لجنة تحضيرية لفترة محددة لغرض الإعداد لانعقاد مؤتمر إيزيدي عام وشامل، وإلا فلا بد أن نتوقع الأسوأ، كاحتمال تمرُّد بعض المناطق عليه، وخاصة شنكال.

حرر في 9 مايو/ أيار 2006- ألمانيا

اختيار نجل أمير الإيزيدية لعضوية برلمان كوردستان

من تابع ملف الإيزيديين الذين قدموا لعضوية برلمان كوردستان، أو المهاجرين إلى البرلمان حسب مصطلح الأخ هوشنك بروكا[8] في مقاله المعروف "موسم الهجرة إلى البرلمان"، لا بد أن يُصاب بالدهشة من كثرة عدد المرشحين أولاً، والذي ربما فاق عددهم بالعشرات. والذي زاد الاستغراب أكثر هو الكوكتيل المقدم ووجود البعض من العناصر غير المرغوبة، سواءً أكانوا من أزلام النظام السابق وأياديهم ملطخة بدماء الكوردستانيين الأبرار. ولولا الأيادي الخفية لحماية البعض منهم، لكانوا من الملاحقين في (قضايا جنائية). هذا ما نأسف عليه مما يحدث في كوردستاننا الحبيبة حتى الآن، بعد مرور ما يقارب العقدين من الزمن على الانتفاضة في 1991 .

لا نريد الإطالة في الحديث، ولندخل في كيفية الاختيار الذي وقع على نجل الأمير تحسين بك "السيد حازم"، والذي يشغل منصب نائب الأمير، أي هو الذي يخلف والده في حالة عدم وجود صراعات مستقبلية على كرسي الإمارة. بالإضافة إلى ذلك، يشغل أيضاً منصب عضو في الهيئة الاستشارية التابعة لمجلس الوزراء لحكومة السيد نيجيرفان بارزاني، أي يتقاضى راتباً من الحكومة الحالية أيضاً. نعم، تم اختياره من بين أربعة مرشحين بعد غربلة العدد الهائل من مقدمي (السيفيات)، حسبما قيل وسمعنا من الشارع الإيزيدي والمصادر الموجودة في أوساط الحزب الديمقراطي الكوردستاني. هؤلاء عدا السيد حازم تحسين بك، طبعاً هم كل من الأستاذة فيان

[8] شاعر وباحث إيزيدي كوردي سوري،حاصل على: دبلوم في علم الإجتماع وعلم النفس من جامعة دمشق (1994). دبلوم في علم الإجتماع من جامعة بيليفلد الألمانية (2001).ماجستير في الفلسفة من جامعة أولدنبورغ الألمانية (2013).
صدر له "دراسات في ميثولوجيا الديانة الإيزيدية (1995) ،الطقوس الدوموزية في الإيزيدية (بحث مشترك مع د. خليل جندي) (2004) ،لغز طاوسي ملك.. أو أصل الخير والشر في الإيزيدية (2014)، تثاؤبات من قبب مناراتٍ راقدة، شعر (1995)، مجريات أربعاءات الغبار، شعر (1999)، الأخضر الأخير في جنازة الله، شعر (2002) وابحاث ودواوين شعرية اخرى.

دخيل ابنة الدكتور دخيل سعيد الوزير في الكابينة الوزارية الخامسة، والسيد فرج ميرزا الكادر المتقدم في الحزب والبيشمركة لأكثر من ربع قرن من الزمن في صفوف الحزب ومن المخلصين للحزب والقيادة. والآخر، حسبما وصلت الأخبار، كان السيد محمود محمود ئيزدي، والذي يشغل أيضاً منصب عضو فرع ونجل الشهيد المعروف وقائد ثورة كولان بامتياز في بهدينان، الشهيد محمود ئيزدي[9]، الذي تابع ويتابع سيرة هؤلاء الثلاثة يرى، باعتقاد الكثير، أن سيرتهم لا تشوبها شائبة، ومعروفون بالكفاءة كأكاديميين مثل الأخت فيان، بالكفاءة والقدرة السياسية والإخلاص للحزب، مثل الأخوين الآخرين .

لماذا تم الاختيار على نجل الأمير، غير المعروف بالكفاءة ولا النضال في الساحة الكوردستانية أيام النضال، مقارنة بالآخرين؟ هل كان اختياره إرضاءً لكل المقدمين والمرشحين الآخرين الذين وصلوا إلى المراحل النهائية بعد الغربلة حتى لا يشعر أحد منهم بأنه مظلوم مقارنة بالآخر؟ أم كانت القيادة مجبرة على الاختيار بعد الإلحاح الزائد عن الحدود من قبل أميرنا المبجّل، المدافع الأمين عن مصالحه الشخصية وحقوق عائلته بامتياز، بدل الدفاع عن حقوق بني جلدته لدى القادة الحزبيين، وفق ما ورد على لسان السادة المسؤولين ومن مصادر مقربة منهم؟

أو ربما أصبحت (الموضة) أن يصبح أحد أفراد العائلة الأميرية عضواً في كل دورة برلمانية بعد المرحوم خيري بك في أول برلمان كوردستاني، وبعده تم اختيار السيد كاميران خيري بك كعضو في البرلمان العراقي، وهو الغني عن التعريف طبعاً بالنسبة للشارع الإيزيدي .أو ربما وصلت القيادة في الحزب الديمقراطي إلى قناعة بأن

[9] هاشم الياس سلو المعروف بـ محمود ايزدي، قائد وبيشمركة أيلول وگولان، انتمى إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني في بداية ثورة أيلول عام 1963. تم إطلاق أول طلقة في ثورة كولان بمنطقة بهدينان من قبل القائد الشهيد والآخرين من رفاقه المناضلين. استشهد محمود ايزدي على يد أيادٍ خبيثة وخائنة في جبهة گاره ليلة 18 على 19 آب 1979.

الإيزيديين جميعهم، بما فيهم المخلصون لهم ولنهج البارزاني الخالد، يساوون العائلة الأميرية فقط !

نرى أن هذا هو أسوأ ما حصل ويحصل وربما سيحصل في تقييم مجتمع كامل من خلال عائلة متسلطة باتت تفقد شرعيتها ومصداقيتها لدى أبناء جلدتها. لذا، نرى أيضاً أننا بحاجة إلى تشجيع الشباب "جيل المستقبل" للوقوف بوجه كل هذه التصرفات التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه، والمطالبة بالقيادة الجماعية المنبثقة والمنتخبة من أبناء الإيزيديين جميعاً، ومن كافة الشرائح، دون الاعتماد على مصدر واحد فقط، وهذا المصدر لا يهمه أمور الآخرين غير الأقربين والأولى بالمعروف له.

حرر في 1 يوليو/ تموز 2009 - المانيا

تأجير معبد لالش

للكثير من المراقد المقدسة واردات خاصة من الأتباع والمريدين للأديان والمذاهب والطوائف المتعددة فيها. في ظل النظام المؤسساتي المنتظم، تصب هذه الواردات في خزائنها بحكم تابعية المراقد إلى وزارات ومؤسسات، مقابل اهتمام تلك الدوائر بشؤونها (المراقد) من إصلاح وترميم وتعمير، كي تكون بمستوى يليق بزيارات مريديها وسائحيها الدينيين، وربما غيرهم من الباحثين والرحالة المتخصصين في البحث في مجال اختصاصاتهم لمعرفة الآخرين بثقافة الأديان والطوائف المتعددة والكثيرة في بقاع العالم.

لكن في ظل النظام الديني الإيزيدي نرى عكس ما ذكرناه، حيث تصب واردات المراقد المقدسة، بما فيه مرقد الشيخ آدي في وادي لالش المقدس لدى الإيزيدية، في جيب أمير الإيزيدية المتحكم بكل صغيرة وكبيرة في هذا المجال، حيث يعتبر نفسه وريثاً شرعياً للشيخ الكبير (آدي) وأعوانه الآخرين في مرقده. ومع ذلك، هناك إهمال وعدم اهتمام بهذه المراقد والاستفادة من مواردها من الجانب العمراني أو حتى في مجال الصيانة التي لا بد منها للحفاظ على أصالة وعتاقة مثل هذه المواقع المقدسة. هذه الواردات تصب في جيب المصدر الذي ذكرناه وفق آلية غريبة وعجيبة، تتضمن المتاجرة والمزايدة العلنية أحياناً، أو باتفاقات بين رأس الهرم والمؤجرين (عوائل متخصصة في هذا المجال ـ سدنة) أحياناً أخرى.

من الجدير بالذكر أنه بعد انتفاضة عام 1991 وتحرير نصف كوردستان ليكون تحت إشراف الأحزاب الكوردستانية، ثم الانتخابات البرلمانية 1992 وتشكيل حكومة الإقليم في أربيل العاصمة، أبدت الحكومة الكوردستانية والمسؤولون في منطقة دهوك (لالش ضمن حدودها الإدارية الجديدة) استعدادها للدعم وتقديم المساعدة للاهتمام بمرقد لالش وتخصيص مبالغ لأكثر من مرة من خلال مراجعها للإشراف على تعميره. إلا أن سمو الأمير كان من المعترضين دوماً حينما كان يمارس مهامه تحت لواء النظام

البائد، لعدم استفادته من الدعم والمبالغ المخصصة التي قُدمت من سلطات الإقليم حينذاك. إيجار مراقدنا المقدسة في تزايد مستمر سنة بعد سنة وبالملايين بالعملة العراقية، حيث بالتأكيد يستفيد الشخص المؤجر أيضاً، عفواً السادن، من تأجيره المرقد هذا أو ذاك، وإلا لما كان يكلف نفسه بمعاناة الخدمة والإدارة في لالش. وفي ظل الظروف الصعبة التي يمر بها المواطن العراقي بشكل عام والكوردستاني بشكل خاص، وبعد زيارة السيد مسعود البارزاني رئيس الإقليم إلى لالش وقضاء الشيخان إبان انتخابات مجالس المحافظات بداية العام الحالي للدعاية الانتخابية، تكرّم سيادته ليأخذ على عاتقه تعمير لالش والمراقد الأخرى وإضافة مرافق أخرى ربما كدار استراحة وإنشاء ساحات كبيرة لوقوف السيارات. لذا نأمل أن تكون التخصيصات لهذا الهدف في أيادٍ أمينة خدمةً للمبادئ العامة وتحقيق الاستفادة القصوى منها لصالح (المعبد المؤجر) الذي يمتد تاريخه لمئات السنين ويتميز عن كل المبادئ العامة للأديان في العالم.

حرر في 11 يوليو/ تموز 2009

لالش تبكي من جديد

في قصيدة رائعة وجريئة تحمل عنوان بكاء لالش، قدّم الشاعر المبدع بهزاد حيدر توصيفًا بليغًا لمعاناة أقدس مقدسات الإيزيديين، متناولًا إجراءات وممارسات تُمارَس بحق هذا المكان الذي جُبلت قداسته على مرّ العصور. تلك الممارسات، التي تبدو مستمدة من عادات وتقاليد لم تعد تليق بعظمة وقدسية المكان (معبد لالش والمراقد المقدسة في واديها العريق)، دفعت الشاعر إلى الاحتفاظ بالقصيدة طويلاً بين أوراقه، منتظرًا اللحظة المناسبة للإعلان عنها. وما تأخر نشرها إلا خشية التبعات، التي قد تكون واضحة لدى الكثير من القراء.

ومهما حاولتُ في هذا المقال التعبير عن آرائي حول الموضوع، فإنني لا أظن أنني قادر على إضافة شيء يُوازي جمال القصيدة نفسها. القصيدة تسلط الضوء بأسلوب نثري جميل على قضية بيع لالش وتأجيرها سنويًا، وكأنها تُعرض في مزاد علني لمن يدفع أكثر لصالح "الإله."

هذه الظاهرة، التي تتجلى في يومها الثالث والأخير من عيد أربعينية الصيف، المصادف الثاني من آب كل عام، تتم عبر اتفاق مسبق بين سمو الأمير وأطراف أخرى من السدنة المعنيين بالإدارة والتأجير السنوي. لكن هذه الممارسة أصبحت سببًا للخجل والانتقاد، ليس فقط بين أبناء الأقلية الإيزيدية، بل أيضًا في أوساط المهتمين بهذا التراث والديانة القديمة، من شخصيات وأصدقاء وباحثين متعاطفين مع الإيزيديين.

الأزمة ليست فقط في هذه الظاهرة المخجلة، بل فيما أنتجته من تنافس غير حضاري بات يُفرق بين الأقارب والمقربين. حتى أن البعض يلجأ إلى التملق والتقرب من وكيل الشيخ آدي للحصول على موقع السادن. المشكلة الكبرى تكمن في وصول أشخاص

غير مؤهلين اجتماعيًا ودينيًا لهذا الموقع، ومنهم من تحوم حولهم شبهات جنائية لم تُحسم بعد، ليعتلوا تلك المواقع وكأنهم يحملون شعلة قداسة ملوثة بأفكار انتقامية.

السؤال هنا: كيف يمكن لشخص غير مرغوب فيه أو فاقد للمؤهلات الدينية والاجتماعية أن يؤدي خدمة تليق بهذا المكان المقدس؟ وكيف يمكن أن يستعيد المجتمع ثقته بمثل هذه الإدارات؟

المعضلة تستدعي طرح أسئلة شائكة:

-متى ستتوقف هذه الظاهرة وغيرها من التصرفات غير المبررة التي أصبحت عائقًا أمام إصلاح المجتمع الإيزيدي؟

-هل سيكون الحل بمقاطعة الإيزيديين لمزاراتهم المقدسة؟

-هل ستستيقظ ضمائر الشخصيات المحيطة بالأمير، بما في ذلك أعضاء المجلس الروحاني والوجهاء ورؤساء العشائر والمثقفين، لرفض هذه الممارسات؟

-هل ستبحث مديرية شؤون الإيزيديين في إقليم كوردستان عن حلول عملية تتضمن منح رواتب للسدنة مع تنظيم واردات المزار بما يضمن الشفافية ومنفعة المجتمع؟

-هل يمكن أن ينتهي هذا السلوك حين تنتقل القيادة إلى جيل شاب يتسم بالوعي والإصلاح؟

-وماذا عن الأموال التي تتدفق من قيادة الحزبين الكورد يين لخدمة المعبد لكنها تنتهي في جيوب المتنفذين؟ هل يمكن وقف هذا التدفق الذي يعزز استمرار هذه الظواهر؟

المجتمع الإيزيدي ربما بات بحاجة إلى ثورة داخلية سلمية، تُطلقها تنظيمات شبابية واعية تُطالب بالإصلاح الحقيقي. قد تبدأ هذه الحركة بتظاهرات هادئة تعبّر عن الرفض وترفع صوتها ضد هذه التجاوزات.

إن تحقيق أي خطوة من الخطوات السابقة يمكن أن يكون المفتاح لفك عقدة الأزمة وفتح آفاق جديدة نحو الإصلاحات التي طالما تطلع إليها المجتمع الإيزيدي المعاصر.

حرر في 15 اغسطس/ آب 2009

أمير الإيزيدية لا يستطيع تأمين راتب لناطق باسمه

يقول الفنان الكوردي الأصيل (تحسين طه[10]) في إحدى أغنياته، وباللغة الكوردية وما يقابلها بالعربية، إنه (قد فقد الثقة بكل الذين حوله، ثم يعود ليقول إنه قد فقد الثقة بنفسه أيضاً). انطلاقاً من هذه المقولة، التي جاءت على شكل الغناء الكوردي الأصيل، وبعد تفكير وحوار مع النفس، قررت حينذاك عدم المشاركة في مؤتمر القائمة الإيزيدية المستقلة الذي عُقد يوم السبت المصادف 26/ 09/ 2009. تمنيت للإخوة المؤسسين والمرشحين للمستقبل كل النجاح، حيث سبق أن عملنا معاً في العديد من النشاطات. وفقدت الثقة بأيٍّ من كان، حتى أحياناً بنفسي، كما أردت ووضحت في مقالي الذي يحمل عنوان (من التجمع الديمقراطي الإيزيدي إلى القائمة الإيزيدية المستقلة) بجزأين .

ما دفعني لكتابة هذه السطور هو اطلاعي على مقال للسيدة عروبة بايزيد حول المؤتمر، التي أطلت علينا في موقعها الإلكتروني (أنا حُرة) حصراً والذي اول موقع الكتروني مختص بشؤون المرأة الإيزيدية، مع صورتها أثناء إدارة الجلسة مع الصديق جهور سليمان، واللذين لم يكونا مقتنعين حتى الأمس القريب بالمشاركة. حضر سمو الأمير تحسين بك جانباً من المؤتمر، حسبما أشار ناطق باسم القائمة أيضاً .

---

[10] تحسين محمد سالم طه ، وُلد عملاق الغناء الكردي تحسين طه عام 1941 في منطقة العمادية في كوردستان العراق في ظل عائلة تعشق الفن والموسيقى، أنهى مدرسته في مدينة العمادية وانتقل إلى بغداد للتعليم العالي. تخرج من معهد الفنون الجميلة في بغداد عام 1964. سجل طه أغنيته الأولى عام 1958 وله العديد من الاغاني . هاجر إلى هولندا في عام 1994 وتوفي هناك في 28 أيار 1995.

غنّى تحسين طه للوطن، للحب، للطبيعة، للمرأة، للطفل كما غنّى الكثير من الأغاني التراثية الفلكلورية وخاض تجربة الثنائيات الغنائية مع عدد من الفنّانين أبرزهم "كولبهار وعيشه شان"، قدّم المئات من الأغاني "18 ألبوم غنائي" والعشرات من الأغاني التي قدّمها في الأعراس والحفلات

حتى لا نخرج من الموضوع أكثر، أردت التعليق على ما دار من الأسئلة وبعض الأجوبة غير المنطقية من لدن سمو الأمير، حسبما ورد في مقال السيدة عروبة .

في بداية الرد على أسئلة الحضور، لم يكن سموه جدياً مع قضية أبناء جلدته، بعد أن اعتذر عن المشاركة في مشروع المظاهرات الذي طُرح في المؤتمر، كونه، أي الأمير حينذاك، لم يكن مخيراً في كل شيء، حتى لو كان الأمر مرتبطاً بمصير المجتمع الإيزيدي!! حول ترشيح نجله السيد حازم تحسين بك لعضوية برلمان كوردستان، سبق أن حاول جاهداً قبل الترشيح مع المراجع السياسية العليا وعلى مستوى رئاسة الإقليم وسكرتير المكتب السياسي لحزبه. وليس هذا فقط، وإنما حاول مع الجهات ذات العلاقة في الاتحاد الوطني الكوردستاني لترشيح أحد أولاد أعمامه المحسوبين على الاتحاد لعضوية البرلمان لتكملة (الحسبة) والسيطرة على عدد من المواقع. هذا ما جاء على لسان المقرّبين من قيادة الاتحاد.

كيف يثق الإيزيديون بأنه لم يتوسط لنجله أثناء الترشيح لدى الديمقراطي الكوردستاني؟ هو توسط أصلاً في الطرف الآخر من المعادلة السياسية لأقربائه .

الجواب المضحك وغير المبرر واللامنطقي لدى القاصي والداني هو تأجير مزارات لالش، لذا ننقل النص المقتبس من مقال الأخت عروبة، ليبقى الحكم والتعليق للسادة القراء لغرابة الجواب، وهذا هو جواب سموه: (أنني أؤجر لالش كون القائمين على المزار هناك رجال دين، كانوا يتصرفون بإيرادات لالش على منافعهم واحتياجاتهم الخاصة أو سرقة الموارد حسب تعبير سموه، وهذا لا يجوز، لهذا فكرت أن أؤجر لالش لهم) .

حينما لا يجد سمو الأمير من يثق بهم بين جموع العشرات أو ربما المئات من بني جلدته، ليمثل سموه في المحافل الرسمية والمناسبات الوطنية، كيف يسمح لنفسه أن يكون أميراً لهذه الديانة العريقة؟

حول وجود ناطق رسمي لسمو الأمير للتعليق والرد على الكثير من الحالات التي تستوجب الرد والتصريح، حيث أكثرية الإيزيديين يؤيدون وجود مثل هكذا شخصية ناطقة باسمه، لضعف إمكانيات سمو الأمير الثقافية والسياسية والتاريخية وحتى الدينية في مثل هذه الحالات، صرّح أميرنا المبجل وأجاب أمام المؤتمرين: (ومن سيموّل هذا الناطق؟ ومن أين سيكون راتبه؟). في الحقيقة، أمر مخجل. تعالوا لنحسب معاً أيها القراء الأفاضل .

كان إيرادات تأجير لالش للسدنة المؤجرين وجولات طاووس إلى سنجار، علماً أن سنجار تعاني أسوأ حالات الويلات والجوع والاضطهاد في نفس الوقت، نعم كانت الإيرادات لصالح أرصدة سمو الأمير هذا العام، حسبما نشره الكاتب حسو هورمي[11]، ومن المصدر المقرّب من سمو الأمير وبالأرقام الصحيحة مع الكسر: (مائتان وثلاثة وثلاثون مليون وخمسة وثمانون ألف دينار عراقي) والتي كانت تعادل 196,200 مائة وستة وتسعون ألفاً ومائتين دولار، هذا بالإضافة إلى راتبه الشهري المخصص من الحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي يكفيه لأكثر من شهر أو شهرين، عدا رواتب حماية عشرات الأشخاص ليصب رواتب الكثير منهم في حسابه الخاص .

من يدري؟ ربما يستلم مثله من نثرية الرئيس مام جلال، مع استلام الهدايا والعطايا من الدولارات والسيارات الفارهة بين فترة وأخرى .الهدف من درج الأموال أعلاه ومن نصيب أميرنا المفدى هو: كيف لا يتمكن من تمويل راتب ناطق رسمي لسموه من كل هذه الأموال؟ يقيناً بأن كسر المائتي مليون دينار عراقي من واردات لالش والطاووس، والذي ترون أمامكم ويبلغ (أكثر من ثلاثة وثلاثين مليون دينار عراقي، والذي يكفي لتمويل راتب ناطق رسمي لسموه ولأكثر من سنتين ونصف السنة،

[11] كاتب وباحث إيزيدي مغترب في هولندا ولديه اكثر من 25 كتب تتناول الشأن الإيزيدي العام ولاسيما الابادة الجماعية .

بواقع مليون دينار شهرياً، والذي يتمنى أي شخص يمتلك الإمكانيات الثقافية العمل في هذا المجال. .(.

أنا أؤيد جرأة كل الإخوة الذين عبروا عن آرائهم من خلال أسئلتهم الجريئة لسمو الأمير، وخاصة فيما يخص بقاء القيادة الدينية الإيزيدية على الحياد أمام التطورات التي حصلت في العراق الجديد، والتي من المفترض أن تكون مثلها مثل باقي القيادات الدينية حيادية، وترفض الهدايا والعطايا من لدن أكبر شخصية في الدولة، ألا وهو رئيس الجمهورية. لكن قيادتنا الدينية لا تكتفي بقبول المال فحسب، بل تقبل حتى قطع السلاح مع تراخيص حملها أيضاً. أي قيادة هذه؟ وأي تفعيل للمجلس الديني الأعلى للديانة الإيزيدية؟ وأي قرارات مشرفة يتم أو سيتم اتخاذها لصالح أبناء جلدتها، مثلما طلب السيد سفو قوال سليمان بعدما أصبحت قيادتنا الدينية ملكاً لأحزابها وليس لأبناء ديانتها، وهذا ما يؤسف عليه أبناء المجتمع الإيزيدي .

لذا، أنا مع طرح فكرة بقوة أمام سمو الأمير وباقي القيادة الدينية، الذين ربطوا مصيرهم مع الأحزاب، أن يتجرؤوا على تقديم استقالاتهم، حتى إن كان ذلك مخالفاً للعرف والعادات والتقاليد البالية، والتي لا بد من تجاوزها كخطوة من خطوات الإصلاحات، وذلك لفشلهم في قيادة هذه الديانة العريقة، على الأقل في المرحلة الراهنة والمهمة لإثبات وجود الديانة والحصول على الحقوق المفروضة لبني جلدتنا.

حرر في 30 سبتمبر/ 2009 أيلول - المانيا

لالش معبد للطقوس الدينية أم لأغراض أخرى؟

لالش مَعبَدٌ ذو قدسية خاصة لدى أتباع الديانة الإيزيدية العريقة، ربما تكون هذه القدسية نابعة من ميثولوجيا هذه الديانة، والتي تؤكد أن لالش كانت الخميرة التي ساعدت على استقرار الأرض أثناء التكوين. قدسية المعبد أيضاً تعود إلى وجود مزارات وقبور غالبية الأولياء من الشيوخ والأبيار وعلى رأسهم مُجدد الديانة الإيزيدية الشيخ آدي .

تُقام في هذا المعبد العديد من المراسيم والطقوس الدينية التي تؤكد وتشير إلى عراقة وقِدَم أصول هذه الديانة لآلاف السنين خَلَت. في المعبد أيضاً توجد (العين البيضاء)[12]الخاصة بالتعميد .في مناسبتين دينيتين منفصلتين، إحداهما عيد أربعينية الصيف، والثانية عيد الجماعية، يَقدم الإيزيديون من مختلف أماكن سكناهم إلى وادي لالش للاحتفاء بهاتين المناسبتين، ومن مختلف الأعمار: الأطفال، الشباب، الفتيات، النساء، الرجال وحتى المعمّرين، حيث تُقام الطقوس والمراسيم الدينية في هذين العيدين. من الجدير بالذكر، هنالك أحياناً مشاركون من الإيزيديين المتواجدين في الدول الأخرى مثل سوريا، تركيا، جورجيا وأرمينيا، إضافة إلى الإيزيديين في المهجر الذين يحتفلون مع بني جلدتهم في وادي لالش المقدس ولغرض الحج من وجهة نظرهم. معظم الذين يتواجدون في المعبد لا يعرفون ولا يكلّفون أنفسهم بمعرفة ماهية تلك الطقوس التي تُقام في معبد لالشهم المقدس .

الكم الهائل من الحضور في المعبد خلال المناسبتين، وخاصة الأطفال، وبحكم السذاجة وعدم المعرفة بقدسية المكان، يجعل من الصعب المحافظة على نظافة المعبد. الشُبان

[12] هي بركة ماء زلال تنزل في حوض عبر مدخل بوابة العين، وعلى اليمين منها موقع السادن الذي يشرف عليها. وهنا يتوجب على كل شخص إيزيدي أن يرش الماء عليه في هذا المكان كجزء من "طقس التعميد" للإيزيديين الذين لم يسبق لهم زيارة المعبد، ويعدها الإيزيديون أقدس موقع في المعبد.

والفتيات، وبحكم طيش الشباب وسنوات المراهقة، لا يظهرون اهتماماً جدياً بالقدسية، مما يؤدي إلى تصرفات شبابية كالغزل والتحرّش، وما إلى ذلك من التصرفات التي تتعارض مع العادات والتقاليد والقيم الدينية التي تحذر بل تمنع مثل هذه التصرفات في لالش المقدسة .

التصرفات غير اللائقة في المعبد، وخاصة في عيد الجماعية، أثارت حفيظة بعض الإخوة الكتاب والصحفيين والإعلاميين الحريصين على قدسية المعبد. ومن خلال مشاهداتهم أثناء تواجدهم، أشاروا إليها في كتاباتهم، منهم الأخ هادي دوباني والإعلامي القدير خدر دوملي في (قرفشاته) الصحفية الأخيرة والمستمرة. هذا ما يعكس ويُشوّه الصورة المشرقة والمقدسة، لمثل هذا المكان المعروف تاريخياً وميثولوجياً ودينياً.

بالتأكيد، مثل هذه الأعمال والتصرفات، وربّما أكثر مما تحدّثوا عنه، ليست وليدة اليوم أو حتى الأمس القريب، إنما كانت موجودة منذ أمد بعيد ومن قبل أصحاب وذوي النفوذ السلطاني والرؤوس الكبيرة أولاً، والذين لم ولن يخضعوا لا للاستجواب ولا للمحاسبة على سلوكهم وتصرفاتهم المشينة، والتي لا تليق بكل الأعراف والتقاليد. باعتبارهم مع طابورهم الخامس أصحاباً للشأن في المعبد وخارجه، نعتقد أن هؤلاء قاموا بمثل هذه التصرفات أولاً، ومن ثم جاء التكرار والتقليد من قبل الآخرين بعدهم.

ما نتحدث عنه الآن، ومن على صفحات الإنترنت جهاراً حول عدم ارتياحنا من السلوك والتصرفات للبعض الكثير من زوار معبد لالش التي لا تليق بهذا المكان المقدس لدى أتباع الديانة الإيزيدية، هذا لم يكن غافلاً عن المثقفين الإيزيديين الذين عاصروا فترات زمنية خلت. صحيح أنهم لم يُعَبِّروا عن آرائهم عبر الإنترنت ووسائل الإعلام الأخرى مثلما نفعل الآن، إلا أنهم كانوا أصحاب آراء ومواقف في أوساط المجتمع الإيزيدي، وخاصة أمام أصحاب القرار والنفوذ الإيزيديين المتمثل بالمجلس

الروحاني الذي سلم زمام الأمور الدينية والدنيوية بأيدي سمو الأمير الذي كان ولا يزال على رأس هرم المجلس المذكور.

تعالوا نُعِد إلى الأذهان المقترح الذي قدمه الرائد المرحوم (علي جوقي)، الشخصية الإيزيدية المعروفة حينذاك في كوردستان، ذات النفوذ المنطقة ، ومثقف زمانه، بحكم نضاله الدؤوب في صفوف الحزب الديمقراطي الكوردستاني لعقود من الزمن، وتسنمه مسؤوليات عديدة على مدى نضاله. نعم، قدم مقترحاً في السبعينيات من القرن المنصرم أمام أصحاب النفوذ حول (تحديد الأعمار) للزوار الإيزيديين لمعبد لالش، على أن يكونوا من الناضجين والمتزوجين الذين يرومون الزيارة لأجل الزيارة الخاصة بالحج ومشاهدة الطقوس الدينية التي تجري في لالش فعلاً، وليس لأهداف أخرى، مع مراعاة تحديد فترات خاصة بتعميد الأطفال المولودين حديثاً. بالتأكيد، المقترح كان لا يشمل الزوار غير الإيزيديين الذين يرغبون بالتعرف على ماهية هذه الديانة من الباحثين والكتاب والسياسيين العراقيين والأجانب.

في رأيي، وربما في رأي الكثيرين، نرى أن ذلك المقترح كان ولا يزال في محله. حيث لو تم العمل به عاجلاً، سيكون عاملاً مهماً يساعد على تحديد الكثير من الظواهر غير المحبّذة في وادي لالش المقدس. هذه الظواهر باتت تشكل قضية رأي عام أيزيدي لا يرغبون في العمل بمثلها، ولها تأثير مباشر ولا تليق بمكانة وقدسية هذا المكان المعروف جداً. بحيث أصبح محل استقطاب للكثير من الشخصيات والباحثين. وبهذا نكون قد حددنا وربما قضينا على التصرفات والظواهر غير اللائقة التي تجري في معبدنا. وسيكون له تأثير على ظاهرة تأجير المزارات أيضاً، والتي تثير الجدل في كل وقت. ليصب العمل أخيراً في خانة الإصلاحات التي لا بد من التفكير بها اليوم قبل الغد.

حرر في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009 – ألمانيا

القيادة الدينية الإيزيدية وعلاقتها مع بغداد

حينما نتحدث عن القيادة الدينية الإيزيدية، لا بُدّ أن تكون متمثلة بالدرجة الأساس في المجلس الروحاني تحت قيادة سمو الأمير تحسين بك، حيث يعيش حالياً في أغلب أوقاته خارج البلاد بسبب الظروف الصحية التي يمر بها، مما يستدعي تواجده قريباً من الذين يعتنون به من الناحية الصحية. ونعتقد أنه لا يوجد تأمين صحي يفوق ما هو موجود حالياً في ألمانيا الاتحادية .

المجلس الروحاني، ومنذ بداية تشكيله بعد تأسيس الدولة العراقية بسنوات قليلة، كان ذا طابع سياسي بالدرجة الأولى، كما أشار الباحث الأكاديمي المعروف هوشنك بروكا في مقاله الأخير عن الصراع على الإمارة. لذا، نرى أن القيادة الدينية أو المجلس الروحاني كان على علاقات متوازنة مع الجهات ذات العلاقة في الحكومات المتعاقبة إبان العهد الملكي. خير دليل على ذلك هو ما كانت تتمتع به الأميرة ميان خاتون خلال فترة الوصاية من علاقات واسعة، ليس فقط على مستوى الحكومة المحلية في محافظة نينوى، بل تعدت ذلك إلى علاقاتها مع العائلة المالكة والحكومات التي حكمت الدولة العراقية. وكانت تطرق الأبواب لإنجاز الكثير مما يتعلق بالديانة الإيزيدية وأبناء جلدتها .

ربما مرت العلاقات بين القيادة الدينية الإيزيدية والحكومات العراقية بعد قيام الجمهورية بحالات من المد والجزر، وسرعان ما أدت إلى الانقطاع بعد لجوء سمو الأمير إلى الثورة الكوردية إبان ثورة أيلول المجيدة، وعدم تمكن الحكومة من القبض عليه بعد اتهامه في قضية مفبركة. لكنه كان أذكى من ذلك الاتهام، وتمكن من الانسحاب بهدوء من مركز الإمارة في قضاء الشيخان حينذاك إلى كوردستان الجبل، ثم الاستقرار في بريطانيا. دامت فترة غيابه عن الإمارة أكثر من عقد من الزمن. وبعد عودته من اللجوء إثر اتفاق مع العديد من الأطراف، بقيت علاقاته مع الحكومة حينذاك تُحسب لها ألف حساب حتى سقوط بغداد بعد أكثر من عقدين من الزمن .

لكن للأمانة، كانت هناك الكثير من العلاقات بين العديد من القيادات الإيزيدية من رجال الدين والشخصيات الإيزيدية المعروفة وشخصيات أخرى برزت في الميدان. ربما أُطلق عليهم شيوخ ذلك العصر والزمان كما كان يُقال أو وُصفوا بتسميات مختلفة. هؤلاء كانوا على علاقة مع مختلف الجهات الحكومية بقياداتها وأجهزتها، لكن للأسف كانت تلك العلاقات في أغلب الأحيان لتحقيق مصالح شخصية لتلك الشخصيات، وليس على أساس المصلحة الإيزيدية العليا.

هنا أودُّ أن أركّز على المرحلة الجديدة، ولا سيما بعد سقوط بغداد والدكتاتورية فيها، وإقامة نظام ديمقراطي فيدرالي في العراق، وكذلك وقوع المناطق ذات الغالبية الإيزيدية تحت نفوذ ورحمة المادة 140 من الدستور العراقي، والتي للأسف لا يزال الإيزيديون يعانون من الازدواجية الإدارية في مناطقهم بين إقليم كوردستان وعراق المركز، حيث هم، أي الإيزيديون، في أمسّ الحاجة لعلاقات مكثفة وقوية مع الحكومة المركزية للحصول على المزيد من المكتسبات التي نحن في أمس الحاجة إليها في الوقت الحاضر... لكن للأسف، تراجع مستوى العلاقات بين القيادة الدينية والحكومة المركزية إلى أدنى مستوياتها وأحياناً كثيرة إلى الانقطاع. بالتأكيد، لو كانت العلاقات بالمستوى المطلوب مع الرئاسات الثلاث في العراق، لكان من السهل تمرير الكثير من الأمور التي على الأقل تخص الديانة لا أكثر، حيث إن عدم وجود مثل هذه العلاقة له تأثير على التمثيل الإيزيدي في الكثير من الميادين. وها بانت تأثيرها بعد البدء بأول خطوة لتطبيق قانون ديوان الأوقاف الخاصة بالديانات المسيحية والإيزيدية والصابئة، وكذلك آلية اختيار مَن يمثلهم على رأس الديوان وباقي المناصب من الوكلاء والمدراء العامين فيها، وهذا ما نأسف عليه حقاً. بقي أن نشير إلى أن هنالك الكثير من الآراء والتوجهات نحو تقوية مثل هذه العلاقة من لدن القيادة الدينية أو مَن يمثلها بشكل رسمي. هذا ما أكده لي أحد شيوخ العشائر المعروفة أثناء اللقاء معه بالمصادفة في إحدى المناسبات وبعد مناقشة الكثير من القضايا وعلاقتنا مع العشائر القاطنة في محافظة نينوى، حيث قال بالحرف الواحد: (لا بُد

وأن يكون للإيزيدية والمتمثل بسمو الأمير علاقات قوية مع الحكومة المركزية في بغداد مع الحفاظ على علاقات مع باقي الأطراف)، ويقول إنه يقصد العلاقات مع الإقليم والقيادات الكوردستانية بحكم وجود نسبة معينة من سكان الإيزيديين تحت سيطرة الإدارة الكوردستانية. كذلك، لا بد من الإشارة إلى رأي أحد أعضاء اللجنة الاستشارية العليا للمجلس الروحاني وسمو الأمير خلال اجتماع ضم المجلس ومستشاريه مع أعضاء مجلس النواب العراقي من الإيزيديين، حيث حضرتُ لأول مرة مثل هذا الاجتماع لمناقشة ملف الأوقاف في بغداد.

حيث أشار هذا العضو الاستشاري (اتحفظ على ذكر اسمه) إلى ضرورة تقوية علاقات المجلس الروحاني الإيزيدي مع عراق المركز لأسباب كثيرة ومعروفة لدى القاصي والداني، وهذا ما نؤيده بالحرف الواحد مع العلاقات المفتوحة وعلى أعلى المستويات مع الحفاظ طبعاً على مستوى علاقاتها مع كافة القيادات الكوردستانية بدءاً من الرؤساء وانتهاءً بالقيادات المحلية في مناطق تواجد الإيزيدية. ربما هنالك تخوف من أصحاب الشأن الإيزيدي بازدواجية مثل هذه العلاقة مع المركز والإقليم وتأثير إحداهما على الآخر، لكن في تصوري أن القيادة الدينية حينما تكون على الحياد وعلى مسافة واحدة في علاقاتها مع كافة قيادات العراق وإقليم كوردستان، ستكون هذه القيادة محل احترام وتقدير الكل، حينما لا تفضل القيادة الدينية علاقتها مع جهة معينة على حساب جهة أخرى أو التعامل مع هذا أو ذاك الحزب على حساب الحزب الآخر. وبحياديتها تكون قد فرضت احترامها لدى الكل.

حرر في 6 يوليو/ تموز 2013 – بغداد

الأنانية والمسؤول

لطالما تعددت تعاريف الأنانية واختلفت توصيفاتها، فمنهم من وصفها بالفردية المفرطة، أو الغرور، أو حتى حب النفس بشكل جنوني، إلا أنني أجد أن هذا الداء الاجتماعي غالبًا ما يرتبط بأصحاب النزعات غير المحبذة، الذين يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب الآخرين، متغافلين تمامًا عن أي تبعات أخلاقية لذلك. هؤلاء قد يدوسون على كرامة زملائهم بدون إحساس بالمسؤولية، فيتحول ضميرهم إلى شيء أشبه بالغياب أو الموت.

للأنانية أسباب عدة، لعل أبرزها التربية الخاطئة التي تُنتج شخصيات غير واعية يسود سلوكها الاستحواذ الفردي وتجنب التفاعل البنّاء مع المجتمع. ولكن برأيي، الحرمان خلال مراحل النمو والوصول إلى مستوى المسؤولية يلعب أيضًا دورًا محوريًا في إكساب الفرد هذه السمة السلبية. فالشخص المحروم ينشأ في كثير من الأحيان وهو مهيأ لممارسة سلوكيات تهدف لتعويض هذا النقص بشكل خاطئ

بينما قد لا تلحق الأنانية أضرارًا فادحة في حال وجودها لدى الأفراد العاديين، فإن أثرها يتضاعف عندما تصيب من هم في مواقع المسؤولية. من هنا جاءت أهمية تركيز هذا المقال على المسؤولين، إذ أن سلوكياتهم الأنانية تترك بصمات واضحة على البيئة التي يتحركون فيها.

في مسيرتنا، شهدنا نماذج من المسؤولين تستحق التأمل. وغالبًا ما وجدنا أصابع الاتهام توجه نحو أساتذتنا من الجيل المخضرم[13]، سواء بصفتهم كتابًا تناولوا قضايا المجتمع الإيزيدي أو كسياسيين تحملوا مسؤوليات حزبية وحكومية، وبخاصة بعد انتفاضة مارس 1991 في إقليم كوردستان. بعض هؤلاء مارَسَ بالفعل ممارسات أنانية لتعزيز

[13] نذكر منهم على سبيل الذكر وليس الحصر، الاساتذة " بير خدر سليمان، نمر كجو ،جميل خضر وعيدو باباشيخ ، محمود عيدو .... ".

مواقعهم الشخصية ومنح الامتيازات لأقربائهم أو من ينظرون إليهم كأولى برعايتهم. المشكلة أن هذا السلوك انتقل سريعًا إلى الأجيال التالية بفعل التواصل الاجتماعي والسياسي بينهما، وهو أمر مؤسف للغاية.

لا يمكننا أن نغفل عن دور هذه الصفة السلبية في تأثيرها على العمل البرلماني الخاص بالمكون الإيزيدي. ففي الدورة الانتخابية الثانية لمجلس النواب العراقي، حيث حصل المكون الإيزيدي على سبعة مقاعد، فقدنا من البداية أي انسجام حقيقي لخدمة القضايا المشتركة والمبادئ الكبرى. ولك أن تتخيل أن السبب الرئيسي لهذا الخلاف ربما كان هيمنة الأطراف السياسية وضغوطها الحزبية على أداء النواب، بالإضافة إلى التفكك الناتج عن الأهواء الفردية. ومن المثير للأسف رؤية حالات تنافس غير شريفة، كأن يعلن أحد النواب عن إنجازٍ لم يكن له دور فعلي في تحقيقه، فقط رغبةً في إبراز نفسه، حتى لو كان ذلك على حساب جهود زملائه.

أحد الأسباب الجوهرية التي أدت إلى هذا الارتباك والفوضى داخل العمل السياسي الإيزيدي هو غياب المرجعية الجامعة التي تستطيع تنسيق الجهود البرلمانية وفق خطة عمل واضحة تهدف لخدمة المجتمع الإيزيدي. وللأسف، أزمة القيادة أظهرت نفسها بجلاء هنا، مانحةً الفرصة لتضارب المصالح الشخصية والتوجهات الحزبية.

وإلى جانب الأزمات على المستوى البرلماني، شهدنا أيضًا مواقف غريبة حتى على مستويات أقل أهمية كالمجالس البلدية؛ حيث صوّت بعض الأعضاء الإيزيديين لصالح مرشحين من تيارات إسلامية ضد مرشحي أبناء جلدتهم بسبب انتمائهم السياسي المختلف! هذا السلوك يعكس قصر نظر واضحًا وضعفًا ملحوظًا في تقدير المصالح المشتركة للمجتمع.

الخلاصة التي أتوصل إليها أن الخلل لا يكمن بالضرورة في "الآخر"، أكان شخصًا أم تنظيمًا أم حزبًا، بل يكمن أساسًا فينا نحن. ضعف الشخصية والأمراض الاجتماعية مثل الأنانية وعدم النضج السياسي هي عوامل تجعلنا ندور في حلقة مفرغة دون أن

نتقدم بخطوة واحدة نحو الأمام. إذا أردنا السير في الطريق الصحيح وخدمة المبادئ العامة لمجتمعنا، علينا أولًا مواجهة هذا الواقع بكل صدق والعمل جديًا على تغييره، وإلا فإن المراوحة ستبقى مصيرنا المحتوم.

حرر في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2013 - بغداد

أزمة القيادة المستمرة !

أكثر من عقدٍ من الزمن وقبل سقوط النظام البائد، كتبنا موضوعاً عن أزمة القيادة عند الإيزيدية بدءاً من سمو الأمير مروراً بمجلسه الروحاني، وصولاً إلى باقي الجهات المتنفذة في المجتمع الإيزيدي من الشخصيات والوجهاء ورؤساء العشائر وحتى المثقفين الإيزيديين... لو قارنا المكون الإيزيدي وقيادته مع أقرانه الآخرين من المسيحيين والصابئة المندائيين والشبك وحتى الكاكائيين من المكونات الصغيرة (الأقليات) في المجتمع العراقي وقياداتهم، نرى أن هنالك بوناً شاسعاً بالمقارنة في الكثير من الجوانب التنظيمية والمعلوماتية والإحصائية والوثائقية و... و... وبدليل قبل أيام وبعد شنكال[14]، طُلِب مني ومن خلال أحد الوسطاء في سويسرا[15] والذي يعمل بصفة مسؤولة في الأمم المتحدة والذي أراد تفاصيل ما حصل للمكونات من إحصائيات النازحين ومعلومات أخرى، حصلت على المعلومات الخاصة بباقي المكونات خلال دقائق من جهات تابعة لهم عدا الإيزيدية طبعاً، حصلت على المعلومات التقريبية طبعاً بعد جهد مع الكثير من الأصدقاء الشنكاليين وغيرهم وذلك لعدم وجود معلومات دقيقة ومن جهات رسمية.

لذا رأينا، وبعد جينوسايد الإيزيديين، بأن القيادة الإيزيدية الموجودة في إقليم كوردستان، وهنا أقصد السيد وكيل سمو الأمير والمجلس الروحاني (الأمير حازم تحسين بك) وبعض أعضاء اللجنة الاستشارية المتواجدين، وحتى الجهات المنظّمة تحت الهيئة العليا لمركز لالش، والتي فقدت للأسف الكثير من فروعها جراء هجوم داعش

---

[14] أينما ورد اسم شنكال في هذا الكتاب فهو يعني سنجار والعكس صحيح

[15] ملحم خلف نائب برلماني ومحام لبناني وهو نقيب المحامين السابق في بيروت - 2019) (2021، ولد في رأس بيروت - 1962، تميّز منذ شبابه بنضاله الإنساني والاجتماعي والوطني، انتخبته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في العام 2015، عضوًا في اللجنة الدولية للقضاء على التمييز العنصري في جنيف، وسنة 2017، انتخب نائباً لرئيس هذه اللجنة.

على شنكال والمناطق الأخرى في سهل نينوى، وربما جهات أخرى منظّمة وغير منظّمة، أصبح جُلّهم في حالة تَخبط ملحوظ، لا يعرفون ما يفعلون من أجل تقديم ما يُمكن تقديمه للنازحين الإيزيديين. للأسف، كانوا يفتقرون إلى التنظيم وعدم وجود آلية منظّمة للتعامل مع الكثير من الجهات المعنية، سواءً مع القيادة الكوردستانية العليا أو الحكومة المحلية في محافظة دهوك بغية المساعدة. ويجب ألا ننسى بأن التعامل غالباً مع الكثير من الوفود الرسمية الحكومية والبرلمانية، ومن الوزراء والسفراء الأمريكيين والأوروبيين، كان خالياً من المطالب التحريرية الموثقة. التعامل كان نابعا من السلوك والتصرف الشخصي المحدود بعيداً عن القيادة الجماعية، والتي إن وُجِدت ستكون بالتأكيد أكثر حكمة ورشداً من السلوك الشخصي. لكن للأسف، نعاني من هذه العُقدة حتى الآن. وفي تصوري، ستكون العواقب غير مُحبذة على القيادة الكلاسيكية، مع تأثيرها على شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك) من خلال مختلف التعليقات والهجوم غير المُبرر، طبعاً، على القيادة الإيزيدية الحالية، ولا سيما بعد أحداث شنكال وظهور المقاومة الإيزيدية الطوعية التي نفتخر بها في ربوع جبل شنكال والدفاع عن المقدسات والأرض. هؤلاء، وعلى لسان ومن خلال تصريحات البعض من قادتهم، يعتقدون بأنهم الممثلون الشرعيون للإيزيديين في شنكال وربما في المناطق الأخرى التي يتواجد فيها الإيزيديون، وذلك لتعاطف المجتمع الإيزيدي بأكمله مع هؤلاء الأبطال الغيارى والمدافعين الأمناء بالغالي والنفيس، والصراع من أجل بقاء شنكال مُعزّزة ومُكرّمة لتحريرها من دنس الغُزاة الداعشيين.

نرى أننا في هذه المرحلة الحساسة جداً بحاجة إلى عقد مؤتمر طارئ وموسع قدر الإمكان لإيجاد آلية اختيار مرجعية إيزيدية حقيقية، ووفق ما يتم تسميتها من قبل المؤتمرين، كأن يكون برلماناً مُصغّراً، وهذا ما نادى به مراراً وتكراراً الكثير من أبناء الإيزيدية. المرجعية المختارة يجب أن تتمتع بالصلاحيات المُطلقة في التعامل مع كل ما حدث، ويحدث، وربما سيحدث، خاصة بعد ما وصل إليه وضع المجتمع الإيزيدي الآن، حيث إن الإيزيديين، ولا سيما النازحين الشنكاليين، ووفق الظروف الحالية

بحاجة إلى المزيد من الاهتمام والرعاية طبقاً لسياسة حكيمة تقررها المرجعية المختارة. وفي تصوري، وربما يؤيدني الكثير، بأن آلية الاختيار يجب أن تكون على أساس التعداد السكاني ووفق ما يلي :

1 .اختيار ممثلين عن المقاومين الشنكاليين في جبل شنكال، لأنهم محل فخر واعتزاز لكل الإيزيدية، وبالتأكيد من ذوي الخبرة والإمكانية وموجودين بينهم .

2 .اختيار ممثلين عن الدول التي يتواجد فيها الإيزيديون، منها إيزيديو تركيا وسوريا وجورجيا وأرمينيا في الاتحاد السوفيتي السابق، لأن العديد منهم كانوا سباقين في الحضور إلى إقليم كوردستان للمساعدة والوقوف مع معاناة أهلهم بني جلدتهم من النازحين من شنكال، خاصة المناطق الأخرى من سهل نينوى كبعشيقة وبحزاني وباقي المجمعات والقرى الإيزيدية .

3 .اختيار ممثلين عن المهاجرين الإيزيديين في ألمانيا خاصة، وباقي الدول التي يتواجد فيها الإيزيديون، لأنهم دائماً السباقون في الدعم المادي والمعنوي لبني جلدتهم، والذين يوصلون صوت الإيزيدية وما يقع عليهم من ظلم وعدوان إلى المحافل الدولية .

4 .بالتأكيد يجب عدم إهمال أي شريحة من شرائح المجتمع الإيزيدي ضمن أعضاء المرجعية المختارة، وإن شاء الله المنتخبة فيما بعد. أخص بالذكر الأساتذة الجامعيين من الأكاديميين والخبراء القانونيين من القضاة وباقي الاختصاصات التي يمكن الاعتماد عليهم في الكثير من المهام الملقاة على عاتقهم .

حرر في 28 أغسطس/ اب 2014 - دهوك

الإيزيديون و (المجلس الإيزيدي الأعلى اللالشي)

هنالك إجماع، على الأقل لدى المهتمين بالشأن الإيزيدي والكثيرين من أبناء هذه الديانة العريقة ومن مختلف الشرائح. نعم، هذا الإجماع هو أن الإيزيديين يعانون من أزمة قيادة مستمرة حتى الآن وبامتياز، منذ قرون من الزمن. حيث لم يتم الاتفاق حتى الآن على تشكيل قيادة أو مجلس أو هيئة ذات طابع تنظيمي ديمقراطي. بل إن الإيزيديين كانوا تحت سلطة فردية هرمية متمثلة برأسها فقط للإدارة الدنيوية، والتي أعطت لنفسها حقوقاً للتحكم والتدخل في الشؤون الدينية أيضاً، باعتبارها وكيلاً أو من ذرية مجدد الديانة الإيزيدية الحديثة، الشيخ آدي. لكن الحقائق التاريخية تنفي ذلك، خصوصاً فيما يتعلق بالانتماء إلى السُلالة (الشيخ آدي).

بالتأكيد، الإيزيديون، وخاصة أصحاب الشأن، لم يقفوا مكتوفي الأيدي أو صامتين. بل نادوا، طالبوا، كتبوا، تحدثوا في المحافل، وواجهوا قياداتهم التقليدية الدينية المتمثلة بالمجلس الروحاني شبه المُعَطَّل وعلى رأسهم سمو الأمير. كما اقترحوا شتى الاقتراحات لتشكيل مرجعية دنيوية برلمانية قوية، ديمقراطية وحديثة، لكي تتعامل مع الواقع الحالي والظروف الآنية. لكن غالبية تلك الدعوات اصطدمت بحيطان خرسانية مكتوب عليها "توقف"! لا يمكن تجاوز العُرف والعادات والتقاليد البالية التي أقرها الأسلاف والأجداد القدماء، ويجب على الأحفاد الحديثين الالتزام والطاعة العمياء إلى ما لا نهاية.

في الماضي القريب، وبناءً على الضغط من الشارع الإيزيدي، على الأقل المؤثرين منهم، اضطرت القيادة الدينية إلى السماع للآراء وربما الالتزام ببعض الإرشادات المعقولة أصلاً والتي تخدم المصلحة العليا للإيزيدياتي. هكذا رأينا، وقبل سنوات عدة، تم اختيار لجنة استشارية لسمو الأمير أو للمجلس الروحاني. صحيح أنها كانت انتقائية وغير متجانسة من الناحية المناطقية، لكنها جمعت فيها خيرة الشخصيات وأصحاب الشهادات من القانونيين وربما الأساتذة الجامعيين والسياسيين السابقين والحاليين.

لكن في الوقت نفسه، لم يتم الاستشارة بها في أغلب الأحيان، أقصد بالكثير من أعضائها، ليتم الاعتماد على البعض القليل من هذه اللجنة، والذين أصبحوا من الحاشية مع رأس الهرم أو مع نجله الوكيل في الكثير من المحافل الرسمية وشبه الرسمية أيضاً. لذا، بعد الذي حصل لشنكال، والتي كانت بحق أضخم كارثة تعرض لها الإيزيدية في التاريخ المعاصر، كان دور القيادة الإيزيدية بروحانيتها ودنيويتها دون المستوى المطلوب، ذلك لعدم تنظيمها على أسس متينة، والتي يمكنها مساعدة بني جلدتها في مثل هذه الكوارث، ولعدم وجود رأس هرمها حينذاك مع أهله وناسه في كوردستان العراق، بل كان قبل ذلك متواجداً في أوروبا، وتحديداً في ألمانيا، تحت ذريعة العلاج المستمر بإشراف أطباء مختصين .

تعالت الأصوات الحقة في النقد (والذي، أي النقد، أعظم شيء خلفته البشرية، والأعظم من النقد نفسه هو القبول به) لقيادتها وعلى رأسها سمو الأمير. هذه الأصوات مستمرة حتى الآن لعدم نجاح القيادة في لملمة جراح الإيزيدية كما يجب أن يكون. كما قلنا، وقبل أحداث شنكال، كانت هناك دعوات مستمرة، وحتى بعد الكارثة أيضاً، لتشكيل مرجعية بديلة أو تُكمل مسيرة المجلس الروحاني وسمو الأمير، عسى ولعل أن يكون الأداء أفضل لخدمة المصالح العليا للإيزيدياتي. بالتأكيد، كانت هناك موانع أو تخوفات من أصحاب الشأن، ربما للحفاظ على مصالحهم المرتبطة بشكل أو بآخر مع أجندات منها سياسية مناطقية تتحكم بالشؤون الإيزيدية، وهذا ما يؤسف عليه. لكن الاستجابة لهذه الدعوات جاءت متأخرة، بعد موافقة أو حصول قيادتنا على الضوء الأخضر من لدن حكومة إقليم كوردستان، وبالذات شخص رئيسها السيد نيجيرفان بارزاني، ونائب رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني للاستعداد حول إمكانية تشكيل مجلس إيزيدي أعلى، لا أدري كيف تم تسميته، وأتمنى ألا يكون الاسم أيضاً من الإملاءات. نعم، تم الاستعداد فعلاً، تخلله لقاءان موسّعان لوكيل الأمير والمجلس الروحاني وبعض الأعضاء المعروفين من اللجنة الاستشارية لسمو الأمير مع:

أولاً: شريحة العشائر ورؤسائها المعروفين والوجوه الاجتماعية والشخصيات المعروفة والمختارين... إلخ.

ثانياً: مع مختلف الشرائح الأخرى من المثقفين، وهم الأساتذة الجامعيون والسياسيون والبرلمانيون الحاليون والسابقون، والطلبة الجامعيون، والإعلاميون والصحفيون من خيرة الشباب الإيزيديين.

هذان اللقاءان كانا في وادي لالش تحت رعاية وكيل الأمير وبإشراف وإدارة أساتذة جامعيين وكذلك الاستشاريين المقرّبين من المجلس الروحاني ووكيل الأمير. لا نريد ذكر التفاصيل وآلية العمل من أجل هذا المجلس، لأنه سيكون لنا تفصيل آخر لنفس الموضوع. لكن الذي أود قوله هو أن السلوك والتصرف في هذا المجال لم يكن سليماً من الناحية العملية، سواءً أكان في البداية وفق مبدأ المحاصصة أو إصرار المناطقيين على زيادة أعدادهم في كل خطوة نحو المجلس الإيزيدي الأعلى. النقطة الأخرى، كان قرار الحاشية المقرّبة بعدم إشراك الإيزيديين خارج الوطن اللالشي في مجلسهم المرتقب، مما كان له تأثير سلبي وأدى إلى الانقسام الإيزيدي في المجلس أصلاً إلى ثلاثة مجالس: أحدها في شنكال، سبقت المجلسين الآخرين، ومعروفة بأجنداتها السياسية، ويرون أنفسهم أحق بتشكيل مثل هذا المجلس، خاصة في شنكال بعد الكارثة التي حصلت وانسحاب قوات البيشمركة منها، وربما لأغراض أخرى.

أما المجلس الثاني فتشكل في أوروبا/ألمانيا، ومن خيرة رجال الثقافة الإيزيدية ومن مختلف الدول التي يتواجد فيها أبناء المكون الإيزيدي، وأتمنى لهم كل التقدير والنجاح. ربما يؤيدني الكثير من إخوتنا الأعزاء في المجلس نفسه، أنه في الكثير من الحالات، حين يتم التعامل مع الجهات المعنية ذات العلاقة والعليا، حتى في أوروبا نفسها، من أجل المصلحة الإيزيدية العليا، لا يمكن العمل بدون طاقم المجلس الروحاني وربما سمو الأمير أيضاً كواجهة على الأقل. هذا ما أراه، لأننا لمسنا ذلك كثيراً

خلال عملنا البرلماني لمدة أربع سنوات في بغداد وحتى مع الخارج، أثناء مشاركاتنا في المؤتمرات أو الندوات وحتى ورش العمل.

والثالثة: المرتقبة لحد الآن، وقد لا ترى النور في لالش المقدس. حتى الآن، العمل جارٍ تحت أنظار الجهة السياسية التي تخضع مناطق الإيزيدية لسيطرتها، وربما ستكون خاضعة لأكثر من أجندة سياسية في المنطقة. هذا ما يؤسف عليه، حيث تحصل مثل هذه الحالات للمكون الإيزيدي فقط. لم تتمكن الكثير من قياداته، وروحانييه، وسياسييه، ومثقفيه، ورؤساء عشائره، ووجوهه الاجتماعية، ومختاريه من الحفاظ على الحيادية، لا سيما من الناحية الدينية، والتي من المفروض أن تكون بعيدة كل البعد عن السياسة، مثل المكونات الأخرى من المسيحيين والصابئة المندائيين.

حرر في 28 أغسطس/ آب 2016

حراك إيزيدي فوق العادة

أولاً ـ اجتماع تشاوري.

بعد عودة سمو الأمير تحسين بك من ألمانيا، حيث مقر إقامته الدائم والمستمر أكثر من الوطن، ولا سيما بعد كارثة شنكال جراء غزو داعش لما تبقى من أراضي محافظة نينوى، خاصة الحدود الإدارية لقضاء شنكال وقتل الإيزيديين بدم بارد مع الخطف الجماعي وسبي النساء وبيعهن في أسواق النخاسة لـ (ولايات ذات الفقه لدولة الخرافة الإسلامية). نعم، وفور عودة سموه، صرّح للإعلام الكوردستاني بأنه سيتشاور مع بني جلدته (الإيزيديين) قبل اتخاذ أي خطوة، ولا سيما بعد تزامن أحداث شنكال الأخيرة وتحرك قوة عسكرية (بيشمركة) تابعة لروجافا السورية، مؤلفة من النازحين ومدربة وتابعة أصلاً للمجلس الوطني الكوردي السوري وهي كذلك محسوبة على وزارة البيشمركة أو تم تدريبها تحت إشرافها، مما أدى إلى اصطدام هذه القوة مع قوات حماية شنكال المُدرّبة والتابعة لحزب العمال الكوردستاني (ب ك ك)، هؤلاء جلهم من الإيزيديين الشنكاليين، حيث راحت عدد من الشهداء الشنكاليين ضحية الاصطدام. هذا ما أثار حفيظة الكثير، ومنهم اللالشيين الروحانيين، والاستشاريين، وبعض من الوجوه الاجتماعية والعشائرية، والذين حضروا في القصر الأميري لإعداد أو صياغة بيان، تلاه للإعلاميين ومن ثلاث نقاط بأنهم ضد اقتتال الإخوة، وأكدوا على كوردستانية قضاء شنكال وسنونى وخانصور وتبعيتها لحكومتها. كذلك قدّموا الشكر لقوات حزب العمال ودورهم في كارثة شنكال وما قدموا من العون والمساندة عام 2014 ثم طالبوا بالخروج من قضاء شنكال ومجمع خانصور. هذا البيان تم تفسيره سياسياً من قبل الكثير من أبناء المكون الإيزيدي إعلامياً، ومن على صفحات التواصل الاجتماعي. الغريب في الأمر أنهم لم يتطرقوا في بيانهم إلى انسحاب القوة الأخرى غير الإيزيدية والمحسوبة على تنظيم سياسي إقليمي خارج كوردستان العراق، بينما القوة الأخرى وهي الإيزيدية والشنكالية والتي قدمت شهداء أثناء الاصطدام، هي التي

لها الحق في البقاء ضمن أراضيها، وإن تم تدريبها تحت إشراف جهة سياسية حسب ما أكد وأشار إليه السيد محمود عثمان، السياسي المعروف، خلال لقائه مع تلفزيون روداو.

لنأتِ إلى الاجتماع التشاوري الأول. للأسف، يبدو أن الإيزيديين يراوحون في مكانهم منذ أكثر من عقدين من الزمن، حيث نبدأ دائماً بالاجتماع الأول والمؤتمر الأول والكونفرانس الأول والتجمع الأول... ولم يأتِ الثاني أو الثالث. ليأتي سمو الأمير ومجلسه الروحاني لعقد الاجتماع التشاوري الأول لإعداد لائحة أو قائمة مطالب أو مقترحات، ثم تقديمها إلى السيد رئيس الإقليم مسعود البارزاني، وكأن السيد الرئيس لا يعرف مطالب الإيزيديين. علماً أن ملف إعمار لالش بقي مغطى بالغبار على رفوف رئاسة الإقليم منذ سنوات. وبالتأكيد، تم تقديم جملة من المقترحات والمطالب المكتوبة إلى كُل القيادات الكوردستانية. لكن، نعتقد أن الأولى بسمو الأمير ومجلسه الروحاني طرق أبواب العراق أيضاً للتشاور مع رئاسات العراق الثلاث: البرلمان، الوزراء والجمهورية، وزيارة المراجع الدينية هناك لتقديم هذه المطالب وضرورة حصول الإيزيديين على استحقاقاتهم، باعتبار أن غالبية مناطق الإيزيديين لا تزال تحت رحمة وإدارة الحكومة المركزية أو المادة 140 غير المحسومة حتى الآن.

ثانياً ــ مؤتمر بريمن الأول

هذه المرة، عقد (الأمير أنور معاوية) مؤتمره التاريخي الأول من أجل مستقبل الإيزيدية في مدينة بريمن الألمانية، حسب البيان الموقر باسمه وبحضور العديد من أبناء الجالية الإيزيدية في تلك المنطقة ومناطق أخرى. من بين الحضور، كان هناك أيزيديون عراقيون محسوبون على جهات كوردستانية. لم يتطرق في إعلانه إلى تقديم المطالب إلى حكومة إقليم كوردستان، وإنما أعلن للعالم أجمع، وعلى رأسها الدول العظمى، بأن مؤتمرهم جاء نتيجة تهميش الدور السياسي للإيزيديين بشكل عام. وعلى أمل تقديم مطالبهم إلى الحكومة العراقية حصراً، تضمنت المطالب اثنتي عشرة

فقرة، بدأت بمطالبة الحكومة والمنظمات والمجتمع الدولي بالاهتمام بقضية المخطوفات والمخطوفين، والاهتمام بالناجيات والناجين من داعش. كما شملت المطالب في فقراتها الأخرى إقامة منطقة آمنة أو استحداث محافظتين ضمن الحدود الإدارية لمناطق الإيزيديين. وأكدوا أنهم سيطالبون بالحقوق نفسها والدفاع عن أبناء الإيزيدية في سوريا وتركيا وأرمينيا وجورجيا وروسيا.

خلاصة القول، والأهم في هذا النشاط، هو أنه بقيادة الجناح الآخر من الإمارة الإيزيدية السيد أنور معاوية، حيث كان لجده الأمير إسماعيل جول بك دور متميز وريادي في فترة من أصعب الفترات في الدفاع عن حقوق الإيزيديين والمطالبة بها لدى دار الأستانة في الإمبراطورية العثمانية (تركيا الحالية) وحتى لدى الإمبراطورية القيصرية (روسيا الحالية).

ثالثاً ــ إعلان تشكيل حزب في شنكال

أعلن السيد حيدر ششو قائد قوات حماية أيزيدخان، والذي كان له دور ريادي متميز في حماية والدفاع عن مرقد شرف الدين والمحاصرين في جبل شنكال من غزو داعش بعد الكارثة في 3/ 8/ 2014 ، نعم أعلن عن تشكيل حزب سياسي أيزيدي باسم (الحزب الديمقراطي الإيزيدي) بعد حصول الموافقة من بغداد المركز في عام 2016، ، تزامن هذا الاعلان مع حصول الموافقة الشخصية من لدن السيد رئيس الإقليم حول انضمام قواته إلى وزارة البيشمه ركه في حكومة اقليم كوردستان، أتمنى ألا تكون انضمامها مثل قوات أخرى معلّقة بين نظاميتها من غير النظامية وبشكل مرحلي ولفترة من الفترات.

لا بُدّ أن يحصل الحزب على الموافقة من سُلطات الإقليم وخاصة الآسايش، حتى لا يتعرض المؤيدون والمنتمون للحزب للملاحقة، ويجب ألا ننسى المشاركات في الانتخابات المحلية مثل المجالس في المحافظة والبرلمان العراقي أيضاً بحاجة إلى حريّة الحزب في الدعاية والعمل الحزبي من أجل كسب الأصوات بين أبناء المكون الإيزيدي،

لذا إن لم يكن الحزب مرخصاً من قبل سُلطات الإقليم، سيلاقي الممانعة بدءاً من الشارع وأثناء لصق الدعايات للحزب ومرشحيها، مروراً بالمراكز والمحطات حيث صناديق الانتخابات وانتهاءً بفرز الأصوات لدى المفوضية غير المستقلة للانتخابات، يبقى الأمل لمثل هذا الحزب معتمداً على الفوز بمقعد الكوتا اليتيم في البرلمان العراقي ومجلس محافظة نينوى في حال بقائه وعدم زيادة مقاعد الكوتا هذا ربّما بعد تراجع موقع ودور الحركة الإيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم في المرحلة ما بعد داعش، وكان من المتوقع أن يظهر منافس لكيان سياسي آخر ومحسوب على العمال الكوردستاني ذي القوة العسكرية (قوات حماية شنكال).وهذا ماحصل حيث تاسس في حزيران عام 2014، حزب الحرية والديمقراطية الإيزيدي" (PADE) "

تمنياتنا للأحزاب ذات الصبغة الإيزيدية الموفقية في العمل لخدمة أبناء المكون الإيزيدي وأن لا يقعوا في مصائد الآخرين من التنظيمات السياسية الكوردستانية وغيرها من القوى السياسية العربية أيضاً لخدمتهم بدلاً من تقديم الخدمات لبني جلدتهم.

رابعاً ــ مظاهرة هانوفر يوم السبت 18/ 3/ 2017.

مجموعة من الشباب دعوا ضمن لجنة تحضيرية جميع الإيزيديين والمنظمات والجمعيات والبيوتات الإيزيدية المستقلة للمشاركة في تظاهرة شعبية عامة، للمطالبة من الجهات ذات العلاقة بخروج جميع القوات الكوردية بدون استثناء من المناطق الإيزيدية. ستكون المطالب موجهة للاتحاد الأوروبي والدول الغربية والأمم المتحدة لتوفير الحماية الدولية لشنكال وسهل نينوى للإيزيديين والمسيحيين، وكذلك فتح تحقيق دولي لمحاسبة المقصرين في كارثة شنكال، وأيضاً بذل الجهود لإنقاذ المخطوفات والمخطوفين لدى داعش. كلام جميل ومعقول جداً من لدن البعض من أبناء المكون الإيزيدي الغيارى والشباب بالتحديد، حيث إنهم بالتأكيد سيكونون قادة المستقبل. مثل هذا الإجراء هو منح مناطق الإيزيدية إدارة ذاتية لتسيير أمور

مناطقهم بعيداً عن التدخلات الحزبية الضيقة ومن غير الإيزيديين بالتحديد. بالتأكيد سيكون الأمر صعب المنال في مثل هذه الظروف ذات الصراعات السياسية على السلطة لإدارة مثل هذه المناطق. يجب ألا ننسى ضعف القيادة الإيزيدية ومصالحها بدءًا من الهرم وانتهاءً بالإيزيديين المنضوين تحت لواء كل الأحزاب السياسية الكورد ستانية المحلية والإقليمية وعدم التضحية بالمصالح الذاتية. هؤلاء جلهم غير مستعدين في الظرف الحالي للتعاون والدعم الجدي لمثل هذه الخطوة لبني جلدتهم.

حرر في 16 مارس/آذار 2017 - ألمانيا

الإمارة الإيزيدية في الإقليم أم في العراق؟!

بعد رحيل سمو الأمير تحسين سعيد علي بك إلى جنات الخلد، حيث شغل منصب أمير الإيزيدية في العراق والعالم بعد وفاة والده الأمير سعيد بك لفترة طويلة جداً قرابة ثلاثة أرباع القرن (75 عاماً)، لذا توجهت أنظار القادة في العراق الفيدرالي وإقليم كوردستان إلى كيفية استقبال جنازة الأمير، هل ستكون في بغداد أم في أربيل؟ وسط دوامة الخلافات الكوردية بعد انتخاب الدكتور برهم صالح رئيساً لجمهورية العراق، حيث أبدى الأخير استعداده لتخصيص طائرة خاصة على نفقة الدولة العراقية لنقل الجنازة من ألمانيا إلى بغداد، بعد إجراء المراسيم الرسمية بحضور القادة العراقيين وربّما الدوليين أيضاً. لكن، جاءت بعدها مبادرة من السيد نيجيرفان بارزاني، الذي كان يشغل رئاسة حكومة الإقليم حينذاك، لنفس الغرض، حيث اقترح نقل الجنازة على حساب حكومة الإقليم أو على حسابه الخاص من ألمانيا إلى أربيل لإجراء مراسيم الجنازة، وبعدها إلى مثواه الأخير في قصر الإمارة في قضاء الشيخان.

هنا، وربّما بعد خلاف أدى إلى الاتفاق بين أولاده على أن يكون نقل الجنازة لصالح مبادرة الإقليم. وحينذاك تم التركيز من خلال وسائل الإعلام الكوردستانية المرئية والمسموعة والمكتوبة وحتى على شكل لافتات الاستقبال والتعزية بتسمية الأمير الراحل بـ (أمير الإيزيدية في الإقليم والعالم)، وكأن العراق جزء من الإقليم وليس العكس، وكأنه تم حسم ملف كافة المناطق المتنازع عليها وخاصة ذات التواجد الإيزيدي من شنكال وبعشيقة وبحزاني والشيخان وتلكيف وأصبحت فعلاً من ضمن إقليم كوردستان.

هنا ربّما تبرز في الميدان بعض الأصوات هنا وهناك، وتدخل في خانة المزايدات مع الموضوع. بالتأكيد، سيكون هؤلاء من المناضلين الجدد (المنظمين داخلياً ومن أنفسهم). بالتأكيد نبّهنا حينذاك القائمين على مراسيم التعزية ومن ضمنهم أولاد سمو الأمير الراحل على عدم تصغير شخص الأمير بعد الرحيل وتصحيح مسار

الكتابات وحتى المقابلات التلفزيونية الرسمية. لكن، سار الاتجاه وفق أهواء البعض، ربّما بمباركة المستفيدين من المقرّبين من عائلة الإمارة.

تكررت الديباجة مع مراسم تنصيب الأمير الجديد الأخ حازم تحسين بك على صعيد الإعلام وقراءة الكلمات بالمناسبة، لا بل تعدى ذلك بالتوصية والتوجه نحو صدور مرسوم إقليمي من السيد رئيس الإقليم. بالتأكيد، لا أتصور أن يكون هنالك اعتراض من أحد حول ذلك، لكن ليس قبل أن يصدر مرسوم جمهوري من رئيس جمهورية العراق ، حول تعيين أميرٍ جديدٍ للديانة الإيزيدية في العراق والعالم، كما حصل سابقاً عند تعيين أكثر من أمير بموجب مرسوم جمهوري لظروف طارئة أثناء وجود الأمير الراحل تحسين سعيد بك خارج العراق خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي .

خلاصة القول هي التأكيد فقط على عدم تقليل أو حصر مكانة أمير الإيزيدية، بحيث يكون أميراً للإيزيدية على مستوى العراق بشكل عام، لأنه حتى الآن وبشكل رسمي، المناطق ذات التواجد الإيزيدي التابعة لإقليم كوردستان العراق هي ناحية باعذرة ومجمعا خانك وشاريا وبعض القرى الهويرية في منطقة سليفاني، وهم فقط المشمولون بإجراء الانتخابات في البرلمان الكوردستاني ومجالس محافظات الإقليم. أما باقي مناطق الإيزيدية، والتي تشكل نحو 90% منهم، فهي تحت سلطة المادة 140 من الدستور العراقي النافذ وغير المطبق حتى الآن، ومنها منطقة شنكال الجريحة.

حرر في 8 أغسطس/ آب 2019

استقالة من عضوية الهيئة الاستشارية

بعد الاختلاف في وجهات النظر، مع الخطة التي تم إعدادها من وراء الكواليس، وبتوجيهات من خارج المجلس الروحاني والهيئة الاستشارية للمجلس، لاختيار سمو الأمير حازم تحسين بك، وعدم رضا الكثير من شيوخ العشائر والوجوه الاجتماعية، وباعتراض البعض من عوائل الإمارة أنفسهم حول موضوع مَن يخلف الأمير الراحل تحسين سعيد بك، لذا تضامناً مع المعترضين على الآلية، وعدم إمكاننا تقديم ما يمكن تقديمه لخدمة بني جلدتنا، قدمت استقالتي من عضوية الهيئة الاستشارية لسمو الأمير والمجلس الروحاني، وفيما يلي نص البيان حول هذا الموضوع.

بيان إلى الرأي العام الإيزيدي...
سمو الأمير المعين والمتفق عليه...
المجلس الروحاني الموقر...
الهيئة الاستشارية للمجلس الروحاني وسمو الأمير.

م/ استقالة من عضوية الهيئة الاستشارية للمجلس الروحاني وسمو الأمير.

أولاً: ــ في البداية أبارك سمو الأمير حازم تحسين بك على تنصيبه أميراً للإيزيدية في العراق والعالم، وبعد مخاض عسير وسط غياب الكثير من شيوخ ورؤساء وشرائح أخرى من المجتمع الإيزيدي والشنكالي خاصة، بعد الاتفاق على قراءة بيان من قبلهم قبل مراسم التنصيب وبعد الإشارة إلى تجمعهم قبل أكثر من ثلاثة أشهر، والمطالب التي قدمت حينذاك إلى وكيل سمو الأمير "حازم تحسين بك حينذاك" والمجلس الروحاني ولم يراعِ نداءهم آنذاك.

ثانياً: ــ نعتقد أن الذي حصل كان ضمن أجندات، تم الاتفاق عليها في الأيام الأخيرة، قبل مراسم تنصيب سمو الأمير، وهذا ما لاحظناه في الإعلام.

ثالثاً: ــ لا يخفى بأن حصل اعتراض من أبناء بيت الإمارة على الذي حصل من خلال وسائل الإعلام ومن قبل المرشحين للأمير وحتى المقربين من سمو الأمير ومن الشباب.

رابعاً: ــ أيضاً حصل اعتراض على آلية الاختيار من شريحة لا يستهان بها من الشباب والمثقفين من المكون الإيزيدي وفق بيانات وتبريرات منطقية.

خامساً: ــ نظراً لقلة دور الهيئة الاستشارية حول الموضوع برمته، وعدم الأخذ بآراء البعض منهم وأيضاً عدم تبليغ البعض منهم حتى بموعد مراسم التنصيب ومعرفتهم من خلال وسائل الإعلام وأنا منهم، ربما "لغرض في نفس يعقوب" أو سيطرة المقربين من الأمير في الهيئة ومن خارجها، وربما بتوجيهات خارجية.

لذا، أنا نيابةً عن نفسي، أقدم استقالتي من الهيئة الاستشارية الموقرة، والتي أعطينا وعداً لسمو الأمير الراحل تحسين سعيد بك بخدمة بني جلدتنا من خلال عملنا الاستشاري .

سادساً وأخيراً: ــ من خلال عملي الحالي كعضو مجلس النواب العراقي ومن المكون الإيزيدي وخلال الأعوام الثلاثة القادمة من عمر البرلمان، سأبقى متواصلاً مع سمو الأمير والمجلس الروحاني وحتى الهيئة الاستشارية إن بقيت، كإيزيدي فقط في كل ما يتعلق بعملنا والدفاع عن حقوق بني جلدتنا أينما وجدت في العراق الفيدرالي وإقليم كوردستان أيضاً من خلال تشريع القوانين وحتى مساعدة والدفاع عن أهالينا في كافة مؤسسات الدولة .

حسين حسن نرمو
عضو مجلس النواب العراقي
2019.07.29

الفصل الثاني

المجتمع الإيزيدي في العراق وإقليم كوردستان

الإيزيديون والأنفال

حينما قررت أن أكتب بعض السطور عن الشهيد الشاعر أرجان ماري، لم يكن ذلك إلا تعبيراً عن الوفاء له كصديق. وبما أنه من المؤنفلين مع الكثيرين من بني جلدتنا، أردت أن يكون الموضوع أكثر شمولاً .

لا شك أن عمليات الأنفال السيئة الصيت، التي استعان بها دكتاتور العراق صدام حسين للأسف بهذه التسمية، مستمدة من القرآن الكريم، قد ابتلعت عشرات الآلاف .

حيث راحت ضحية تلك العمليات قرابة المائتي ألف من المواطنين الكوردستانيين في عموم كوردستان، من مسلمين، وإيزيديين، ومسيحيين دون أي فرق أو تمييز. حيث لم يكن صدام عادلاً إلا في القتل، مؤكداً ذلك بنفسه وطبقاً لمقولته المعروفة لدى العراقيين، وما معناه (اللي بضدنا نكص راسه بالسيف) خلال أحاديثه المملة على شاشات التلفزة، أو حتى في لقاءاته الخاصة البعيدة عن القنوات الإعلامية الرسمية آنذاك مع شرائح المجتمع العراقي، لعرض العضلات والتهديد والوعيد في نفس الوقت. في هذه الأيام تمر الذكرى السابعة عشرة لتلك العمليات المشؤومة (الأنفال). لا بد أن نتذكر ضحايانا المؤنفلين، الذين لا يُستهان بعددهم مقارنةً مع الإجمالي من ضحايا الأنفال، والذي قارب عددهم المائتي إيزيدي حسب الإحصائية، والتي كان للأخ القدير صباح كنجي، وهو من ذوي الضحايا أيضاً، دور متميز حسب ما أعتقد في عملية الإحصاء والإعلان عنها لدى منظمات حقوق الإنسان، ثم نشرها فيما بعد في وسائل الإعلام، وأخيراً على شبكات الإنترنت أيضاً .

ولا يخفى علينا أنه كان من بين هؤلاء الضحايا الإيزيديين خريجو الجامعات والمعاهد من مهندسين، ومدرسين، ومعلمين، وطلبة، وعمال، وفلاحين، هذا ناهيك عن النساء والشيوخ والأطفال الرضع أيضاً. بعض العوائل أبيدوا بالكامل، الأبوين والأطفال

أجمعين، والبعض الآخر أوشكوا على الإبادة، لولا استنفاد أربابها بجلدهم من الملاحقة في تلك العمليات ليواصلوا مسيرة النضال والكفاح المسلح ضد النظام المقبور آنذاك .

هنا لا بد من الإشارة إلى البعض منهم، الذين نعرفهم عن قرب، من الذين فقدوا العشرات من أفراد عوائلهم وذويهم وأقاربهم، مثل الأخ العزيز علي حاول، والأخ خيري درمان (توفيق)، والأخ صبحي خدر حجو (أبو سربست)، والأخوين صباح وكفاح كنجي، وآخرين كثيرين، هؤلاء الذين نعرفهم وجلهم يعيشون في المهجر.

كما تطرقت في البداية، أردت أن أسرد بعض السطور عن الشهيد أرجان ماري، والمؤنفل أيضاً مع أخيه فريد. يقال إنه من الأحفاد المتميزين لذلك البطل الإيزيدي الذي سطّر اسم الإيزيدية في التاريخ، حينما تم تكريمه ليصبح حاكماً لولاية الموصل، تقديراً لدوره في القتال مع الصفويين، ومن قِبل السلطات العثمانية آنذاك. إنه ميرزا الداسني (ئيزيدي ميرزا)[16] .

[16] الأمير الداسني إيزدي ميرزا (1600–1651 م) هو أمير إمارة داسني الكردية، واسمه الكامل إيزدي ميرزا بن شيخو كندالي بن الأمير إسماعيل بك الداسني. والدته تنتمي إلى شيوخ عبدالقادر قاتاني في بلدة بعشيقة وُلد إيزدي ميرزا في قرية كندالة، وعلى الرغم من عدم معرفة سنة ولادته بدقة، إلا أنه عاش على الأرجح بين عامي 1600 و1651 م.
تمتع إيزدي ميرزا بشجاعة فائقة، مما دفع السلطان العثماني مراد الرابع إلى منحه لقب والي الموصل في نهاية عام 1649 م. وقد بنى له السلطان قصراً على نهر دجلة، حيث أقام فيه والياً لمدة عامين. لكن مع عزل السلطان مراد الرابع في عام 1650 م، تمت إزالة إيزدي ميرزا أيضاً من منصبه.
بعد عزله، توجه إيزدي ميرزا إلى العاصمة العثمانية إسطنبول لمحاولة التفاوض مع العثمانيين، لكنه فشل في ذلك. في عام 1651 م، قرر العودة إلى إمارته داسني، إلا أنه تعرض لهجوم من قبل مجموعة متشددة أثناء عبوره مضيق البوسفور، مما أدى إلى مقتله هو ومرافقيه.

أما أرجان الحفيد، وما إن بلغ سن الرشد، حتى ظهرت عليه الروح الوطنية والدينية. والدليل أنه وبعد أن أكمل دراسته المهنية بفترة، التحق بصفوف الثورة الكوردية، بعد أن كان منتمياً لتنظيمات الحزب الديمقراطي السرية .

لكن سرعان ما آمن بمبادئ ومنهج حزب الشعب (بارتي كه ل[17]) بعد الاطلاع عليها، ليناضل في صفوفه. تدرج بسرعة في التسلسل الحزبي ليصبح فيما بعد من الكوادر المتقدمة، ويرأس مسؤولية اللجنة المحلية وعضو الفرع في بهدينان. بالإضافة إلى ذلك، كان من المهتمين بجمع التراث الإيزيدي الأصيل، حرصاً منه على عدم ضياعه، ناهيك عن اهتمامه الخاص بكتابة الشعر وبلغة الأم، حيث له من القصائد العشرات، والتي نُشرت أيضاً آنذاك .

من الجدير بالذكر أنه كانت له صداقة حميمة ومتميزة مع الشاعر الكوردي المعروف المرحوم صبري بوتاني، حسب ما ورد في الكراس الذي أعده الأخ مروان شيخ حسن بعنوان (أرجان ماري – الحياة والشعر) .

كسائر عشرات الآلاف من الضحايا، والذين كانوا لا حول لهم ولا قوة، ورغم شكوكه بمصداقية العفو الصدامي للكورد حينذاك، لم يجد إلا أن يكون من الذين سلموا أمرهم تحت رحمة أبشع الدكتاتوريات. ورغم أنه كان من الذين أجرت معهم جريدة الثورة – لسان حال حزب البعث الحاكم – لقاءً حول مستجدات الأحداث والعفو الصدامي حينذاك، إلا أن مصيره ومصير أخيه أيضاً أصبحا من عداد المفقودين مع عشرات الآلاف من إخوته المؤنفلين .

[17] الحزب الديمقراطي لشعب كوردستان تأسس عام 1981 وتم انتخاب المناضل سامي عبدالرحمن أميناً عاماً للحزب. وفي عام 1992 توحدت الاحزاب (پاسوك، حسك، گەل) لاعلان حزب الاتحاد الكوردستاني الذي انظم للحزب الديمقراطي الكوردستاني- الموحد في المؤتمر الحادي عشر للحزب عام 1993،

لذا، لا يسعنا إلا أن نقول: لا بد من إحياء الذكرى السنوية لهؤلاء الخالدين من بني جلدتنا، بل تقليدهم أوسمة خاصة من لدن القادة الكورد، ولا سيما أنهم الآن على رأس الدولة العراقية وإقليم كوردستان الفيدرالي. كذلك، نأمل من الأستاذ جلال طالباني، رئيس جمهورية العراق، شمول ضحايا الأقلية الإيزيدية بالتكريم من لدن سيادته، أسوةً بالضحايا الآخرين، والذي سمعنا ورأينا قبل أيام على شاشات التلفزة، متبرعاً بمبلغ أربعمائة ألف دولار من مخصصاته الخاصة لضحايا الأنفال من البارزانيين، أثناء زيارة سيادته لمرقد البارزاني ونجله إدريس، وهذا أملنا في رئيسنا مام جلال.

حرر في 13 سبتمبر/ أيلول 2005 -ألمانيا

تدريس مادة الإيزيدياتي في إقليم كوردستان

رغم عدم اطلاع الكثيرين منا على المناهج الدراسية لمادة الإيزيدياتي، والتي أصبحت إحدى المواد المقررة في المدارس والإعداديات في إقليم كوردستان قبل سقوط النظام الدكتاتوري في العراق عام 2003، وبالتأكيد تم شمول أكثرية المناطق المحررة ذات الغالبية الأيزيدية فيما بعد رحيل النظام لغرض تدريس المادة أعلاه في المدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية. كانت خطوة تستحق التقدير لجهود كافة الإخوة الذين بذلوا قصارى الجهد لخدمة الديانة الإيزيدية وتراثها الأصيل .

بدءاً من إعداد أول كراس لمنهاج مادة الإيزيدياتي للمرحلة الابتدائية من قبل الأستاذ الغني عن التعريف خدر سليمان[18]، وانتهاءً بكل المحاولات التي تم الإعداد لها من قبل الأساتذة الأفاضل الإيزيديين المختصين، لتتطور الحالة فيما بعد وكما يُقال بقرار من وزارة التربية في إقليم كوردستان، بشمول المادة أعلاه ضمن المواد المقررة للصفوف المنتهية .

كانت خطوة مهمة لإطلاع أبناء الديانة الإيزيدية على الخزين الموروث من تراكم الأجيال، من الأبيات والأدعية والتراث الأصيل الذي تم الحفاظ عليه بجهود رجال

[18] بير خدر سليمان (ولد في مركز قضاء شيخان، محافظة نينوى) لم يكن مجرد كاتب ومثقف، بل كان مناضلاً ومفكراً وأديباً. يُعتبر أول من وضع أسس مادة الإيزيدياتي، التي تُدرَّس حتى اليوم لعشرات الآلاف من الطلبة الإيزيديين. كما أن كتبه تظل مرجعاً مهماً لكل باحث في تاريخ وأصالة الديانة الإيزيدية.
كان الراحل من أوائل الذين أسسوا مركز لالش الثقافي والاجتماعي، وتولى منصب مديره الأول عام 1993 واصل مسيرته الخدمية للإيزيديين والثقافة الكردية بشكل عام، حيث شغل مناصب مهمة، منها رئاسة فرع اتحاد الكتاب الكورد في دهوك، ثم أصبح نائباً في برلمان إقليم كردستان عام 2005.
ظل بير خدر سليمان يعمل بنشاط ودون كلل حتى آخر أيامه، وافته المنية في 15 نوفمبر 2021، تاركاً إرثاً ثقافياً وفكرياً كبيراً.

الدين الذين يستحقون الثناء والتقدير وفي صدورهم طبعاً خوفاً من الهدر والضياع، وذلك لتعرض أبناء هذه الديانة للكثير من عمليات الاضطهاد والتنكيل والإبادة الجماعية على مرّ العصور .

من الجدير بالذكر، أن الآلاف من الطلبة الإيزيديين تخرجوا خلال عقود من الزمن، ولم يطلعوا على أبسط المعلومات التي تخص ديانتهم، مثلما يتعلمون الآن في كافة الصفوف الدراسية، والذين بالإضافة إلى المعلومات التاريخية يتعلمون الأبيات والأدعية الدينية، بل يفسرونها، ربما أفضل من البعض من رجال الدين.

التكريد في الشيخان[19]

لا يختلف اثنان على أن التعريب كان له أهداف سياسية شوفينية من قبل النظام البائد، والذي جرى في مناطق عديدة من كوردستان، ولا سيما في مدينة كركوك الغنية بالنفط، حيث تم تشجيع الآلاف من العوائل العربية من الجزيرة ومناطق أخرى لإسكانهم في المناطق التي اختارتها سلطة البعث الحاكمة في العراق. استمرت هذه السياسة الشوفينية على مدار أكثر من ثلاثة عقود .

لم تكن مناطق الإيزيدية أوفر حظاً أمام تلك السياسة، حيث شملت أكثرية قراهم بالتدمير، ليتم جمعهم في مجمعات قسرية تفتقر لأبسط الخدمات الإنسانية في سنجار والشيخان ودهوك. ولم يكتفوا بذلك، بل تم إسكان العرب في بعض القرى القديمة، ثم توزيع الأراضي على العوائل العربية، وبالتالي يزرعونها ويقطفون ثمارها على مرأى أصحابها الشرعيين والمغلوبين على أمرهم حينذاك، كما كان يجري في قرى مجمع مهد – الشيخان على سبيل المثال لا الحصر .

لا نستغرب ما حصل من إجراءات تعسفية في ظل نظام دكتاتوري بشع، بيده كل مفاتيح الضغط والتهديد والوعيد لأي شخص من أبناء الشعب العراقي الأبي .

---

[19] قضاء الشيخان هو قضاء في محافظة نينوى في شمال العراق، مساحته 1259 كيلومتراً مربعاً، ومركز القضاء عين سفني. أسس القضاء يوم 16كانون الأول سنة 1924، يشكّل الأكراد واليزيديون والآشوريون أغلب سكّانه، كان عدد سكان القضاء 36427 في سنة 1977.وصار العدد 54559 في سنة 1987، وفي سنة 2003 قُدر عددهم أنه 90590 وفقاً لبرنامج الغذاء العالمي، قضاء الشيخان يحده من الشمال مدينة العمادية بمحافظة دهوك، ومن الشرق قضاء عقرة، ومن الجنوب قضاء الحمدانية، ومن الغرب قضاء تلكيف .تقع بلدة باعذرة في قضاء الشيخان التي تُعتبر عاصمة الإيزيديين.

قد يمتعض البعض من هذه المقدمة لموضوعنا المعنون أعلاه حول استخدام مصطلح التكريد من قبل البعض، وهو بطبيعة الحال مصطلح ذو تعبير قاسٍ على كل إنسان مؤمن بمبادئ الديمقراطية. ومن المفترض أن نقول بأن شتّان بين المصطلحين (التعريب والتكريد)، إن وجد أصلاً، كالفرق بين الدكتاتورية، التي دامت أكثر من ثلاثة عقود في العراق، وبين الديمقراطية التي أطلت علينا في إقليم كوردستان أولاً بعد الانتفاضة الشعبانية – الآذارية عام 1991، وتحديداً بعد انتخاب برلمان كوردستان وتشكيل الحكومة الإقليمية عام 1992، المؤتلفة من الحزبين الرئيسيين الاتحاد الوطني الكوردستاني والديمقراطي الكوردستاني. والواضح من خلال برنامجهما هو تطبيق الديمقراطية، والعدالة، والمساواة ليس في كوردستان فحسب، بل نادوا بها من أجل العراق أيضاً، وها نحن نجني فعلاً ثمار ذلك النضال في الفترة الأخيرة بعد سقوط النظام الدكتاتوري في بغداد .

هذا المصطلح (التكريد)، والذي نسمعه بين الفينة والأخرى للتعبير عن حالة معينة ومن قبل البعض، لم يأتِ من الفراغ حسب ما نعتقد، وإنما نتيجة إفرازات وتجاوزات معينة في مناطق سكنى الإيزيدية.

من حقنا النبش في الماضي إذا كان ذلك يخدم الموضوع المطروح، لنعد بذاكرة السادة القراء إلى بداية السبعينيات من القرن المنصرم، وتحديداً بعد بيان الحادي عشر من آذار التاريخي، الذي كان وليد نضال شعب كوردستان، وضغط ثورة أيلول بقيادة المرحوم البارزاني مصطفى على الحكومات المتعاقبة وأخيراً حكومة البعث ...

حيث تم بعدها إعادة هيكلة القوات العسكرية (البيشمركة)، وأصبح الكثير منهم على شكل قوات حرس الحدود، بعد حرب الأنصار في الجبال على مدى عقد من الزمن في الستينيات، حيث تم تنظيمهم على شكل قوات أكثر نظامية في بداية السبعينيات وفي كافة مناطق كوردستان.

معظم القادة على رأس تلك التشكيلات كانوا من المقربين لشخص البارزاني ومن جهات بعيدة عن مناطقنا، وكان أمراً طبيعياً وليس غريباً حينذاك، ربما لعدم وجود القادة البارزين من منطقة بهدينان لتبوأ مثل تلك المناصب .

الغريب في الأمر، وبعد استلام تلك القيادة مواقع المسؤولية، وفي ظل الهدنة المقررة، وحسب الاتفاقية بأربع سنوات لحين تنفيذها، وظناً منهم بأن الأمر منتهٍ وبأن الحكم الذاتي بات أكيداً على أرض الواقع، متناسين المؤامرات والدسائس التي كانت تحاك من قبل النظام للتآمر على الاتفاقية والثورة الكوردية .لذلك انشغل البعض منهم بامتلاك الأراضي، وبعض القرى بأكملها، وبشتى الطرق الديماغوجية تحت شعار الضغط أو التهديد، أو حتى محاولة إغراء أصحابها الأصليين لغرض البيع بالمال، والذي حصلوا عليه بالتأكيد بطرق غير مشروعة ومن أموال الثورة آنذاك، بعيداً عن أنظار القيادة العليا .

يؤسفني حقاً، وربما يصيبني أيضاً ما قلته، كوني منتمياً لعائلة متنفذة حينذاك لوجود عمي وأبي في مواقع قيادية، ربما في التسلسل الثاني للمسؤولية العسكرية والحزبية (السياسية) في المنطقة، لكن ما باليد حيلة، هكذا كان الواقع حينذا، و قضية قرية دوشيفان التابعة لقضاء شيخان، ما هي إلا واحدة من تلك الحالات المتجاوزة عليها وعلى مالكيها، الذين لا حول لهم ولا قوة من السلطات، التي كانت تفرض هيمنتها بالقوة على المواطنين، وربما لا يزال ذلك بعيداً عن الشعارات الواردة في برامجهم الحزبية، وهذا ما نأسف عليه.

نعود ونقول إن الأسباب المباشرة لما حصل ويحصل وقد يحصل من تجاوزات على حقوق المغلوبين على أمرهم في كوردستان تعود إلى قلة الوعي لدى العناصر الذين يقومون بمثل هذه الأفعال، ومن مواقع المسؤولية الموكلة إليهم .

ويجب ألا ننسى هيمنة الحزب على المرافق الحكومية، مما يؤدي إلى اختيار رؤساء الدوائر من الحزبيين وليس على أساس الكفاءة والخبرة. هؤلاء الأفراد يربطون

مصالحهم بالمرجع الأساسي والأقوى، وهو الحزب الذي غالبًا ما يكون في موقع الدفاع عنهم .

ناهيك عن غياب متابعة اللجان البرلمانية الخاصة حاليًا لمراقبة ومحاسبة أداء الجهات التنفيذية الحكومية في إقليم كوردستان .نقولها بكل صراحة، لنسمع أيضًا من الدكتور برهم صالح، أحد أبرز القيادات الكوردستانية، خلال استقباله لنا ضمن وفد، حيث قال إنه شخصيًا زار البرلمان الكوردستاني أكثر من مرة لحثهم على مراقبة أداء الحكومة التي كان يترأسها حينذاك. والمفروض أن تكون العملية معكوسة تمامًا بحيث تأتي المبادرة من اللجان البرلمانية للهدف المذكور أعلاه .

قد يتساءل الكثير من القراء: طالما الأمر هكذا، ما هو الحل إذن؟ نقول للأسف وفي الوقت الحاضر، سيكون الحل بأيدي السلطات الحاكمة لتقوم ببعض الإجراءات التي تتناسب على الأقل مع العصر الراهن – عصر الديمقراطية – ومنها :

أولاً: توعية الكوادر التابعة لها بشكل جيد، وحثهم على عدم التجاوز على المواطنين وأملاكهم، في عصر يُفترض أن تكون الديمقراطية فيه سيدة الموقف في الساحة العراقية عامةً والكوردستانية بشكل خاص .

ثانياً: إعطاء الضوء الأخضر الكامل للبرلمانيين الذين يقع الاختيار عليهم من قبل هذا الحزب أو ذاك ليكونوا بمستوى المسؤولية التاريخية، وقادرين على مراقبة ومحاسبة الجهات التنفيذية على الأداء غير السليم بكل حرية، والإجماع على سحب الثقة من الحكومة إذا اقتضى الأمر ذلك .

ثالثاً: عدم إسناد المسؤولية الإدارية والأمنية لتلك العناصر الانتهازية التي يكون همها الوحيد إرضاء وإطاعة الأوامر الصادرة من المراجع العليا الحزبية مقابل الحصول على المناصب .

قد يسخر البعض من القراء الأفاضل مما دوناه من النقاط أعلاه وصعوبة تطبيقها، خاصة في المناطق التي لا يزال مصيرها معلقًا بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كوردستان، مثل الشيخان على سبيل المثال لا الحصر. وللأسف، شهد قضاء الشيخان تغيرًا ديموغرافيًا (تكريدًا) وتجاوزات لا مثيل لها في كافة المناطق بالعراق.

لذا، لا يسعنا إلا أن نلجأ إلى سلاح المناشدة، وهو أضعف الإيمان، لنناشد من خلال المنابر الإعلامية السادة المسؤولين في محافظة دهوك تحديداً، بحكم علاقاتهم الاجتماعية مع المكون الإيزيدي، للتحقيق في التجاوزات الحاصلة لإرجاع الحقوق إلى أصحابها ومنع تكرارها في المستقبل .

حرر في بداية عام 2005

الإيزيديون والقضاة

من يتابع الشأن الإيزيدي، وخاصة في مجال عنوان هذا المقال، يرى أن الخطوة التي أقدمت عليها إدارة حكومة إقليم كوردستان في السليمانية، والمشكورة سلفاً، بتعيين قضاة إيزيديين في المحاكم ضمن الحدود الإدارية لحكومتهم، ليست الأولى من نوعها في هذا المجال وفي المناطق والدول التي يتواجد فيها الإيزيديون .

ولكي لا يُساء الفهم لما ذكرته أعلاه من قبل إخواننا الأعزاء في مكتب شؤون الإيزيدية ضمن الإدارة ذاتها، والمرتبط مباشرةً بالسكرتير العام للاتحاد الوطني الكوردستاني، حيث زف لنا الإخوان في المكتب هذه البشرى السارة التي سأتطرق حتماً إلى أهمية مثل هذه الخطوة وفي هذه المرحلة بالذات، بعد أن نذكر الحالات الأخرى.

قد يستغرب البعض لو قلنا إن أول إيزيدي جلس على كرسي القضاة وتحت ميزان العدالة كان من روسيا واسمه (قناتي نادر)، وقد درس الحقوق إبان العهد القيصري ليعمل قاضياً في بداية القرن الماضي وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى. ليصبح فيما بعد، أي بعد أن ترك سلك القضاء، أستاذاً رفيع المستوى للغة الروسية، ومن تلامذته في هذا المجال الكاتب المعروف (حاجي جندي)[20] وآخرون. هذا ما رواه لي أحد أحفاده المدعو (مشير) حينما التقيت به حيث يعيش في المهجر وفي إحدى المدن الألمانية.

[20] حاجي جندي (1326 - 1411 هـ- 1908 - 1991 م) مستشرق أيزيدي كردي. ولد في شهر آذار 1908 من عائلة تعمل في الفلاحة والزراعة. أصله من أطراف قارص، ، عاش في يريفان، وعمل مذيعا وزوجته في القسم الكردي بإذاعة يريفان في عام 1933. وعمل أيضا مدرسا في المعهد التربوي الكردي فيما رواء القفقاس. درس في معهد اللغات والآداب بيريفان، وفي عام 1964 حصل على الدكتوراه في الأدب، وأصبح بروفسورا عام 1966. وكان رئيسا للقسم الكردي في معهد الاستشراق الأرمني بين 1959 - 1961. له العديد من الكتب والاباحث في الفلكلور والادب والتاريخ باللغات الارمنية والروسية والكوردية وترجمت اعماله للغات عدة.

رغم أنها كانت المرة الأولى التي تسنّم فيها أحد الإيزيديين هذا الموقع المهم بالنسبة لنا، لكن في دولة مثل روسيا، حيث النظام فيها كان ولا يزال علمانياً، يجب ألا نستغرب أبداً، لأن الاختيار وقع بالتأكيد على أساس الكفاءة (الرجل المناسب في المكان المناسب) دون التمييز على أساس الدين، مثلما هو موجود في الدول الإسلامية والعربية، التي تعتبر الدين الإسلامي دين الدولة الرسمي والمصدر الرئيسي والوحيد للشريعة، والذي يمنع ويحرّم على الكثيرين من غير المسلمين تقلد مناصب في القضاء على سبيل المثال لا الحصر.

المعروف عدا جمهوريتي أرمينيا وجورجيا السوفيتيتين، يتواجد الإيزيديون في تركيا، محرومين من كتابة اسم الدين في الحقل الخاص الموجود في الهويات الشخصية، وفي سوريا لا يتمتع الكثير منهم بحقوق المواطنة باعتبارهم أجانب لا يملكون الجنسية السورية. وفي العراق، حيث يوجد مركز الإمارة الإيزيدية ومعبد لالش المقدس، عانى الإيزيديون الأمرّين بين مزاجيات السلطة البعثية، إذ اعتُبروا أكراداً حينما تم ترحيلهم من قراهم والاستحواذ على أراضيهم لصالح العرب الوافدين إلى مناطقهم، ليتم جمع الإيزيديين في مجمعات قسرية. وحينما يطالب الإيزيديون بحقوقهم في حالات القرارات لصالح الكورد ، يتم التعامل معهم كعرب تحت ذريعة تصريح لأحد الأمراء بأن الإيزيديين عرب، وذلك في التعداد العام للسكان في السبعينيات .

فيما يخص تعيين حقوقيين إيزيديين في مجال القضاء، لا يختلف التعامل معهم عما سبق ذكره، لأن قبول الخريجين الإيزيديين من القانونيين في معهد القضاة صعب المنال، إلا ما ندر. حيث، على حد علم الكثيرين ولحد التسعينيات، كان لدينا خريج واحد فقط من المعهد المذكور، والذي انفلت من تحت أنظار السلطات حينذاك. وبعد التخرج من المعهد، لم يُسمح له بالعمل في سلك القضاء إلا فقط في مجال الإدعاء العام .

بعد الانتفاضة التاريخية في 1991، تم انتخاب أول برلمان كوردستاني وحكومة كوردستانية، وتعيين الحقوقي المعروف خريج معهد القضاة الأستاذ نمر كجو كأول قاضٍ إيزيدي، ليس فقط على المستوى الكوردستاني، بل على مستوى العراق أيضا، حينذاك، تنفس الإيزيديون الصعداء بعدما رأوا واحداً من بني جلدتهم يعمل في مثل هذا المنصب الحساس.

للأسف، وبدلاً من أن ننتظر تعيين آخرين في هذا المجال، فوجئنا بقرار تنحيته من المنصب في ظل ظروف غامضة، حيث أثبت بحق جدارته ونزاهته طيلة فترة عمله على كرسي القضاء وتحت ميزان العدالة. لنسمع فيما بعد عن تعيينه في منصب وزير للإقليم في حكومة إقليم كوردستان/ أربيل، ربما لإرضائه حينذاك .

فيما يخص القرار الأخير من لدن حكومة السليمانية، بتعيين قضاة إيزيديين هذه المرة، وهما الحقوقي المعروف قاسم عثمان والحقوقي أحمد حجي، كان قراراً جريئاً بكل معنى الكلمة بالنسبة لنا كإيزيديين في هذه المرحلة بالذات من وجهة نظرنا. أهمية القرار هذا، وحسب ما يراه الكثير من الإيزيديين، تكمن في:

1. القرار كان بمقترح من السيد وزير العدل في حكومة الإقليم، وبعد توصية القيادة في الاتحاد الوطني، وتنفيذه من قبل الحكومة الإقليمية .

2 .جاء القرار في توقيت بعد الانتخابات الإقليمية، وقبل تشكيل الحكومة الموحدة من الحزبين الرئيسيين، والأحزاب الأخرى المتحالفة معهما، حيث ربما سيكون اتخاذ مثل هذا القرار لاحقاً أصعب إلى حد ما.

3 .كلنا نعلم أننا على أبواب مرحلة جديدة في العراق بعد الانتخابات العامة للجمعية الوطنية، حيث ستنبثق منها لجان متخصصة لصياغة الدستور الدائم للعراق. وبالتأكيد سيكون للكورد دور مهم فيها، وأملنا منهم التأكيد على المطالب الرئيسية التي سبق أن تم تثبيتها في قانون إدارة الدولة، ومنها عدم اعتبار الدين الإسلامي

المصدر الوحيد والرئيسي للشريعة، ليكون لكافة العراقيين ومن مختلف الأطياف، بغض النظر عن انتمائهم الديني، الحق في المشاركة في كافة المجالات في عراقنا الديمقراطي التعددي الفيدرالي في المستقبل .

إن قرار حكومة الإقليم الأخير بتعيين قضاة إيزيديين هو أكبر دليل على ما نقوله أعلاه، متمنين تعميم مثل هذا القرار في العراق عامةً. ونأمل أن نرى في المستقبل قضاة إيزيديين في محاكم الموصل وبغداد والبصرة ودهوك وغيرها، وبالاعتماد على الكفاءة الوظيفية وبدون أي تمييز على أساس الدين أو غيره.

حرر في مارس/ آذار 2005 – المانيا

القرى الإيزيدية والقرى المسيحية

عندما زرت كوردستان للمرة الثانية بعد غياب دام حوالي عقد من الزمن، كنت أعتزم كتابة بعض الأسطر عن الدور الذي لعبته القرى الإيزيدية في منطقتنا الواقعة تحت سفح الجبل، الممتد من قضاء الشيخان مرورًا بناحية ألقوش وحتى الشارع الدولي بين زاخو والموصل. وتضم هذه القرى: كابارا، طفتيان، خورزان، كرساف، بوزان، ودهكان الكبير والصغير. هذه القرى كانت ضحية لسياسات النظام السابق وأنظمة أخرى سبقت ذلك العهد، حيث تعرضت للتدمير عدة مرات خلال فترة الثمانينات لإجبار سكانها على الانتقال إلى مجمعات قسرية مثل النصيرية، شيخكا، ومجمع بابيره.

كان هدف النظام من هذه الإجراءات هو قطع خطوط التواصل مع قوات الأنصار ومنع تقديم أي دعم لوجستي للثوار الكورد الذين كانوا ينشطون في المنطقة آنذاك. ما دفعني للتفكير بكتابة هذا المقال هو الجهد والإبداع الذي قدمه الكاتب مراد كافان، ذو الأصل الكاباري، من خلال مقالات تناول فيها مواضيع متنوعة، منها قريته كابارا التي تمنيت لو تبنّى اسمها لقبًا له في كتاباته.

قرية كابارا الإيزيدية ليست الوحيدة التي لعبت دورًا بارزًا في دعم الثوار الكورد خلال ثورتي أيلول وكولان؛ فقد كانت قرى المنطقة الأخرى مثل الهويرية والقايدية وقُرى الدشت جنوب الجبل مراكز لاستقبال ودعم أولئك الذين التحقوا بالثورة من مختلف المناطق العراقية. للأسف، دفعت هذه القرى ثمن هذا الدور؛ إذ تعرضت للظلم والتدمير المتكرر وصولاً إلى محوها من الخارطة خلال فترات الحكم السابقة في العراق.

كما يجب أن نذكر الدور البطولي الذي لعبه أبناء هذه القرى جنبًا إلى جنب مع قوات البيشمركة في مقاومة النظام الدكتاتوري. وقدّموا خلال ذلك العديد من

الشهداء والجرحى، وكان نصيبهم من المآسي وحشيًا للغاية، خاصة خلال حملات الأنفال التي لا يزال مصير العديد من ضحاياها مجهولًا .

من يقف اليوم على التل الأثري في قرية الجراحية التي تحتوي على مزارات دينية مقدسة، الواقعة جنوب الجبل الذي شهد تلك الأحداث المأساوية، يستطيع مشاهدة بقايا الدمار والخراب الذي أحدثه التهجير. وإن نظر الإنسان جنوبًا وعلى امتداد الشارع الرئيسي في المنطقة، يرى مجموعة قرى آشورية مهجورة، غادر معظم سكانها إلى المدن أو خارج العراق بعد عام 1975، بينما بقي القليل ممن تمسكوا بأراضي أجدادهم. وفي السنوات الأخيرة، شهدت هذه القرى إعادة الإعمار ضمن "الحملة السركيس آغاجانية"، التي نفذها السيد سركيس آغاجان لإعادة بناء القرى المسيحية على طراز حديث بتمويل ورعاية سخية. شملت هذه الجهود حتى القرى التي هُجرت منذ سنوات طويلة. ولا شك أن أحوال هذه القرى تضاعفت تحسنًا مقارنة بقرى أخرى في المنطقة وأثارت رضا أهلها الذين ترسل لهم شاشات تلفزيون عشتار باستمرار أخبار هذا الإعمار .

الأمر ذو الطابع الغريب يتمثل في قرية النصيرية، التي كانت سابقًا قرية مسيحية قبل أن تتحول إلى قرية يقطنها أغلبها أبناء الإيزيديين. رغم ذلك، لا تزال الكنيسة القديمة (دير مار عوديشو) قائمة، ويتولى خدمتها متقاعد مسيحي يسكن بين الإيزيديين في جوٍ مليء بالاحترام المتبادل. حاول هذا الرجل الحصول على دعم لإعادة بناء داره بجوار الكنيسة ولكنه لم ينجح في إدراج طلبه ضمن المبادرة لأنه يعيش في قرية إيزيدية .

هذا التفاوت يترك شعورًا بالغبن لدى الإيزيديين في المنطقة، لا سيما سكان القرى المدمرة الذين يعيشون الآن في مجمعات قسرية تعاني من قلة الخدمات مقارنة بما حدث مع جيرانهم المسيحيين من تطور سريع ودعم متواصل. فلا يجد المواطن الإيزيدي أي مانع من أن يعاتب القيادة الكوردستانية أو حتى ممثليهم الإيزيديين في الحكومة والأحزاب الكوردستانية لعدم إيصال معاناتهم بالشكل المطلوب .

أود التنويه بأن ما تم ذكره في المقال جاء بهدف المقارنة فقط، دون أي غرض آخر. نحن نُكِنُّ كل الاحترام والتقدير لإخوتنا الأعزاء من المسيحيين (الآثوريين) الذين يقطنون في القرى المجاورة لقرانا في المنطقة.

حرر في 14 يناير/ كانون الثاني 2005- ألمانيا

مركز لالش والأحزاب الكوردستانية

في عقد السبعينيات، بذل مجموعة من الطلبة الجامعيين والشباب الأيزيديين في العاصمة بغداد جهود مستمرة للحصول على موافقة لافتتاح مركز ثقافي واجتماعي يخدم مجتمعهم وتراثهم. لكن طلباتهم قوبلت دائمًا بالرفض القاطع أو بشروط تعجيزية من قبل حكومة البعث آنذاك، التي فرضت رؤيتها بدلاً من منحهم الحرية لتحقيق أهدافهم الثقافية .

بعد ما يقرب من عقدين، ومع تغير الظروف السياسية وهجرة العديد منهم خارج العراق بسبب التحدي الفكري للنظام السابق، استمرت الجهود، ولكن هذه المرة كانت الأمور أكثر تعقيدًا بسبب فقدان شخصيات بارزة أمثال الأستاذ غانم إسماعيل النزام، الذي راح ضحية حرب قادسية صدام، إضافة إلى اختفاء الأستاذ حيدر النزام في 15 تموز عام 1982، المعروف بتفانيه في توثيق التراث الأيزيدي، في ظروف مريبة يُعتقد أن لها صلة بصديق مقرب خان الثقة.

بعد تحرير جزء كبير من كوردستان إثر انتفاضة مارس 1991، توحدت جهود الجيل الجديد من الشباب مع بعض الشخصيات من الرعيل الأول والوجهاء الأيزيديين للعمل على تأسيس مركز لالش الثقافي والاجتماعي. بفضل دعم القيادات الكوردية وتشجيعهم على الاهتمام بالخصوصية الإيزيدية، تم تأسيس المركز رسميًا في دهوك عام 1993.

لكن مع انتخاب أول هيئة إدارية للمركز، بدأ الجدل حول تبعية المركز للأحزاب الكوردستانية. اتُهم المركز حينها بأنه محسوب على الاتحاد الوطني الكورد ستاني بسبب انتماء أغلبية أعضائه لهذا الحزب. في المقابل، كان هناك تحرك من قبل الديمقراطي الكوردستاني للدخول بقوة في إدارة المركز من خلال تنظيم انتخابات جديدة نهاية عام 1994. وصاحب هذه المنافسات السياسية توترات وصراعات داخلية عكست الانقسام الحزبي بين الأيزيديين أنفسهم.

ولتجنب تفاقم الخلافات، قررت الهيئة الإدارية التابعة للاتحاد الوطني عدم الترشح والاكتفاء بالانسحاب بهدوء قبل التصويت، مما أفسح المجال أمام الديمقراطي الكوردستاني للسيطرة على إدارة المركز. لاحقًا، تم تعزيز حضور الحزب بشكل واضح في المركز من خلال تعيين السيد خدر سليمان رئيسًا فخريًا للمركز خلال زيارة الزعيم مسعود البارزاني للمركز، استثمرت الإدارة الجديدة الزيارة لتعزيز علاقاتها مع القيادة الكوردية. وقد أدى الدعم الذي تلقاه المركز من السيد نيجيرفان بارزاني إلى استمراره في توسيع أنشطته، خاصة بعد سقوط النظام الدكتاتوري. ونجح الشباب الإيزيديون الجدد في إدارة المركز بفاعلية، مع فتح فروع إضافية له في سنجار وبعشيقة والشيخان.

من اللافت أن مركز لالش في دهوك – إقليم كوردستان، كان له حضور بارز في المؤتمر الأيزيدي العالمي الأول الذي انعقد في ألمانيا عام 2000 بتنظيم من مركز الإيزيدية خارج الوطن. شارك وفد رفيع المستوى في هذا المؤتمر برئاسة سمو الأمير، إلى جانب مجموعة من القوالين وشخصيات أخرى بارزة. ومع الأسف، شهد المؤتمر توترات وصراعات حادة بين الأطراف المشاركة حول نقاط معينة، مما أدى إلى انتشار الخلافات عبر وسائل الإعلام، حيث ظهرت مواجهات بين الطرفين على شاشات قناتي الحزبين (الاتحاد الوطني والديمقراطي الكوردستاني).

مع مرور الوقت، أصبح مركز لالش يعتمد نظام القائمة ومتأثراً بأنصار الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وأصبح يُنظر إليه كإحدى المؤسسات التابعة لهذا الحزب. ووفقاً لرأيي، فإن هذا الوضع أضر بسمعة هذا الصرح الثقافي والاجتماعي في مناطق الإيزيدية، بعدما كان يحظى بدعم شامل من جميع القيادات الكوردستانية، لا سيما الحزبين الرئيسيين.

حرر في فبراير/ شباط 2005 - ألمانيا

الإيزيديون ومصادر القرار للأحزاب

من المؤلم حقًا أن نجد أنفسنا نعاود الحديث عن مرحلة نتمنى بكل صدق ألا نعود إليها مرة أخرى، مرحلة مليئة بالآلام والذكريات الثقيلة. لكننا مرغمون على الإشارة إليها أحيانًا، ربما للمقارنة بوضعنا الراهن، حيث يعيش الإنسان العراقي في عراق يُفترض أنه جديد ويتجه نحو الديمقراطية. المفارقة المؤلمة تكمن بين عهدين: الأول يصفه التاريخ بأنه مرحلة الدكتاتورية بأقصى تجلياتها القمعية، والثاني، كما يدّعي الساسة والقادة من مختلف التيارات، بمن فيهم الكورد، يُوصف بأنه عهد الانتقال إلى الديمقراطية.

في زمن الدكتاتور السابق، تم إنشاء أجهزة قمعية كثيرة تحت ذريعة الحفاظ على الأمن، لكنها كانت تخدم هدفًا واحدًا: حماية النظام من الانهيار. تلك الأجهزة كانت تُدار بشكل كبير من قِبل المقربين من صدام حسين، مثل أشقائه وأبنائه، لتتحول إلى أدوات لقمع أي صوت معارض. ولكن مع حرب الكويت وتحرير أجزاء كبيرة من كوردستان واستقرار الإقليم، استطاع بعض المتعاونين مع الأجهزة الأمنية العراقية استغلال الفرص للتقرب من مراكز القرار في الحزبين الكورديين باستخدام خبراتهم السابقة. وبالفعل، تمكنوا من التأثير بطريقة أو بأخرى على مصادر القرار. هنا بدأ ينظر بعض مسؤولي الأحزاب الكوردية إلى الإيزيديين بمنظور هؤلاء العملاء المتسللين. بعد سقوط النظام عام 2003، زادت أعداد المتسللين، وشهدنا انضمام وجوه جديدة إلى المشهد السياسي ممن كانوا سابقًا يعارضون القضية الكوردية بشدة. ومع مرور الوقت، أصبح هؤلاء يشكلون تسلسلًا هرميًا يخدم مصالح شخصية بعيدة كل البعد عن المصلحة الإيزيدية الكبرى. وللأسف، وصل الأمر إلى أن بعض الشخصيات الإيزيدية المخلصة والمناضلة داخل الأحزاب الكوردية أصبحت تعتمد على هؤلاء لتحقيق أهدافها الشخصية.

في الواقع، كان ينبغي على المناضلين الإيزيديين التحلي بالوحدة والتماسك لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة. ولكن، وللأسف، فرّقتهم الانقسامات الداخلية إلى مجموعات وتيارات متنازعة ضمن أحزابهم نفسها، مما أدى إلى الإضرار بالمصالح الإيزيدية وإضعاف دورهم في خدمة مجتمعهم.

انعكست هذه المشكلات بشكل واضح في كيفية اختيار الشخصيات الإيزيدية لشغل المناصب الرسمية سواء في البرلمان العراقي أو برلمان إقليم كوردستان. غالبًا ما تكون هناك صراعات داخل الأحزاب بين التيارات المختلفة حول هوية المرشح المناسب، مما يؤدي أحيانًا إلى تدخل قوى أعلى لتغيير أو إقصاء مرشحين معينين. هذا المشهد تكرر أكثر من مرة داخل قوائم الحزبين الكورديين الرئيسيين (الاتحاد الوطني والديمقراطي الكوردستاني).

أمام هذه التحديات، نتمنى من الأحزاب الكوردستانية النظر إلى واقع الإيزيديين بعين موضوعية وعادلة بعيدًا عن تأثيرات الأطراف ذات المصالح الضيقة. يمكن لهذه الأحزاب استخدام أدوات مثل الاستفتاءات واستطلاعات الرأي داخل المجتمع الإيزيدي للتعرف على تطلعاتهم ومشكلاتهم بشكل مباشر والعمل وفق نتائجها.

كما نتمنى من الشخصيات الإيزيدية المناضلة داخل الأحزاب الكوردية الاتحاد والتعاون فيما بينها لوضع حد لتدخل المتطفلين والساعين لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب الشعب الإيزيدي. فالتحديات التي تواجهها هذه الأقلية تحتاج إلى جهد مخلص ومشترك من قِبل الجميع لضمان احترام الهوية الإيزيدية وتحقيق تطلعاتها في ظل عراق جديد يحمل الوعود بالديمقراطية والعدالة للجميع.

حرر في يناير/ كانون الثاني 2006 - المانيا

حول خلفية أحداث الشيخان

إن أحداث 15/ شباط/ 2007 في قضاء الشيخان، جراء الهجوم من قبل بعض الزمر الضالة والمحسوبة على الجهات السياسية والدينية في المنطقة على المراكز الثقافية والدينية للإيزيدية، كان لها صدى واسع واهتمام كبير بدءاً من لدن القيادة الكوردستانية للوقوف على الأحداث ومحاولة احتوائها قدر الإمكان، وكذلك اهتمام غالبية الإيزيديين في الداخل والخارج بالحدث وحسب الإمكانيات، من خلال الاتصالات الهاتفية مع أهاليهم في المنطقة، أو من خلال القيام ببعض الفعاليات مثل المظاهرات في بعض المدن الألمانية والأوروبية والأمريكية، ومن ثم إيصال القضية بشكل أو بآخر إلى الكثير من المحافل الدولية، أو حتى من خلال وسائل الإعلام، التي تطرقت إلى مثل تلك الأحداث الغريبة في القرن الواحد والعشرين، وخاصة في غرف البالتوك للاجتماعات على الإنترنت. كذلك، هنالك بعض الآراء بالضد من الإيزيدية أيضاً. لذا لا أريد أن أركز على كل ما طرح من قبل المشاركين في تلك الغرف بقدر ما هو الأمر متعلق بالإيزيديين فقط وعلى خلفية أحداث الشيخان في شباط 2007 المؤسفة ومنها.

1. ادعاء بعض الأخوة المشاركين بانعدام الوعي القومي الكوردي لدى الإيزيدية... طالما الأمر يتعلق بالوعي والشعور القومي، سنطرح حالة عمومية في هذا المجال، لا تتعلق بالإيزيدية بقدر ما هو متعلق بالكورد المسلمين، حيث كان المعروف وبعد ثورة أيلول في الستينيات من القرن المنصرم، كان الوعي القومي لدى الكورد المسلمين في تنامٍ مستمرٍّ، خاصة بعد عودة البارزاني من الاتحاد السوفييتي وإعلان الثورة على نظام الحكم في بغداد آنذاك. سأستعين بحكاية قصيرة، حسب ما رواه لي أحد الأخوة من قضاء العمادية حيث مركز الثقافة والشعور القومي في بهدينان، حينما قال: وفي إحدى خطب الجمعة لأحد الجوامع في العمادية، تطرق أحد الأئمة إلى موضوع القومية، ليقول: ولا بد للكورد أن يعتزوا بقوميتهم في المقام الأول قبل الدين،

ليستعين بمثالين عن الفرس والأتراك، وكيفية تأسيس دولتيهما من خلال شعار القومية المفضل على الدين. يبدو من حديث ذلك الإمام للجامع أنه كان قومياً حتى العظم، لكن للأسف اتهم البعض من الحاضرين الخطيب بالشيوعية.

2. معاتبة أحد الأخوة المشاركين في النقاش للسيد مسعود البارزاني حول خلفية قول سيادته بأن (الإيزيديون هم الكورد الأصلاء)، وكأن الأخ وصي على البارزاني. لذا نقول لأمثال هؤلاء، بأن التاريخ هو الحكم،ولم يقل البارزاني غير الحقيقة، والمفروض من هؤلاء أن يقرأوا التاريخ على الأقل قبل الدخول في الحوار مع الشرائح المثقفة.

3. إدعاء البعض وللأسف بأن الإيزيديين كيف هم كورد؟ وأميرهم أثناء استقبال البارزاني له، وهو لا يزال يضع العقال العربي على رأسه... يكفي أن نقول لهؤلاء، بأن هناك من القادة البارزانيين في الحزب الديمقراطي الكوردستاني من مناطق سنجار والزمار، لا يزال أهاليهم وأقرب المقربين لهم يستخدمون الغطرة والعقال، فهل يعتبرون هؤلاء أيضاً عرباً وليسوا كورداً؟

4.حول إدعاء أحد الإخوة بعدم مشاركة الإيزيديين في الثورات الكوردية إلا نادراً، نقول له بأن للإيزيديين مشاركة في الأحزاب والثورات، بدءاً من تنظيم هيوا عام 1939 وإن كان يعلم الأخ المحاور بهذا التنظيم، مروراً بالحزب الديمقراطي الكوردستاني بعد تأسيسه، ونُذَكِّره بأنه حينما تشكلت أول لجنة محلية في الشيخان في الستينيات كان مسؤولها إيزيدياً، حتى بات فيما بعد غالبية أعضائها من المناضلين الإيزيديين، استشهد البعض منهم وربما البقية أحياء. ويجب أن لا ننسى أن الإيزيديين كان لهم ولا يزال دور ريادي في تأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بعد عام 1975 ولحد الآن، مقدمين شهداء ومن القياديين كانوا.

5.حول مشاركة منظمة جاك الخاصة بالابادة الجماعية ضد الكورد والمعروفة مع الإيزيديين في المظاهرات الأخيرة، لم يكن إلا موقفاً إنسانياً مع محنتهم في قضاء الشيخان، وليس ضد الحزب الديمقراطي، وإنما ضد تلك العمليات اللامشروعة

واللاإنسانية، ومن الجدير بالذكر وعلى حد علمي كان هناك من الإيزيديين متعاطفين لا بل منتمين إلى منظمة جاك أيضاً.

6 .فيما يخص أعضاء الاتحاد الوطني الكوردستاني، وتضامنهم مع الإيزيديين في الفعاليات الأخيرة ضد الحزب الديمقراطي الكوردستاني، لا أساس له من الصحة، وللأسف تبين لنا بأن أمثال هؤلاء الذين يبثون مثل هذه الدعايات، كانوا الوقود في استمرارية إشعال نار الفتنة بين الحزبين الاتحاد والديمقراطي.

صحيح أن البعض منا ومن المشاركين في الفعاليات الأخيرة هم من مؤيدي وتنظيمات الاتحاد الوطني، لكن نقول إنه لا توجد تعليمات لنا أبداً بهذا الخصوص، ونحن أي الإيزيديين الذين نعمل مع الاتحاد، لا نحتاج إلى بيروقراطية لمفاتحة الجهات المعنية حول المشاركة في أعمال تخدم القضية الإيزيدية، عكس إخوتنا الذين يعملون مع الطرف الآخر من المعادلة السياسية.

فيما يخص الناشط المتميز الدكتور ميرزا دناني، والذين ركزوا عليه حول دوره في الفعاليات باعتباره مستشاراً لرئيس الجمهورية، نصحح لهم بأنه كان مستشاراً وهو الآن خارج العمل في منصب المستشار .

بقي أن نقول لهؤلاء الذين يصطادون في الماء العكر، إن كل الفعاليات التي قمنا بها في الخارج ليست ضد الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وإنما ضد تلك الأعمال البربرية التي قام بها مجموعة من الأقزام ضد المواطنين العزل في قضاء الشيخان، إلا إذا كانوا يعتبرون أن هؤلاء الذين قاموا بتلك الأعمال محسوبون عليهم.

حرر في مارس/ آذار 2007 - المانيا

التسامح الديني والتعايش السلمي بين الأمس واليوم

غالبية الظواهر تخضع لمنحنى تصاعدي أو تنازلي إلى أن تصل أوجها أو إلى الحضيض، ثم تبدأ بالتأرجح أو التذبذب بين المسار الصحيح أو السليم وغيره، أو بين ما هو إيجابي وعكس ذلك أيضًا .

وتخضع ظاهرة التسامح الديني والتعايش السلمي لهذه القاعدة على مستوى الدول ذات التنوع القومي والديني والمذهبي، كما هو الحال في العراق ذي النسيج الفسيفسائي، باعتباره بلدًا متعدد القوميات والأديان والطوائف والمذاهب حسب ما هو مثبت في دستوره الدائم بعد الألفية الثالثة للميلاد، وبعد أن توجه البلد نحو الديمقراطية على أنقاض أعتى الدكتاتوريات بشهادة غالبية الدول والشعوب .

خضعت في العراق أيضًا، وتحديدًا في إقليم كوردستان، ظاهرة الوعي القومي الكورد ي للقاعدة نفسها، والتي بدأ منحناها أيضًا بالهبوط بعد أن كان في القمة خلال عقود من نضال الشعب الكورد ي ضد الدكتاتوريات المتعاقبة لنيل الحقوق وتحقيق الأهداف وفق المبادئ الصحيحة .

كون الأسباب التي أثرت على تحريف مسار هذه الظاهرة وظاهرة التسامح الديني والتعايش السلمي في العراق واحدة، وهي بعض أطراف الإسلام السياسي المتطرّف، التي تحرّض على العنف والتمييز وعدم قبول الآخر كإنسان، بل وصف الآخر بغير المؤمن من وجهة نظر تلك الأطراف المعادية للإنسانية بشكل عام، وعدم الاعتراف بغير ما في عقولهم والمنافي للقيم والأعراف القائمة على الاحترام المتبادل وضرورة التسامح والتعايش المشترك بين كافة مكونات الشعب من قوميات وأديان ومذاهب مختلفة، متناسين أنهم يعيشون في عصر يختلف عن عصر مضى عليه عشرات القرون .

القارئ والمتتبع للمصادر التي كتبت عن تاريخ العراق الحديث قبل تأسيس الدولة العراقية أو بعدها، يرى أن هناك تأكيدًا دائمًا على مبدأ التسامح بين الأديان، والتعايش الأخوي بين أبناء الشعب العراقي، حتى كانت هناك بصمات تاريخية في هذا المجال من خلال مشاركة أبناء المكونات الدينية (الأقليات) في الحكومات التي تشكلت، مثل حكومة الشيخ محمود الحفيد والحكومات الأخرى التي تلت بعد عام 1921.

يجب ألا ننسى دور كافة مكونات الشعب في المحن التي واجهت العراق، منها على سبيل المثال لا الحصر، مشاركة الشيخ محمود الحفيد[21] مع الكثير من أبناء الشعب الكوردي، تضامناً مع إخوانهم العرب في ثورة العشرين، وكذلك مقاومة الشخصية الإيزيدية المعروفة داود الداوود للاحتلال البريطاني في النصف الأول من القرن المنصرم .

نعتقد ووفق المبادئ العامة للديمقراطية وحقوق الإنسان في الدستور العراقي الدائم الجديد، ضمن المواد الخاصة بالحقوق والحريات، أنه من المفترض وعلى أبناء الشعب العراقي الواحد المشاركة الجدية في رفع مستوى منحنى التسامح الديني والتعايش

[21] شيخ محمود الحفيد (1878 - 9 أكتوبر 1956) ويدعى أحياناً محمود حفيد زادة البرزنجي. وهو زعيم سياسي ووجيه عراقي كردي عاش في السليمانية ضمن أسرة لها نفوذ ديني كزعيم للطريقة القادرية الصوفية ونفوذ عشائري لدى أكراد العراق وفي عام 1918 تولى الشيخ محمود مسؤولية لواء السليمانية بدلا من الأتراك بعد الانسحاب، ولم يدم الوقت طويلا حتى اتفق الشيخ مع الإنكليز وسلمهم السليمانية. واستثمر البريطانيون هذا التجاوب وقاموا بتعيينه قائدا على السليمانية وبراتب كبير، وبعد فترة ونتيجة لعدم تلبية مطالبه ثار على البريطانيين واحتل السليمانية في 12 مايس/ايار 1924. ثم القي القبض عليه من قبل الإنكليز في 24 نيسان/ابريل 1931 ونفي إلى مدينة عنة في الرمادي، وظل في ضيافة الشيخ عبد الغفور الراوي لمدة ثلاث أشهر ثم رجع إلى كردستان.

السلمي وقبول الآخر، وخاصة بعد تغيير النظام ووجود أرضية مهيأة ومناسبة لعمل ما يمكن عمله وفق مبادئ الإنسانية .

للأسف، فإن الذين هددوا باستخدام العنف استهدفوا المجموعات الدينية والإثنية الصغيرة مقارنة بهم، ناهيك عن استهداف مختلف الشرائح في المجتمع العراقي أيضاً، مما ساعد كل هذا على إضعاف أواصر العلاقة والمحبة بين المكونات، حتى بين أتباع الديانة الواحدة من الشيعة والسنة .

نأمل من كل الذين تورطوا في تحريض كل ما هو منافٍ للأديان وللإنسانية جمعاء أن يتعلموا من تجارب العالم في التسامح والتعايش، وأن يحذوا حذو القادة العراقيين الوطنيين بعد تأسيس الدولة العراقية (مثلما فعل الشخصية العراقية الشيعية البغدادية المعروفة جعفر أبو التمن[22] حينما استقبل مع وفد تحت قيادته، يضم شباباً من السنة والشيعة، موكباً مسيحياً كان في طريقه إلى إحدى الكنائس في بغداد للاحتفال بعيد الجسد، لينثروا الورود، ويرشوا الماء المعطر على موكب إخوانهم المسيحيين، وليهتفوا: عاش مجد سيدنا المسيح، عاش إخواننا المسيحيون، عاشت الوحدة العراقية، عاشت الوحدة الوطنية) .

ويجب ألا ننسى موقف الراحل الباشا نوري سعيد[23] حينما دار الحديث بينه وبين الرئيس اللبناني كميل شمعون، وفي زيارة للأخير إلى بغداد في العهد الملكي، بعد أن

---

[22] محمد جعفر جلبي بن محمد حسن بن الحاج داود أبو التمن(1881 - 1945)هو سياسي عراقي ولد في عائلة من بغداد من قبيلة ربيعة، كان قائد جمعية حرس الاستقلال المناوئة للاحتلال البريطاني في العراق عام 1919، وساهم في ثورة العشرين، لكنه هرب إلى إيران وعاد للعراق بعد تولي الملك فيصل الأول عرش العراق.

[23] سعيد صالح ملا طه القَرْغولي المعروف ب نوري باشا السعيد (1888 - 1958)، ولد في بغداد، من عائلة موصلية الأصل ، سياسي عراقي شغل منصب رئاسة الوزراء في المملكة العراقية 14 مرة من وزارة 23 مارس 1930 إلى وزارة 1 مايو 1958. كان نوري السعيد ولم يزل شخصية سياسية كَثُر الجدل حولها ولقد اختلفت الآراء عنه. ولقد اضطر إلى الهروب مرتين من العراق

مازح الرئيس الضيف الباشا ليقدم مقترحاً عن تبادل البشر بين لبنان والعراق (قسماً من الفلسطينيين وقسماً من الشيعة في لبنان مقابل المسيحيين العراقيين). هذا ما حصل خلال لقائهما في القصر الأبيض في بغداد، مما أثار حفيظة الباشا نوري سعيد، الشخصية السنية العراقية المعروفة على مدى عقود من الزمن بعد تأسيس الدولة العراقية، ليقول للرئيس اللبناني: (حسبتك عاقلاً، كيف تريدني أن أعطيك الورود الفواحة من حدائقنا، وهي التي تُجمّل العراق، و... و...)، نعتقد أن في مثل هذه المواقف المتكررة في التعامل مع بعضنا البعض، أننا سنقود سفينة العراق إلى برّ الأمان.

بسبب انقلابات حيكت ضده. ولد في بغداد بمحلة تبة كرد مابين محلتي الفضل والميدان وتخرج من المدرسة الحربية في إسطنبول، حيث خدم في الجيش العثماني وساهم في الثورة العربية وانضم إلى الأمير فيصل في سوريا، وبعد فشل تأسيس مملكة الأمير فيصل في سوريا على يد الجيش الفرنسي، عاد إلى العراق وساهم في تأسيس المملكة العراقية والجيش العراقي.

كوتا الإيزيدية وانتخابات برلمان العراق 2010

لكل فعلٍ رد فعلٍ يساويه في المقدار أو القيمة ويعاكسه في الاتجاه. هذا حسب المنظور الفيزيائي العام. ردود الأفعال السياسية قد لا تساويها حجماً على الأقل في البداية، لكنها غالباً ما تعاكسها فكرياً أو أيديولوجياً. لذا نعتقد أن ولادة الحركة الإيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم جاءت وفق هذا المبدأ لتأخذ نهجاً يميل إلى التعصب لتغيير الهوية القومية للإيزيديين. ربما كانت بدايتها ذات اتجاه ديني أكثر من سياسي، إلا أنها وجدت لنفسها أرضية مناسبة للدخول في المعترك السياسي العراقي بعد سقوط النظام وتغيير مسار العملية السياسية في الدولة العراقية نحو الديمقراطية. هكذا شاركت الحركة الإيزيدية في الانتخابات العراقية لعام 2005 ككيان مستقل بذاته، لتحصل في النتيجة على كرسي برلماني وتمثيل إيزيدي من نوع خاص بعد أن كان للإيزيديين ممثلون برلمانيون وحكوميون في العراق وإقليم كوردستان محسوبون على الأحزاب الكوردستانية، وخاصة الحزبين الرئيسيين الاتحاد الوطني والديمقراطي الكوردستاني. لكن الحركة الإيزيدية بقيادة السيد أمين فرحان جيجو سرعان ما انقسمت أو انشقت على نفسها إلى شطرين ليولد "حزب التقدم الإيزيدي" بقيادة وعد مطو، ربما بسبب السياسة الخاطئة للحركة في المنطقة واعتكاف زعيمها في كرسيه البرلماني في بغداد العاصمة باستمرار. لم يُكلف نفسه يوماً ما بزيارة المنطقة حيث يتواجد أنصاره ومؤيدوه، خاصةً بعد تمتعه بالحصانة الدبلوماسية كعضو برلمان. كان الأولى به زيارة مجمعي كرعزير وسيبا شيخ خدرى بعد الفاجعة أو العمل الإرهابي الذي تعرض له هذان المجمعان، في حين أجمع المواطن الكوردستاني على التبرع بالدم والمال والمساعدات الإنسانية لتقديمها لضحايا الكارثة. هذا ناهيك عن أن الإيزيديين في المهجر سارعوا إلى جمع التبرعات باسم الجالية وبقيادة هيئة الفعاليات الإيزيدية آنذاك وفي أكثرية الدول الأوروبية وأمريكا أيضاً. وفعلاً تم جمع أكثر من مائة ألف يورو ليتم توزيعها برئاسة الدكتور ميرزا

دنايي وقبله بعض الأخوة الآخرين الذين زاروا المنطقة رغم الظروف الصعبة وفق آلية مقبولة من كل الأطراف الموجودة في الساحة حينذاك.
وطالما نحن في ذكر الحركة الإيزيدية، نعتقد بأن شعبية الحركة تراجعت عن السابق، لكنها لم تُمنع من الفوز بمقعد كوتا الإيزيدية أثناء انتخابات مجالس المحافظات في بداية العام المنصرم 2009 بعد منافستها مع حزب التقدم الإيزيدي، ربما بفعل عوامل خارجية تدعمها لأهداف أو أغراض سياسية معروفة في المنطقة ضد الأطراف الكوردستانية التي ترى لنفسها أحقية في الدفاع عن حقوق الإيزيديين.

أثناء مناقشة قانون الانتخابات في البرلمان العراقي، طالبت القائمة الإيزيدية المستقلة من البرلمان بعد الإعلان عن نفسها بقيادة شخصيات إيزيدية معروفة في الخارج وربما بتوجيه أو توثيق مرسل من سمو الأمير تحسين بك وهو في رحلة استجمام أو لجوء أوروبي بعيداً عن واقع بني جلدته وهم في أمسِّ الحاجة إلى تواجده في مثل تلك الظروف. نعم، تم إجماع الإيزيديين على تخصيص خمسة مقاعد كوتا للإيزيديين وفق ما جاء في الدستور العراقي، حيث لكل مائة ألف مواطن يحق لهم ممثل في البرلمان العراقي باعتبار تعداد الإيزيديين أكثر من 500 ألف نسمة. لكن للأسف وقف (السيد أمين فرحان ممثل الإيزيديين في أروقة البرلمان) بالمرصاد ضد ذلك الطلب الشرعي، مطالباً بمقعد واحد فقط وضمن محافظة نينوى حصراً، علماً أن هناك إيزيديين ضمن الحدود الإدارية لمحافظة دهوك أيضاً. ربما خوفاً من وصول شخصيات إيزيدية واقعية إلى قبة البرلمان، هؤلاء حسب رؤية الحركة للواقع لا يخدمون توجهاتهم وفق شعاراتهم الرادعة والتي تخدم قوى خارجية أكثر ولا تفيد واقع الإيزيديين الحالي، والذي نرى ضرورة اتباع سياسة واقعية لخدمة بني جلدتنا.

في الانتخابات الأخيرة لمجلس النواب العراقي، أثبت الإيزيديون وجودهم حسب تعداد سكانهم بعد إقرار القائمة المفتوحة، مما أدى إلى وصول أو فوز (6) مرشحين للمشاركة في الدورة البرلمانية الثانية القادمة. لكن بعد إقرار مقعد كوتا الإيزيديين، كما أشرنا سابقًا، تنافست ثلاث قوائم مسجّلة لدى المفوضية العليا المستقلة

للانتخابات، إضافة إلى شخصية إيزيدية مستقلة. من بين هذه القوائم المعروفة مسبقاً الحركة الإيزيدية وحزب التقدم الإيزيدي اللذين تنافسا في انتخابات مجالس المحافظات. لكن القائمة الإيزيدية المستقلة، التي دخلت ميدان المنافسة لأول مرة بقيادة الدكتور ميرزا دنايي، كانت محط آمال كبيرة ربما لأنها جاءت مستقلة. ورغم بروزها في الميدان كنتيجة لإفرازات وتراكمات، إلا أن قياديي القائمة ليسوا من الذين يساومون على الهوية القومية للإيزيديين. لذا توقع الكثير دعم الأحزاب الكوردستانية، وخاصة الحزبين الرئيسيين لهذه القائمة، أو على الأقل عدم الوقوف في طريقها إلى الفوز وعدم الاعتماد على مصادر خاطئة توصي بخطورة مثل هذه القائمة .

ربما كان لأحد الأطراف السياسية ملاحظات على شخصية أو شخصيات في القائمة، وكان بإمكان ذلك الطرف السياسي إعداد شخص آخر مناسب من وجهة نظرهم ودعمه في الانتخابات. علمًا أن الكثير كانوا يأملون بدعم القائمة الإيزيدية المستقلة للفوز بكوتا الإيزيدية، مثلما حصل في دعم كوتا الآخرين، إلا إذا كانوا ينوون إبقاء (مسمار جحا) في الحائط الذي يستند إليه الإيزيديون .

حرر في 24 أبريل/ نيسان 2010

آلية الحد من خطف الفتيات الإيزيديات، خطف (سيمون[24]) نموذجا!

لا شك أن قضية خطف الطفلة الإيزيدية (سيمون) من أحد المجمعات التابعة لناحية ألقوش، وفي وضح النهار من قبل أحد المحسوبين على عشيرة (الكوران)[25] في الحدود الإدارية لقضاء الشيخان هي بحد ذاتها جريمة هزت الضمير الإنساني الحي، مما أثار حفيظة الكثير من المتابعين لمثل هذه القضايا غير المعقولة حسب الأعراف والقوانين والعادات والتقاليد لكل المجتمعات، وكذلك أبناء المجتمع الكوردستاني الخليط من الكثير من المكونات الدينية والمذهبية، حيث يعيش فيها المواطن المسلم والمسيحي والإيزيدي والشبكي منه الشيعي والسني، وفق مبادئ وقواعد الجيرة منذ الآلاف السنين .

كما هو معلوم لدى أهالي المنطقة، تحديداً في قضاء الشيخان، أن حالة الخطف التي حصلت قبل فترة لم تكن الأولى، وفي تصوري لن تكون الأخيرة أيضاً، ما لم يستيقظ

---

[24] خطف الطفلة الايزيدية (سيمون داود اسماعيل) من مجمع شيخكا التابع لناحية القوش – محافظة نينوى –العراق – وهى من مواليد 18، (7/2001حسب هوية الاحوال المدنية من الشاب المسلم (حسن نصرالله) البالغ (20 عاما).

تعتبر خطف هذه الطفلة الصغيرة جريمة حسب الموتثيق والعهود الدولية لحقوق الانسان وبخاصة حقوق الطفل وهى جريمة نصت عليها المادة (422) من قانون العقوبات العراقية:

(من خطف بنفسه او بواسطة غيره بغير اكراه او حيلة حدثا لم يتم الثامنة عشرة من العمر يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمسة عشر سنة اذا كان المخطوف انثى او بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين اذا كان ذكرا)

[25] غوران أو جوران (بالكردية: گۆران، Goran) هي قبيلة كردية، واحدة من أقدم القبائل الموجودة في منطقتي كرمانشاه وإيلام، يعيش معظم هذه القبيلة في وحول مدن حلبجة والسليمانية وتونجلي وأقلية منهم في شرق كرمانشاه وإيلام وجنوب غرب إقليم كردستان وفي مناطق تابعة لمحافظة أربيل وكذلك قضاء عقرة والباقي منتشرون في أجزاء أخرى من إيران، وهي عشيرة معروفة في المنطقة بالتعصب الديني.

الضمير الإنساني في المنطقة لوضع آلية للحد من مثل هذه الظاهرة غير المعقولة وغير المقبولة في الكثير من المجتمعات التي تعيش في ظروف تتشابه مع ما نعيشه في إقليم كوردستان، لا سيما بعد التطور والتقدم الذي حصل فيه من الكثير من النواحي، منها التوجه نحو إقليم ديمقراطي ومؤسساتي .

بالطبع، غالبية الحالات التي حصلت قبل هذه الأخيرة لطفلة لا تتجاوز عمرها اثني عشر ربيعاً ومن قبل أبناء نفس العشيرة، وربّما من نفس المجمع السكني، كانت لفتيات ناضجات تجاوزت أعمارهن سن الرشد، مما تم اتخاذ الإجراءات القانونية في المحاكم المختصة في إقليم كوردستان لتزويجهن وفق قواعد الدين الإسلامي، دون مراعاة شعور أبناء الديانة الإيزيدية، والمتعايشين معهم منذ آلاف السنين، وهم القضاة أنفسهم الذين يقومون بالإجراء القانوني في محاكمهم، أدرى من غيرهم بالعادات والتقاليد الخاصة بالديانة الإيزيدية .

على كل حال، ما يهمني في هذه السطور هو طرح بعض النقاط، والتي في تصوري تساعد على الأقل في الحد من مثل هذه الظاهرة المتكررة بين الفترة والأخرى مما أدى إلى جرح مشاعر الإيزيديين في المنطقة، وهم أي الإيزيديون يحترمون قواعد الجيرة، ومؤمنون بالتعايش السلمي مع الغير، مهما كان دينه أو مذهبه أو عقيدته، ومن هذه النقاط.

1. أبناء العشائر بشكل عام بحاجة مستمرة إلى التوعية الدينية، وخاصة الذين يعيشون في مثل مناطقنا، ونحن بالتأكيد منهم. لذا على رجال الدين في المنطقة وقضاء الشيخان تحديداً، وخاصة الأئمة الذين يشاركون في إلقاء الخطب والمواعظ في منابر الجوامع في الأيام الاعتيادية، وكذلك خطب الجمعة، أن يقوموا بأدوارهم الصحيحة كما هو موجود في القوانين والأعراف الدينية والدنيوية، لتوجيه الناس إلى احترام مبادئ الجيرة، واحترام بقية الأديان وكذلك عاداتهم وتقاليدهم، وحث المستمعين على إبلاغ الغائبين بالالتزام بما يُقال .

2. كما هو معروف، أن لمناطقنا، عدا السلطة الحكومية، سلطة حزبية ما زال لها دورها المهم والقوي والمتداخل مع الحكومة. وأعتقد أن السلطة الحزبية لها الإمكانية في توجيه المواطنين، ولا سيما المنتمين لها. لذا نأمل ونرى من الضروري جداً أن تقوم الأحزاب الكوردستانية، وخاصة الحزبين الرئيسيين الاتحاد الوطني والديمقراطي الكوردستاني، بدورهما في مجال التوعية لتنظيماتهما. (وأعتقد بأنه لا يوجد شخص مستقل في المنطقة). نعم، توعية كافة التنظيمات ومن خلال برنامج حزبي ومن خلال كوادرها. وأعتقد أن كوادر الأحزاب كثيرة جداً، يفون بالغرض، وهم في النهاية يتقاضون الرواتب. ومن الممكن توجيههم لعقد الكثير من الندوات وحتى في المؤتمرات الثقافية والحزبية لتوعية أبناء المنطقة لغرض احترام العادات والتقاليد للأديان في المنطقة، وتربيتهم على أن المتجاوزين سيتعرضون إلى أقصى العقوبات الحزبية والقانونية. هذا في نظري ليس بالأمر الصعب، وأعتقد أن الأحزاب مقصّرة في هذا المجال، ومن الضروري جداً إعادة النظر في سياساتها في مثل هذه المناطق ذات النموذج الفسيفسائي .

3. طالما وكما قلنا إن الإقليم في طور التوجه نحو نظام مؤسساتي ديمقراطي، ولدينا برلمان منذ أكثر من عقدين من الزمن، لذا نرى من الضروري جداً تشريع قوانين خاصة بحماية الأقليات في الإقليم، وصدور قرارات حاسمة لصالح الأقليات، بمحاسبة ومعاقبة المقصّرين في مثل هذه الحالات التي حصلت بعقوبات رادعة للحد من مثل هذه الظواهر المخجلة حقاً. ولا سيما أن كوردستاننا جميلة بمثل هذه الأطياف والمكونات العريقة، ولا بد من التفكير بالحفاظ عليها، لا إعطاء المجال أمام المتربصين، والذين يتصيدون في الماء العكر، بالعمل بمثل هذه الفضائح، مما يعطي دافعاً قوياً للهجرة الجماعية من كوردستان. وأعتقد بأن بعض الأحداث المعروفة في المنطقة كانت وراء هجرة الكثير من أبناء المكونات الصغيرة ومنهم المكون الإيزيدي.

حرر في 27 يناير/ كانون الثاني 2013 - بغداد

الإيزيديون والتبشير المسيحي

قبل الولوج في موضوع التبشير المسيحي في إقليم كوردستان العراق، الذي أصبح حديث الساعة مؤخراً، نجد من الضروري التذكير بأن هذه الظاهرة، إلى جانب ظاهرة الأسلمة باستخدام الإغراء والعديد من الأساليب الدعائية، ليست جديدة. فهي موجودة منذ القدم وتُمارَس من قبل أتباع ديانات تبيح هذه الطرق، رغم رفضها من أتباع ديانات أخرى. ويبدو أن الهدف الرئيسي من هذه المحاولات هو زيادة عدد الأتباع، حتى وإن كانوا بأعداد قليلة تُضاف إلى الملايين أو المليارات من أتباع تلك الديانات. بالطبع، يعتبر القائمون بهذه الأعمال أنفسهم منتصرين عندما ينجحون في كسب شخص واحد لترك دينه والانخراط في ديانتهم.

بالنظر إلى الوضع في أوروبا، ولا سيما في ألمانيا، يمكن ملاحظة هذه الظواهر بوضوح. بعضها يتم بطريقة خفية، لا سيما في الجوامع والمساجد التي انتشرت بشكل كبير، غالباً دون استخدام مكبرات الصوت لتجنب جذب الانتباه. هذه الأماكن تستغل أجواء الديمقراطية لتجنيد بعض الأوروبيين أو الجنسيات الأخرى المقيمة هناك لتغيير ديانتهم، وبعد ذلك يصبح البعض منهم متشددين وقد يشاركون في أعمال إرهابية، كما شهدنا في سوريا والعراق. على الجانب الآخر، نجد أن التبشير المسيحي في أوروبا يتم بصورة علنية أكثر، حيث تعمل مجموعات صغيرة على طرق أبواب الناس في المدن لجمع المعلومات ومحاولة نشر الدعوة المسيحية، وخصوصاً بين اللاجئين الفارين من أهوال الأنظمة القمعية أو الإرهاب الذي يعصف بدول مثل العراق.
وللأسف، تركز هذه الحملات التبشيرية غالباً على استهداف الأقليات غير المسلمة، مثل الإيزيديين وغيرهم المقيمين في أوروبا. ومن المثير للاهتمام أنهم يتجنبون طرق أبواب المسلمين، حتى المعتدلين منهم، خوفاً من ردود الفعل.
أما فيما يتعلق بإقليم كوردستان العراق، فقد بدأت عمليات التبشير المسيحي بشكل فعّال بعد الانتفاضة الآذارية عام 1991 ونزوح الكثير من السكان نتيجة للهجرة

المليونية التي أعقبتها. دخلت العديد من المنظمات تحت مسميات مختلفة، بعضها يرتبط بأجندات سياسية أو أمنية أو دينية، ومنها التبشيرية. واستغلت تلك المنظمات الظروف الإنسانية لتقديم المساعدات وتوزيع المواد الغذائية وتنظيم الأنشطة الترفيهية، لكن هدفها الأساسي كان التبشير بين الفئات الهشّة.

تعليقاً على التصريحات الأخيرة للسيد خيري بوزاني[26]، المدير العام لشؤون الإيزيديين في حكومة إقليم كوردستان، التي حذّر فيها من خطورة إعادة تفعيل نشاط التبشير المسيحي بعد أحداث داعش، يتضح أن الوضع يحتاج إلى رقابة مشددة. النزوح الكبير لأبناء محافظة نينوى نتيجة للجرائم التي ارتكبها داعش ترك الأقليات مثل الإيزيديين والمسيحيين والشبك والكاكائيين والتركمان عرضة للاستغلال في المخيمات المنتشرة في مناطق مثل دهوك. وتُنفذ بعض المنظمات أنشطة تبشيرية بين سكان المخيمات الإيزيدية تحت غطاء المساعدات الإنسانية.

هذا النوع من النشاط يُعتبر عملاً غير أخلاقي حتى وفق المبادئ المسيحية نفسها. ومن الضروري أن يتخذ قادة الديانة المسيحية مثل المطارنة والقساوسة مواقف واضحة برفض هذه الأساليب التي تهدف إلى تغيير ديانة الأقليات بالإغراء أو الابتزاز. نحن كمكونات صغيرة وأقليات مذهبية وعرقية كنا ولا نزال مستهدفين من قبل تيارات متشددة مثل داعش وغيرها. ولهذا السبب يجب الحفاظ على التضامن الداخلي واتخاذ إجراءات حازمة لرفض أي محاولات للتبشير تحت أي ذريعة كانت. على المستوى الرسمي، يجب أن تتخذ حكومة إقليم كوردستان خطوات حازمة لمنع هذه الأنشطة في المخيمات الإيزيدية تحديداً، حيث يستغل بعض العاملين الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها هذا المكون، خاصة أهالي شنكال. مثل هذه الأعمال لا تتوافق مع مفاهيم حقوق الإنسان وحرية الأديان، وتستوجب معالجة جذرية وحاسمة لضمان عدم استغلال معاناة الناس لأغراض دينية أو سياسية.

حرر في 27 مايو/ أيار 2015 - ألمانيا

[26] كاتب قصة ومقالات ومترجم ولديه العديد من الكتب في اكثر من مجال .

الإيزيديون والشيعة

العلاقة بين الإيزيديين والشيعة، وخصوصًا خلال الفترات التي سبقت سقوط النظام العراقي عام 2003، كانت دائمًا مشوبة ببعض التعقيد والغموض الناتج عن عوامل تاريخية وسوء فهم. واحدة من أبرز القضايا الجدلية كانت الربط المتكرر بين الإيزيديين والخليفة الأموي يزيد بن معاوية،[27] حيث أشار عدد من الكتّاب العرب والأجانب، دون أدلة قاطعة، إلى أن الإيزيديين هم أتباع مؤيدون له أو من بقايا مريديه. وقد استندت هذه الادعاءات بشكل أساسي إلى تشابه الاسم بين "الإيزيديين" و"يزيد"، رغم أن دراسات موثوقة أكدت أن أصل التسمية يعود إلى عصور سابقة بآلاف السنين، وتحديدًا إلى الحضارات السومرية .

هذا الربط الخاطئ استُغل سياسيًا ولعب دورًا في خلق توترات بين الإيزيديين والشيعة. على سبيل المثال، أثناء قمع الانتفاضة الشعبية عام 1991 في جنوب العراق، نُشر بين بعض الجماعات أن مقاتلين يرتدون الياشماغ الأحمر، إحدى سمات اللباس التقليدي للإيزيديين، شاركوا في قمع الاحتجاجات. هذه الشائعات رُوّج لها من قبل النظام البعثي لتعميق الانقسامات وخلق جو من الشك والعداوة، لكن قادة الشيعة وبعض المراجع الدينية تعاملوا بحذر مع هذه المزاعم ورفضوا الانجرار وراءها .
بعد سقوط النظام العراقي وبدء مرحلة جديدة من العلاقات السياسية والاجتماعية، تغير المشهد بين الإيزيديين والشيعة بشكل إيجابي إلى حد ما. الإيزيديون، الذين كانوا

---

[27] أَبُو خالِد يَزيد بن مُعاوية بن أبي سُفيان بن حَرب بن أُميَّة بن عَبدِ شَمْس بن عَبدِ مَنَاف القُرشيُّ (20 يُوليو 647 - 12 نُوفَمْبَر 683 م)، ثاني خُلفاء بَني أُميَّة، حيث حكم في الفترة بين 15رَجَب 60 هـ 14 - ربيعُ الأوَّل 64 هـ 21 / أبريل 12 - 680 نُوفَمْبَر683 وليس له علاقة بالايزيديين عدا ان في فترة حكمه تمتع الايزيديين مساحة من الحرية .

ممثلين من خلال أحزاب كوردستانية في المؤتمر الذي عقدته المعارضة العراقية عام 2002 في لندن، عملوا على توضيح موقفهم وتاريخهم كجزء أصيل من المجتمع العراقي أمام الأطراف السياسية والدينية كافة. كما أن اللقاءات التي تمت لاحقًا بين ممثلي الإيزيديين وشخصيات شيعية بارزة، مثل السيد عمار الحكيم ومرجعيات دينية على رأسها آية الله العظمى علي السيستاني[28]، ساهمت في تحسين العلاقات وتعزيز الفهم المتبادل بين الطرفين .

التحول الأكبر في هذه العلاقة جاء بعد اجتياح داعش لمناطق واسعة من العراق عام 2014. حينها، احتضن الإيزيديون الآلاف من العائلات الشيعية النازحة من تلعفر وأطراف الموصل وقدموا لهم المأوى والدعم في مناطق مثل بعشيقة وبحزاني وشيخان. هذا الموقف الإنساني ترك بصمة إيجابية في نفوس الشيعة، وخاصة لدى القيادات والمراجع الدينية في النجف وكربلاء، الذين عبروا عن امتنانهم العميق لهذا الدعم في العديد من المواقف الرسمية.

في رأيي، وبعد فترة قصيرة من احتلال تنظيم داعش لمناطق الإيزيديين، دفع أبناء هذا المكوّن ثمناً باهظاً من القتل والاختطاف والاغتصاب، وتعرضوا لضغوط نفسية وجسدية هائلة. ربما كان أحد أسباب وحشية داعش تجاه الإيزيديين هو دعمهم للشيعة، إذ آووهم في منازلهم وساعدوهم على اللجوء إلى مناطق الجنوب العراقي. ورغم ذلك، وحتى إن صحّ هذا التفسير، فإنني أؤمن بأن الإيزيديين لا يشعرون بالندم على موقفهم الإنساني في تلك الفترة، فقد اعتادوا عبر التاريخ على الظلم والاضطهاد. تاريخهم مليء بحملات القتل الجماعي وسبي النساء، التي بلغت 74 حملة، كانت آخرها على يد تنظيم داعش.

---

[28] علي بن محمّد باقر بن علي الحُسَينيّ السيسْتانيّ (9 ربيع الأول 1349 هـ/ 4 أغسطس 1930 مـ) (ولقبه: السيّد آية الله العظمى) عالم مسلم وفقيه جعفري إيراني، ومرجع ديني للشيعة الاثنا عشرية الأصولية منذ عام 1992 مـ ويُقيم في النجف، التي تُعد مركزاً لمدارس العلوم الدينية الرئيسية وتُسمى حوزة النجف.

هذه الجرائم المروّعة وُثّقت بأدلة دامغة، مثل وجود المقابر الجماعية وشهادات الناجيات الإيزيديات اللواتي تمكّنّ من الفرار بطرق مختلفة من قبضة التنظيم الإرهابي. جرى توثيق هذه الانتهاكات في المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان في جنيف. وكان من أبرز الجهود في إيصال قضية الإيزيديين إلى العالم الدور الذي قامت به الناجية نادية مراد وفريق منظمة يزدا. فقد نقلت قصتها الإنسانية بشجاعة إلى رؤساء الدول والمحافل الرسمية، وأثرت بشهادتها على مشاعر العديد من ممثلي الدول الكبرى في الأمم المتحدة.

أمام هذا الواقع المرير، يبقى الأمل معقوداً على أشقائنا من المواطنين الشيعة، وعلى المرجعيات الدينية والقيادات السياسية والدينية. نحن نناشدهم بأن يدافعوا بكل قوة عن حقوق جميع المكونات العراقية، وخاصة المكوّن الإيزيدي الذي عانى طويلاً من الاضطهاد. فإلى يومنا هذا، ما زال الآلاف من أبنائهم وأطفالهم ونسائهم يعانون تحت رحمة تنظيم داعش الوحشي. هذا التنظيم يستمر في استغلال النساء والفتيات، ويمارس تجارة العبيد التي امتدت، للأسف، إلى خارج حدود العراق وسوريا، لتصل إلى دول إسلامية أخرى مثل أفغانستان.

إننا نطمح إلى أن تتحرك القوى الخيّرة لإعادة هؤلاء الناجين إلى أحضان أهاليهم، ليعيشوا حياة كريمة خالية من ممارسات العصور الجاهلية. والأهم من ذلك، نرجو أن يكون أداء القوات العراقية خلال معركة الموصل المرتقبة مثالياً ويعبّر عن احترام حقوق الإنسان. كذلك، نتطلع إلى جهود جادة وصادقة للبحث عن المختطفات الإيزيديات وإنقاذهن. فهؤلاء المأسورات يمثلن شرف العراق بأسره، ويتوجب علينا فعل كل ما يمكن للحفاظ على سلامتهن وضمان عودتهن بأمان إلى عائلاتهن.

حرر في 16 اكتوبر/ تشرين الأول 2016

البارزاني ومطالب الإيزيدية

لا أعتقد أن أحداً يُزايد على الكورديتي مع شخص رئيس إقليم كوردستان السيد مسعود البارزاني، وحتى الذين سبقوه في النضال السياسي والكفاح المسلّح من أبناء العائلة البارزانية، على رأسهم الراحل البارزاني مصطفى، حيث كان مع الابن نصيراً ومدافعاً عن المكونات الصغيرة من الإيزيديين والمسيحيين والكاكائيين والشبك، ووفق ما قيل ويُقال دائماً على لسانهم شخصياً بالدفاع عنهم في كافة المحافل .

من عاصر الانتفاضة الآذارية عام 1991، وبعدها يتذكر خطابات القادة الكورد، منها خطاب السيد مسعود البارزاني وأمام حشدٍ كبير في محافظة دهوك، حيث لا يزال الإيزيديون يتذكرون مقولته التي أصبحت معروفة حينذاك ولحد الآن، حينما قال (إما أن لا توجد قومية اسمها الكورد أو أن الإيزيديين هم الكورد الأصليون) رغم أن هذه المقولة أو الكلام في الخطاب كان ثقيلًا على قلوب الكثير من الذين حضروا مراسم استقبال وسماع خطابه، ربما بسبب التطرّف الديني في أنفسهم... الحق يُقال أيضاً في نفس الفترة، ربما قبلها أو بعدها، أكد السيد جلال الطالباني الأمين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني على أصالة الإيزيديين بأن (الإيزيديون هم الكورد الأصلاء) وفي خطاب رسمي أمام جمع غفير جداً، هذا الجمع والخطاب كان في محافظة كركوك (قدس كوردستان). بحُكم ما قيل أعلاه، والتعاطف من قبل القادة الكورد مع الأقليات عامةً والمكون الإيزيدي خاصةً، وبعد التأكيد من قبلهم على أصالة الإيزيديين، كان لا بُد من توجيه أنظار الإيزيديين إليهم، أي القادة الكورد، لتقديم مطالبهم، لا سيما بعد أول انتخاب للبرلمان في إقليم كوردستان بعد الانتفاضة، وتشكيل أول حكومة أيضاً بعد انسحاب منتسبي وموظفي الحكومة العراقية حينذاك من مناطق إقليم كوردستان نهاية عام 1991. نعم، الإيزيديون مثلهم مثل باقي المكونات، كانوا يطالبون بحقوقهم في هذا الجزء المُحرّر والمهم في العراق (إقليم كوردستان حالياً)، رغم أن نسبة الذين كانوا تحت سُلطة الإقليم لا تتجاوز 10% من

مجموع سكان هذا المُكون، حيث كانت باقي مناطقهم خاضعة تحت لواء أو سُلطة النظام البائد في العراق .بعد توسّع دائرة التحرّر في باقي أجزاء العراق باحتلال بغداد تحت يافطة (التحرير) من قبل الأمريكان والقوات المتحالفة معهم، وحُكم الحاكم المدني بريمر، مع سلسلة الحكومات قصيرة الأمد وذات الأربع سنوات بعد الانتخابات البرلمانية في عراق المركز، كان على الإيزيديين أيضاً توسيع دائرة المطالبة بالحقوق المشروعة على مستوى العراق، حيث إن باقي المناطق ذات الغالبية الإيزيدية، مثل شنكال، الشيخان، بعشيقة وأطراف قضاء تلكيف، خُضِعت لتكون تحت رحمة المادة 140 من الدستور العراقي، التي تم الاتفاق عليها لبيان مصير المناطق المذكورة، حول عائديتها إلى إقليم كوردستان من عدمه، بعد (التطبيع، الإحصاء والاستفتاء). في اعتقاد الكثيرين، كانت هذه المادة ولحد الآن، بعد الصراعات السياسية الكوردية ــ السنية ــ الشيعية، أشبه بالمُعجِزَة، وربّما ستنتهي بإعلان الدولة الكوردية، وهي أيضاً بمثابة المُعجِزَة الكُبرى، هذا إن عادت مناطقنا لتكون تحت لوائها، على الأقل في الظروف الراهنة، حيث بانت تأثيرات رفع العلم الكوردستاني على المباني الحكومية في كركوك، مما أثار ردود أفعال دولية وإقليمية وحتى على مستوى عراق المركز.

حتى لا نبتعد عن مضمون مقالنا، كان من الأولى بالقيادة الدينية الإيزيدية (الروحانية والدنيوية) أن تفتح الحوار وتزور بغداد والحكومة، وكذلك المراجع الدينية الشيعية والسنية على مستوى العاصمة وكربلاء والنجف للمطالبة بالحقوق، كما فعل الإخوة المسيحيون وغيرهم لضمان المشاركة الفاعلة كمكون أصيل في البرلمان (خمسة مقاعد كوتا) للإخوة المسيحيين، على سبيل المثال لا الحصر. والمطالبة بمشاركة الإيزيديين في الكابينات الوزارية والسفارات والقنصليات، وكذلك وكلاء الوزارات والمدراء العامين، وهكذا وفق قاعدة الحقوق تُؤخذ ولا تُعطى. هذا ما تم التأكيد عليه من قبل القيادات العراقية بالتوصية للإيزيديين دائماً بعدم وضع كل البيض في سلة أو سلال معظم الأحزاب الكوردستانية دون تحديد. هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن حقوق المكون الإيزيدي في بغداد موجودة وبقوة، بل وأكثر

بكثير مما هو موجود في إقليم كوردستان. حيث الواجب على قياداته المطالبة بدلاً من البقاء مكتوفي الأيدي وفي وضع المراوحة دائماً، والاعتماد على شخص الرئيس البارزاني، الذي كان ولا يزال مشغولاً بهموم ربما تفوق طاقته، ولا يمكن الضغط عليه أكثر في كل المناسبات. لأن الاعتقاد أن شخصه والحكومة في الإقليم على علم ودراية بكل مطالب الإيزيديين سلفاً وما قُدم له مراراً وتكراراً، حيث بإمكانه التوجيه الفوري لتحقيق الكثير من هذه المطالب، على الأقل ما يمكن تطبيقه على أرض الواقع في مجمل دوائر إقليم كوردستان، وفق الاستحقاق السكاني والانتخابي في محافظة دهوك وحتى نينوى أيضاً.

خلاصة القول: لو كان للإيزيديين تنظيم سياسي (حزب) أو أكثر، ووفق الأصوات الموجودة في مناطقهم، لكان بالإمكان فرض إرادتهم. حيث كانت وستكون مشاركتهم الفاعلة في كافة المجالات مضمونة وفق الاستحقاق، مثل الأحزاب الموجودة، منها الدينية والاتحاد الإسلامي (يه كرتوو) نموذجاً والذي تاسس في عام 1991، حيث حصل الأخير على الكثير من المقاعد الحكومية والإدارية في حكومة الإقليم مؤخراً. هذا ناهيك عن حصصهم على مستوى العراق.

حرر في 13 أبريل/ نيسان 2017 – قرية النصيرية

البرلمان الكوردستاني وكوتا الإيزيدية

كما هو معروف، أن غالبية مناطق المكون الإيزيدي لا تزال تحت رحمة المادة 140 من الدستور العراقي، حيث لم تُحسم هذه المادة حسب الاتفاق بين الحكومات العراقية المتعاقبة بعد سقوط بغداد، وحكومات إقليم كوردستان المتتالية أيضاً. انتهت المهلة التي تم تحديدها من قبل أصحاب الشأن، ولا سيما اللجنة المتابعة للمادة 140 بمراحلها الثلاث (التطبيع، الإحصاء، والاستفتاء) حينذاك. لذا، بقيت هذه المعضلة والكثير من المشاكل تراوح مكانها منذ عام 2003 وحتى الآن .

نعم، مثلما قلنا، إن مناطق الإيزيدية وكركوك وخانقين ومناطق أخرى، والتي كانت خاضعة لسلطة إدارتين بين المركز والإقليم، كانت محرومة من الكثير من أبسط مستلزمات الحياة الحرة الكريمة. بالتأكيد، لا يحق لغالبية تلك المناطق المشاركة في انتخابات البرلمان الكوردستاني حسب الشروط والالتزامات والاتفاقيات المبرمة بين المركز والإقليم .

فيما يتعلق بمناطق المكون الإيزيدي، لا يحق لمواطنيها إلا بواقع 10% من مناطق نفوذهم، وبواقع ناحية واحدة ومجمعين سكنيين قسريين منذ زمن النظام السابق وبعض القرى القليلة. هؤلاء فقط يحق لهم المشاركة والتصويت في انتخابات كوردستان، حيث في كل مرة لا يحصل المكون الإيزيدي إلا بشق الأنفس على مقعد واحد، وربما بدعم من أصوات غير الإيزيدية ومن قبل أنصار الحزب الديمقراطي الكوردستاني.[29] ، لا سيما بعد مشاركة الأحزاب أو الكتل الكوردستانية ضمن القائمة

[29] الحزب الديمقراطي الكردستاني هو حزب قومي ليبرالي وأحد الأحزاب الكردية الرئيسية في العراق ومؤسس الحزب هو الزعيم الراحل مصطفى البارزاني. خلّف مصطفى البارزاني في رئاسة الحزب عام 1979 نجله مسعود بارزاني الذي يترأس الحزب إلى الآن وترأس إقليم كوردستان في فترة ما بين 14 يونيو 2005 و 1 نوفمبر 2017.

المفتوحة في الانتخابات. أما قبل ذلك، كان هنالك ممثلون عن الإيزيدية في البرلمان الكوردستاني من قبل الحزبين الاتحاد الوطني والديمقراطي الكوردستاني ضمن قوائمهما المغلقة. لكن بالتأكيد، عضو برلمان أو عضوين في البرلمان الكوردستاني لا يعبر عن استحقاق هذا المكون مقارنة بالمكون المسيحي والتركماني، علماً بأن أعداد الإيزيدية تتجاوز ضعفين البعض منهم حالياً. انطلاقاً من هذا المبدأ، حصل حراك جدي من قبل المجلس الروحاني الإيزيدي ولجنته الاستشارية، وأنا كنت منهم حينذاك، قبل أشهر من انتهاء عمر البرلمان الكوردستاني في دورته المنتهية، لتقديم مقترحات ليتحول بعدها إلى مشروع قانون يقدم للبرلمان. في حين كانت هنالك طلبات ومناشدات من قبل أصحاب الشأن الإيزيدي، لإعطاء مقاعد كوتا للمكون الإيزيدي عبر مشروع قانون كوتا الإيزيدية، ليتم عرضه في جدول الأعمال كقراءة أولى وثانية للمناقشة والتصويت عليها لتكون عدد مقاعدهم لا تقل عن خمسة مقاعد أسوة بإخوانهم من المكونات الأخرى. الحراك، وكما أشرنا، كان على شكل زيارات إلى مبنى البرلمان واللقاء مع نائب الرئيس، ثم المكتبين السياسيين للاتحاد الوطني والديمقراطي الكوردستاني. كذلك زرنا الجمعية الإسلامية والاتحاد الإسلامي وحركة التغيير أيضاً. زرنا الأحزاب والتنظيمات أعلاه لأنهم أصحاب القرار ولهم غالبية المقاعد البرلمانية. فعلاً، كلهم وبدون استثناء رحبوا بالفكرة "كوتا الإيزيدية" ليؤكدوا على دعمها بقوة لعرض المشروع والتصويت عليه بأسرع وقت ممكن. لكن سرعان ما تم تسويف الفكرة أو المشروع وعدم عرضها في جدول الأعمال وفي التوقيتات التي وعدوا بها حينذاك، ربما لخلافات سياسية على حقوق بني جلدتنا المشروعة، أو لغرض في نفس يعقوب. لم ولن نقطع الأمل، نطالب الأحزاب السياسية المذكورة أعلاه، وعبر

تأسس الحزب في 16 آب عام 1946 بقيادة مصطفى بارزاني، في البداية كان اسم الحزب هو (الحزب الديمقراطي الكردي) ولكن في المؤتمر الثالث بتاريخ 1953/1/26 المنعقد في مدينة كركوك، تقرر تغيير الاسم إلى (الحزب الديمقراطي الكوردستاني).

ممثليها في البرلمان الكوردستاني للدورات القادمة، وبعد تنظيم عمل البرلمان من المنهاج والنظام الداخلي، وتشكيل اللجان البرلمانية أن تكون الأولوية لمشاريع القوانين ذات الشأن بالمواطنين، منها قانون كوتا الإيزيدية، كبادرة حسن نية لحماية حقوق المكونات الأصيلة في التمثيل البرلماني والحكومي أيضاً.

حرر في 24 اكتوبر/ تشرين الأول 2018

الفصل الثالث

داعش والإبادة الجماعية ضد الإيزيديين

سنجار المنكوبة أصلا

(رغم أنني لا أؤمن بلغة القدر، لكنني سأؤمن بقدرك، حينما أصبحت من المناطق المتنازعة عليها) ربّما تأخرت عن زملائي بعض الوقت في الكتابة عن مدينة سنجار، وتلك الحادثة الإجرامية في الرابع عشر من آب 2007، والتي أراد الإرهاب المنظم من خلالها النيل من الإرث التاريخي والحضاري لمدينتنا الحبيبة، حيث راح ضحيتها المئات من خيرة المواطنين الفقراء البسطاء والمغلوبين على أمرهم، من الشيوخ والنساء والشباب والعرسان الجدد والأطفال الجياع، ليلقوا حتفهم تحت أنقاض تلك البيوت الطينية الجميلة ومن طراز خاص، والتي كانت أكثر رأفةً ورحمةً من البيوت الكونكريتية بهم، حسب ما أدلى به أحد الجرحى والذي تماثل للشفاء، بعد خروجه من المستشفى في دهوك. وهم بالطبع عانوا ما عانوا من هول الحصار، وعدم وصول المواد الغذائية وعلى مدى أشهر عديدة، وبتدبير من نفس الزمر الإرهابية المجرمة، والذين كانوا يراهنون على زرع بذور الفتنة الطائفية والعنصرية، محاولين بشتى الطرق النيل من ذلك الفسيفساء المصغر من الموزاييك العراقي والمكون من قوميات وأديان وطوائف متعددة.

حاولت مراراً أن أمسك القلم كي أكتب بعض السطور عن سنجار بعد ما تعرضت لتلك الجريمة النكراء، ألا وهي التفجيرات التي نالت مجمعين من أكثر المجمعات السكنية اكتظاظاً بالسكان في النصف الثاني من عام 2007، وبأربع سيارات حمل بالمئات من الأطنان من المتفجرات، لكن المحاولات في الكتابة باءت بالفشل، ربما لعجز القلم عن الوصف أو أحياناً خوفاً من فعلة القلم وهي ساعة الغضب الشديد.

شنكال المدينة الكوردستانية، والتي فرضت نفسها، وكانت من ضمن المطالب مع أخواتها من المدن الأخرى، منها كركوك على سبيل المثال لا الحصر في كل الحوارات والمفاوضات التي أجراها القادة الكورد مع الحكومات المتعاقبة التي حكمت العراق خلال العقود الماضية من القرن المنصرم، ولم يتنازلوا عنها قيد أنملة ولحد الآن وعلى

هذا الأساس، كان النظام الدكتاتوري البائد يتعامل معها، كما كان يتعامل مع كل المدن الكوردستانية. وكان نصيبها الحرمان من العديد من المشاريع الاقتصادية والعمرانية والصحية والإروائية، ولم يكن ذلك أقل مما عانته المدن الأخرى. كما نالت نصيبها من عمليات التعريب، حيث كان هناك مشروع سياسي منظم من قبل النظام لترحيل أهاليها إلى مدينة الحضر، لكنه لم ينجح في النهاية، ربما لأسباب أقوى من ذلك المخطط. ثم تم هدم قراهم وجمع الأهالي في مجمعات قسرية تفتقر لأبسط مقومات الحياة الإنسانية. كما تعمد النظام عدم تنفيذ مشروع ري الجزيرة الإروائي في مناطقها .

بعد سقوط الدكتاتورية وتحرير العراق، كانت سنجار، كغيرها من المدن العراقية، متعطشة لهواء الحرية. لذا استقبلت بحفاوة بالغة كل القوى المحررة، وخاصة الأمريكية والعراقية والكوردستانية. وسرعان ما بادرت الأحزاب الكوردستانية بفتح مقراتها لاحتواء المنطقة باعتبارها كوردستانية، وقامت بتعيين وانتخاب المسؤولين الأمنيين والإداريين من المؤيدين لها، ومنهم أبناء المنطقة نفسها، والذين كان من المفترض أن يكونوا جميعًا في خدمة أهاليها .

لكن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث تم دعم الشيوخ ورؤساء العشائر، ومنهم آمرو سرايا أبو فراس الحمداني في نظام صدام والتي ضمت مجموعة من المقاتلين الايزيديين لمؤازة الجيش العراقي ، وذلك حسب مبدأ المنافسة الحزبية الضيقة لكسب الأصوات. كما تم تخصيص ميزانيات على هيئة رواتب أو نثريات وفق القوائم المقدمة من هؤلاء الوجهاء، لتخصيص رواتب لطواقم حمايات وهمية وغير موجودة على أرض الواقع، حيث تم تسجيلهم على ذمة هذا الشيخ أو ذاك. ومنهم من سجل أسماء ذويهم الذين يعيشون أصلاً في أوروبا برواتب وهمية. هذا بالإضافة إلى تعيينهم في مناصب لا يستحقونها .

وشاء القدر لمدينة التين المعروفة أن يجري عليها الاستفتاء مع المدن الكوردستانية الأخرى، وفق ما جاء في قانون إدارة الدولة بالمادة 58، ولاحقًا في الدستور العراقي وفق المادة 140، حيث ساهمت المدينة نفسها في عدم إسقاط الدستور في محافظة نينوى .لذا كان من الأولى بحكومة إقليم كوردستان أن تهتم بها من الناحية الخدمية والعمرانية، وخاصة في مجالات التعليم والصحة وتوفير مياه صالحة للشرب، بدلًا من التركيز على الأقطاب والوجهاء الذين أصبحوا، حسب آراء مواطني هذه المدينة المنكوبة من جوانب عديدة، رجال الأزمان والحكومات والأنظمة المتعاقبة على حساب الفقراء والمساكين المغلوبين على أمرهم.

لذا نرى أن المبالغ التي صُرفت في مثل هذه المجالات، كان من الممكن الاستفادة منها بشكل أفضل في مجالات أخرى، مثل الخدمات الضرورية، وكذلك لدعم جهاز أمني استخباراتي مشترك من الحزبين الكورديين لتوفير الأمن للمواطنين العزل، كما هو الحال في المناطق الأخرى من كوردستان، إلا إذا كان هناك تفضيل لمنطقة على أخرى . وبهذا أصبحت سنجار ضحية لقدرها المعروف، وهو إهمالها من قبل السلطات الكوردستانية، باعتبارها تابعة حتى الآن إداريًا إلى الحكومة المركزية، التي تعاني أيضًا من الاختراق الأمني في صفوف قواتها العسكرية والبوليسية وفي المرافق الأخرى وصولاً إلى الوزارات .

مع العلم أن كل الطواقم الإدارية في سنجار تم تعيينها من قبل السلطات الكوردستانية، حيث نعتقد أنه لو أرادوا ذلك لكان الأمر ممكنًا جدًا، ولما تمكن الإرهاب من التحرك بتلك السهولة، حيث قاموا بتفجير أربع شاحنات مفخخة في آن واحد، علمًا بأن حركة مثل تلك الشاحنات مشكوك فيها أصلاً، خاصة أنه لم يتم منذ فترة ليست بالقصيرة توزيع المواد الغذائية أو المنتجات النفطية، لذا نرى من الضروري جدًا مراعاة مثل هذه الأمور لتوفير الحماية اللازمة لتلك المنطقة الاستراتيجية، والتي بالتأكيد ليس من مصلحة الدول الإقليمية توسيع رقعة كوردستان، وتحديداً سوريا التي لا ترغب أيضًا بضم سنجار إلى كوردستان لأسباب

تتعلق بالوضع الداخلي لها، خاصة أن المنطقة محاذية لحدودها، وغالبية سكان مناطقها الحدودية من الكورد أيضًا. لذا كان من الضروري، حتى بعد تلك التفجيرات، تنظيم جهاز أمني مدعوم من السلطات الكوردستانية، مع توفير الحماية اللازمة للمواطنين، خوفًا من تكرار مثل تلك الحوادث المأساوية، مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب الخدمي، وإعادة إعمار ما دمره الإرهاب في العملية الأخيرة، والاهتمام بهؤلاء الأيتام الذين بلغ عددهم، حسب آخر التقديرات، أكثر من 350 يتيماً، مع توفير رواتب ثابتة لهم وللأرامل أيضًا مع أطفالهم الباقين. كذلك، إحياء مؤتمر إعمار سنجار المقترح من قبل حكومة إقليم كوردستان والذي تم تأجيله حينذاك قبل الحادث بفترة قصيرة، ومن ثم تأمين الطريق الوحيد الذي يربط باقي مناطق كوردستان بشنكال المنكوبة، لغرض إيصال المواد التموينية وتسهيل حركة المواطنين بين شنكال والمناطق الأخرى.

حرر في 2 سبتمبر/ أيلول 2007 - المانيا

داعش[30] والإبادة الجماعية للإيزيديين[31]

ما تعرّض له الإيزيديون جراء احتلال الموصل ومناطق سهل نينوى كُلها تقريباً كان حملةً شرسة من قوى الظلام، وفي العقد الثاني من الألفية الثالثة، لأن غالبية مناطق سكنى الإيزيديين وزبدة هذه المناطق: قضاء شنكال وقصبتي بعشيقة وبحزاني، تعرّضت إلى التهجير القسري بسبب الوضع الأمني في المنطقة كلها، تاركين كُلّ ما يملكون للدواعش وغيرهم. مُنيَ الإيزيديون بخسائر طائلة طالت البنية التحتية لبعض المناطق، وخاصة في بعشيقة وبحزاني، وتعرضت المئات من المعامل الإنتاجية والمشاريع الكبيرة لأهالي المنطقة إلى الخراب والدمار والنهب. هذا ناهيك عن تعرّض شنكال للقتل والخطف الجماعي للنساء والأطفال والشيوخ، وهو أمر لم يحصل له

---

[30] يمتد تاريخ تنظيم الدولة الاسلامية في العراق الى عام 2003 حيث قام ابو مصعب الزرقاوي بتأسيس ما عرف حينها بتنظيم "الجهاد والتوحيد"، وفي أواخر عام 2011 تم الاعلان عن تشكيل جبهة النصرة لاهل الشام، وهي فرع تنظيم القاعدة في سوريا. وقد اعلن عن قيام "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في التاسع من أبريل/ نيسان عام 2013، تحت قيادة أبي بكر البغدادي، الذي قام بدمج تنظيم "دولة العراق الإسلامية" مع "جبهة النصرة" السورية التابعة لتنظيم القاعدة ليصبح تنظيم"داعش "واحدة من اكبر الجماعات الارهابية الرئيسية التي تقوم بالقتل والدمار وينتشر بشكل رئيسي في العراق وسوريا وله فروع اخرى في جنوب اليمن وليبيا والصومال و سيناء ونيجريا وباكستان بالاضافة الى وجود تظيمات وخلايا نائمة في السعودية والاردن والكثير من البلدان الاسلامية وكونه تنظيماً جهادياً يضمّ في صفوفه عناصر من جنسيات مختلفة (السوريين والعراقيين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب المتحدّر معظمهم من شمال أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط وآسيا الجنوبية ومنطقة القوقاز.... الخ).

احكم داعش سيطرته على كل المناطق الممتدة من الحدود السورية العراقية حتى أطراف مدينة حلب شمالي البلاد، وسبق اعلان التنظيم عن دولته اجتياح وإحتلال ثاني أكبر مدن العراق، الموصل في 9 يونيو/حزيران 2014 ووصل التنظيم في زحفه إلى مسافة غير بعيدة عن العاصمة العراقية بغداد قبل أن توقفه الغارات الجوية الامريكية .

[31] ما ارتكبه تنظيم داعش ضد الإيزيديين في سنجار يوم 3 اغسطس 2014 يرقى الى درجة الابادة الجماعية حسب القانون الدولي وقد اعترفت دول عدة واقرت بعض المحاكم بان ماحدث هو جينوساید.

مثيل في التاريخ الحديث. كل هذا كان امتداداً لما حصل للإيزيديين من حملات الاضطهاد والإبادة الجماعية في الماضي البعيد، والتي تجاوز عددها السبعين حملة أو فرماناً، لهذا المُكون المغلوب على أمره والمتمسك بدينه وعاداته وتقاليده لا أكثر .

ربما يقول البعض إن الكثير من الطوائف والأقليات وحتى العشائر الكبيرة في العراق وبلدان أخرى كسوريا، على سبيل المثال لا الحصر، تعرّضوا إلى القتل والخطف بسبب هجمات داعش. لكن نرجع ونقول بأن الإيزيديين هُم أكثر المتضرّرين والخاسرين من حرب داعش في مناطق سكناهم في العراق وفي أطراف الموصل تحديداً، وللأسباب التالية:

- قتل أعداد كبيرة من الإيزيديين مقارنةً مع الكثافة السكانية لهم في العراق، والتي لا يتجاوز تعدادهم النصف مليون إلا بقليل.
- خطف وسبي نسائهم وبيعهنّ في أسواق النخاسة السيئة السمعة في الرقة السورية وربما في الموصل أيضاً، والتعامل معهنّ كزوجات أو جوارٍ للدواعش المتخلفين القادمين من بلدان أخرى متخلّفة. نعتقد أن مثل هذا السلوك والتصرف في القرن الواحد والعشرين غريب ولم يحصل مثله إلا في زمن الخلفاء المتخلفين والمتعصبين قبل مئات السنين أو ربما أكثر. هذا السلوك له تأثير نفسي كبير على أبناء هذا المكوّن الأصيل في العراق الفسيفسائي، والذين أصبحوا في حيرة من أمرهم وكيفية التصرف مع هذا الواقع المرير الذي حصل ويحصل وربما سيحصل الأسوأ في المستقبل .
- اختطاف الأطفال الأبرياء وتدريبهم في معسكرات لغسل الأدمغة وتعليمهم وتربيتهم على التطرّف بعد أن يتم إعلان إسلامهم المتطرّف. سيتم تدريبهم ليصبحوا فيما بعد جنوداً تحت الطلب واستغلالهم في مواجهة أبناء جلدتهم مرة أخرى. ربما يصبح البعض من هؤلاء الأطفال قادة أو أمراء لتنظيمات إسلامية متطرّفة سواء كانت داعش أو تنظيمًا آخر يأتي بعده تحت مسمى جديد. هذا

ما كانت تفعله إمبراطورية الرجل المريض (الدولة العثمانية) في تجنيد الأطفال ضمن معسكرات جيوشها مثل الإنكشاريين[32] وغيرهم.

نتيجة للأسباب الثلاثة أعلاه، هناك إجراء آخر يتعرض له الإيزيديون أو بالأحرى يلجؤون إليه بدافع طوعي وخوفاً على مستقبلهم الغامض في العراق، وهو الهجرة الجماعية بأعداد كبيرة وبشكل يومي. يخرجون من العراق بشتى الطرق الشرعية وغير الشرعية، قاصدين بلاد الغربة، تاركين خلفهم كل ما يملكون أو يبيعونه بأثمان بخسة، ربما لغير الإيزيديين في المستقبل. بالتأكيد، من بين المهاجرين كافة شرائح المجتمع الإيزيدي، من الأمراء والجيل الباقي منهم، وبعض الشيوخ والوجهاء أو أولادهم، ورؤساء العشائر، والكثير من المثقفين وأصحاب الكفاءات، وحتى من كانوا في المناصب العليا كالوزراء والنواب السابقين وأعضاء مجالس المحافظات الذين انتهت دوراتهم. هذا كله نابع من أزمة الثقة التي حصلت بين القيادة الكورد ستانية والإيزيديين بعد تعرّض شنكال إلى نكسة كبيرة لم يشهد لها مثيل في التاريخ الحديث. وكما أسلفنا، حدث شرخ كبير له تأثير على مستقبل هذا المكون الأصيل في بلده الأم وأرض أجداده، مما دفعهم إلى اتخاذ قرار الهجرة إلى أرض الله الواسعة، وخصوصاً الدول الأوروبية، حيث يشعرون بالأمان والعيش الكريم. بالتأكيد هم محقون في ذلك لما تعرضوا له في وطنهم.

الغريب في الأمر هو عدم وجود اهتمام من الجهات التي يُفترض أن تهتم بالهجرة والحد منها. هذه الجهات تشمل حكومة إقليم كوردستان وكذلك المجلس الروحاني أو اللجنة الاستشارية. كان من المفترض التحرك في مختلف الاتجاهات للوقوف على أسباب هذه الهجرة، وعقد اجتماعات دورية ومؤتمرات على مستوى أساتذة

[32] الإنكشارية من التركية العثمانية «يكٖيچرى» (وتعني: «الجنود الجدد»): Yeniçeri)، هي قوات مشاة وفرسان من النخبة بالجيش العثماني. وكان جيش الإنكشارية جيش الدولة الرسمي حتى إلغائه في (9 ذو القعدة 1241 هـ / 15 يونيو 1826 م) على يد السلطان العثماني محمود الثاني. شكل الإنكشارية الحرس الخاص للسلطان العثماني.

الجامعات لتشخيص الخلل أو الأسباب الواقعية ومحاولة معالجتها قدر الإمكان، بدلاً من السكوت شبه الدائم. وكأن الجهات الرسمية وغيرها راضية عما يحصل للإيزيديين من الهجرة الجماعية، والتي لها بالتأكيد تأثير سلبي ربما باتجاه آخر غير العنف، مثل الاندماج أو بالأحرى الانصهار في مجتمعات الدول الأوربية، وفي نهاية المطاف ستكون الإيزيدية كديانة هي الخاسر الأكبر في مُجمل ما حصل ويحصل وربما سيحصل للمجتمع الإيزيدي في المستقبل.

كلمة وتحية لأبطال جبل شنكال

في تسجيل صوتي فريد لقناة روداو الكوردستانية وربما قناة جرا أيضاً، وعلى لسان الشخصية الإيزيدية الشنكالية المعروفة قاسم ششو، لتوضيح الأسباب ووضع النقاط على الحروف لما حصل من الكارثة الإنسانية (الجينوسايد) بحق أهالي شنكال، أبطالها عصابات داعش المحسوبة على ما تسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام، كان الحديث واضحاً وصريحاً. منه الصامد لحد الآن مع العديد من زملائه النشامى الغيارى في جبل شنكال، منهم على سبيل المثال لا الحصر ابن أخيه العزيز حيدر قاسو، وكذلك الأخ والوزير السابق في الحكومة العراقية دخيل قاسم حسون وآخرون أعزاء ربما لا يقلون بدور البطولة عن غيرهم للدفاع عن المقدسات وأراضي وجبل شنكال محاولين وصامدين، ويأبون مغادرة الجبل إلى أن يتم تحرير كافة مناطق قضاء شنكال وعودة أهاليها النازحين الكرام إلى محل سكناهم. وحسب ما جاء على لسان الأخ قاسم ششو وهو ينادي الشباب الغيارى من بني جلدته الالتحاق بهم للدفاع عن التراب المقدس لأجدادهم، حيث ذكر أبو خالد بأن ما حصل في شنكال هو نتيجة السياسة الخاطئة للقائمين عليها ولبعض المسؤولين المتنفذين المتاجرين والملتهين بأشياء أخرى، حيث سموهم بالأسماء وهم بالتأكيد معروفون لدى أهالي شنكال، والذين لم يلتزموا بالمبادئ العليا كقادة للبيشمركة والأجهزة الأمنية وكمسؤولين حزبيين ومن الخط الأول، والذي كان الأولى بهم أن يدافعوا عن المواطنين الأبرياء بدمائهم، أو تبليغ أهالي القضاء بعدم إمكانية الدفاع عنهم، بغية قيام أهاليها بالتهيؤ للنزوح المسبق للأحداث وعدم وقوع الكارثة مثلما حصلت وراح ضحيتها الآلاف من القتلى واختطاف الآلاف من النساء والفتيات والأطفال. وخير مثال على ما حصل قبل أيام هو القتل الجماعي لكافة رجال القرية العزيزة كوجو[33] بعدد أكثر

[33] كوجو (بالكردية: كۆچۆ) هي قرية تقع في قضاء سنجار، جنوب جبال سنجار في محافظة نينوى في العراق. وتُعد من المناطق المتنازع عليها في شمال العراق ويقطنها الإيزيديون.

من 400 رجل، وخطف الباقين من النساء والأطفال والفتيات إلى جهات مجهولة في الموصل وتلعفر والبعاج وهم قرابة أكثر من 1000 نسمة. ومن الجدير بالذكر ولأول مرة وعلى لسان شخصية مثل قاسم ششو وهو محل الثقة والاعتماد أن يشيد بدور الإخوان الكورد من كوردستان تركيا وسوريا والمنضمين تحت لواء التنظيمات الحزبية المعروفة مثل PYD وجناحها العسكري YPG على سبيل المثال لا الحصر، والذين أبدوا المساعدة اللوجستية وربما القتالية أيضاً على تأمين الطرق أمام نزوح عشرات الآلاف من أهالي منطقة شنكال إلى إقليم كوردستان عبر الأراضي السورية والتي تحت سيطرتهم.

نعم، هؤلاء الأبطال الشنكاليون الرابضون والصامدون في جبل شنكال، دافعوا بجدارة عن أنفسهم وعوائلهم أمام أرتال الهمرات العسكرية والسيارات المُدرعة الداعشية والمُسلحة بالأسلحة الثقيلة، تَرِكة الوحدات العسكرية للجيش العراقي المهزوم أمام داعش ضمن جغرافية وحدود محافظة نينوى. هؤلاء الأبطال يدافعون لحد الآن بأسلحتهم المتواضعة وغنائم المهاجمين الداعشيين التي سيطروا عليها أثناء القتال معهم.

لذا، لا بُد من الافتخار نحن كأيزيديين بهؤلاء الناس الغيارى الأبطال الذين قاوموا بشكل أو بآخر، معاصرين ومواجهين الموت في غالبية أوقاتهم العصيبة، حيث تعتصر القلوب حُزناً لضحاياهم الأبطال من الشهداء الذين ضحوا بدمائهم الزكية دفاعاً عن المبادئ الأصيلة التي تتمتع بها أهلنا في شنكال، وهُم في الحقيقة معروفون على مرّ التاريخ أثناء تعرضهم إلى الفرمانات. آملين وبجهود الخيّرين فك الحصار عنهم عاجلاً وإنقاذ ما يُمكن إنقاذه، مُطالبين بتأمين الحماية الدولية بأسرع وقت ممكن لأبناء

اكتسبت القرية اهتمامًا دوليًا في عام 2014 بسبب الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية بحق الإيزيديين.

الأقليات عامةً في العراق وخصوصاً الإيزيديين في قضاء شنكال، مثلما يحصل في الكثير من الدول التي تحصل فيها العنف وتحت حماية المجتمع الدولي وفق القوانين المرعية. وفي حالة تعذر ذلك، نأمل من الدول الراعية لحقوق الإنسان إمكانية إعطاء وفتح باب اللجوء الإنساني للمُكون الإيزيدي بغية الحصول على ملاذ آمن في الكثير من الدول الأوروبية وأمريكا وأستراليا ونيوزيلندا، ومن الدول الراعية لحقوق الإنسان بعيداً عن التكفيريين أمثال داعش وباقي المنظمات الإرهابية الذين لا دين لهم ولا ضمير.

حرر في 20 اغسطس/ آب 2014

المكون الإيزيدي المتضرر الاكبر من داعش

الكُل يتذكر سقوط الموصل بيد داعش بعد التعاون الملحوظ من الخلايا النائمة لبعض التنظيمات السياسية والعسكرية المتحالفة معهم في المدينة، ولا سيما أن بداية السقوط كانت من حي 17 تموز المعروف مسبقاً بأنه معقل الضباط العسكريين للنظام السابق. هؤلاء، للأسف، قدموا المساعدات اللوجستية لسيطرة داعش على الموصل، ربما انتقاماً لسوء تصرف الحكومة المركزية والمحلية أيضاً، واتباعها سياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع الكثير من الملفات العالقة في المحافظات ذات الغالبية السنية ومطالب المتظاهرين فيها على مدى قرابة ثلاث سنوات، ومنها محافظة نينوى بالطبع. لكن للأسف، مثل هذا التصرف كان أقبح من الحل وأدى إلى انقلاب السحر على الساحر، مما كانت النتيجة انهيار المنظومة العسكرية في كافة المناطق التابعة لمحافظة نينوى وسقوط الأسلحة المتطورة للفرق العسكرية العراقية بيد أشرس منظمة إرهابية، لتُصبح الحاكم الفعلي للمنطقة.

بعد أحداث الموصل وصدور بعض التصريحات الرسمية من الحكومة المركزية واتهام بعض الجهات المسؤولة الكوردستانية بالتواطؤ، كانت هناك بالتأكيد تصريحات مضادة من الجهات المسؤولة أيضاً في إقليم كوردستان للرد على الاتهام. وقد أكدوا، أي المسؤولين في الإقليم، أنهم أبلغوا القيادة العراقية قبل أشهر من سقوط الموصل، ولا سيما شخص المالكي نفسه، بخطورة الوضع في المحافظة. وكذلك أكدت الحكومة المحلية في نينوى أيضاً، وعلى لسان المحافظ، أنها أوصلت الرسالة إلى القيادات الأمنية حول خطورة نفس الموضوع.

طالما كانت كل هذه التوقعات حول خطورة داعش على محافظة نينوى بشكل عام قد سبقت الأحداث بأشهر!!! لماذا لم تكن هناك توقعات بشأن ما سيحدث لشنكال وللأقليات عامةً من الإيزيديين والمسيحيين والشبك والكاكائيين في أطراف الموصل؟ أم أن في الأمر شيئًا ما؟ حيث يُقال الآن، وليس على لسان الأقليات فحسب، وإنما

هنالك الكثير من الآراء التي تشير إلى أنهم أصبحوا ضحية لتخطيط مسبق يهدف إلى جر القوى الدولية، وخاصة أمريكا، إلى المنطقة والدفاع عن الإقليم والمصالح الدولية، والحصول على ما يمكن من الدعم العسكري واللوجستي على أرض الواقع، كما حصل ويحصل الآن .

المكون الإيزيدي هو الأكثر تضرراً جراء الأحداث الأخيرة، حيث ما حصل في شنكال من القتل، التهجير القسري، إعدام خيرة الشباب وشيوخ العشائر، اختطاف النساء والأطفال، سبي الفتيات وأسلمتهن ومن ثم بيعهن في الأسواق بأثمان بخسة، تفخيخ الأجساد البشرية وتفجيرها في المراقد الإيزيدية المقدسة، وتدمير ونهب أموال أهاليها في مركز قضاء شنكال والنواحي والمجمعات السكنية والقرى التابعة للقضاء. وبالطبع حصل كل هذا بعد تورط وربما تخاذل بعض المسؤولين المناطقيين الأمنيين والحزبيين وانسحابهم المسبق من المنطقة دون قتال أو الدفاع عن المواطنين العزل، ثم تعاون غالبية أبناء العشائر السنية المحاذية، والتي كانت تتمتع بعلاقات اجتماعية مع الإيزيديين. وهذا ما نأسف عليه حقاً، ليحدث ما حدث من كارثة إنسانية لهذا المكون المغلوب على أمره في الكثير من الأوقات .

ويجب ألا ننسى أن استمرار الأحداث حتى الآن وبقاء الكثير من المناطق الإيزيدية وبقية الأقليات تحت رحمة داعش، يجعل الأمر وكأن اللعبة وحركة أحجار الشطرنج أصبحت خارج سلطة الإقليم والقوات العراقية وبأيدي المستشارين العسكريين الأمريكيين. عدم تحرك قوات البيشمركة إلا بإيعاز منهم، أو انتظارهم الدعم الجوي للطيران الأمريكي للتدخل، جعل الأقليات للأسف الضحية المستمرة. وذلك بسبب تعرض هذه المناطق، وخاصة قصبتي بعشيقة وبحزاني وهما مكان تواجد رجال الدين الايزيدي وخاصة القوالين وبقية مناطق الأقليات من الأقضية والنواحي التابعة لمحافظة نينوى، إلى النهب المستمر وتدمير البنية التحتية لهم، بما في ذلك المعامل والمنشآت المحلية المعروفة بإنتاج الكثير من المنتجات التي كانت تغطي الأسواق المحلية الكورد ستانية. لذلك أصبح أهاليها المتضررين أكثر مادياً، وهو ما لا يمكن

تعويضه بشكل عادل، إلا إذا قررت اللجنة الدولية المنبثقة من مفوضية حقوق الإنسان التدخل.

واعترفت بحجم الكارثة الإنسانية وتدمير البنى التحتية واعتبار ما حصل هو (جينوسايد) بحق الإيزيديين خاصةً وبقية الأقليات بشكل عام. المفوضية، وبعد اجتماعها في مدينة جنيف السويسرية مؤخراً وحضور وفد أيزيدي من لجنة إغاثة شنكال في أوروبا وإلقاء كلمة قصيرة من قبل الدكتور ميرزا دنايي بمطالب الإيزيديين من المجتمع الدولي، هذا ما نأمله من الجهات المعنية ذات العلاقة للتحرك والضغط المستمر لإيجاد منطقة آمنة ومنزوعة السلاح للهلال الممتد من شنكال مروراً بتلكيف وصولاً إلى الحمدانية والنمرود، حيث يقطن غالبية أبناء الأقليات، ومن ثم تعويض المتضررين من الشهداء والأحياء من هذه الكارثة الإنسانية التي حلّت بالضحايا من المكونات الصغيرة.

حرر في 4 سبتمبر/ ايلول 2014 -دهوك

مأساة نازحي شنكال في عيون زائرين أجانب

بعد ارتكاب داعش جريمة الإبادة الجماعية ضد الإيزيديين في سنجار ونزوح جُلّ أهاليها الذي قُدِّر بأكثر من 300 ألف نازح، تشتتوا في إقليم كوردستان من زاخو إلى بنجوين على الحدود الإيرانية، منهم من بقي في معسكر نوروز في كوردستان سوريا. هذا ناهيك عن الذين عبروا الحدود من الإقليم إلى كوردستان تركيا، سواء بطريقة شرعية أو بطرق غير شرعية، آملين الحصول على الرعاية والمساعدة الدولية خارج موطن أجدادهم بعد فقدان الثقة بالعيش في بلدهم إثر ما حصل في شنكال بعد انسحاب قوات البيشمركة بإيعاز من المسؤولين الكبار وترك الأهالي العُزّل لمصيرهم المحتوم والمجهول، وهو ما وصل إلى ما هو عليه الآن، وهذا ما نأسف عليه. نعم، فقدوا الثقة بالجميع وهم مهددون بين الفينة والأخرى من التنظيمات الإسلامية المتشددة وبشكل مستمر تحت يافطة "الله أكبر" للقتل والذبح وسبي النساء والفتيات.

بالتأكيد بعد هذا النزوح الجماعي غير المسبوق، وقعت حكومة إقليم كوردستان والحكومة المحلية في دهوك، بالذات، في حيرة من أمرهما، وذلك لبقاء الغالبية منهم في الحدود الإدارية لمحافظة دهوك، بحكم القرب من باقي أبناء جلدتهم من المكون الإيزيدي في قضاء الشيخان ومجمعي خانك وشاريا وقرى الهويرية في محافظة دهوك. نعم، إجراءات الاحتواء من الحكومة كانت صعبة في البداية ولحد الآن، طبعاً. حيث لا يزال الوضع الإنساني لهم صعباً للغاية من خلال المشاهدات الميدانية لأماكن تواجدهم في الهياكل والأماكن المهجورة والمدارس، وكذلك المخيمات الوقتية المعمولة بها حالياً في مناطق متفرقة من المحافظة. نعم، هذا الوضع المأساوي أثار حفيظة أحد الناشطين (ملحم خلف، لبناني الأصل) في مفوضية حقوق الإنسان في جنيف، ومع صحفيين اثنين من أصول أمريكية أرادوا رؤية الواقع المأساوي للنازحين الشنكاليين. وأثناء مرافقتنا مع الوفد الزائر إلى بعض مناطق تواجد المهجرين داخل

محافظة دهوك، ومنها الهياكل المتروكة وعلوة المُخّضر القديمة ضمن القاطع رقم (1) والذي يشرف عليه الأخ جهور سليمان بحكم مسؤوليته الطوعية التابعة للدائرة التي يعمل فيها، وبعد زيارتهم المخيم الموجود في مجمع خانك، بلغ حجم التأثير على وجوههم أقصى الدرجات وفاق التصور، بحيث لم يتحملوا مواصلة الرحلة. ليبدؤوا باتصالاتهم العاجلة بالجهات المعنية ذات العلاقة ليقولوا بالحرف الواحد: (لا بد من إجراء فوري والضغط على الأمم المتحدة لإصدار قرار عاجل بالمساعدة الفورية وضرورة تأمين الحماية الدولية وعدم انتظار إجراءات لجنة التحقق الدولية من مفوضية حقوق الإنسان في جنيف، والتي من وجهة نظرهم بأن العملية ستطول لأشهر، وفصل الشتاء قادم في العراق مما سيحل كارثة أخرى على هذا المكون المغلوب على أمره). هذا الوفد الزائر هو بعينه الذي سبق وأن اطلع وأخذ المعلومات من جهات عدة عن بُعد، لكن رؤية الواقع بعيونهم هو الأهم لتسجيل وتصوير ما سيحدث أمام أعينهم بغية التحرُّك الجدي ووصول الحقائق إلى الجهات المعنية ذات العلاقة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وإيصال مطالب النازحين، والتي اقتصرت منذ البداية على إيجاد ملاذ آمن يتمثل بالحماية الدولية للمناطق التي تتواجد فيها الأقليات، أو فتح باب الهجرة إلى الدول الأوروبية والأمريكية وأستراليا، والذي يتمتع الإنسان فيه بحقوق المواطنة والأمن والاستقرار، بعيداً عن تعرضه في بلده إلى الويلات وحملات الاضطهاد من القتل المستمر أمام أنظار القائمين والمتسلطين في مناطقهم، ليصبحوا لقمة سائغة نتيجة للسياسات الخاطئة للسلطات المتعاقبة في العراق عامة، غير قادرين على حماية الأقليات أو سن مشاريع قوانين ربما تتعارض مع القوانين المرعية المعمول بها وفق الشريعة الإسلامية.

حرر في 8 سبتمبر/ أيلول 2014 - دهوك

النازحون الإيزيديون والمساعدات الإنسانية

الحديث عن المساعدات الإنسانية بعد نزوح أهالي شنكال الجماعي والمأساوي الذي عُرِض على شاشات التلفزة المحلية والعالمية، والذي هزّ الضمير الإنساني الحيّ بالتعاطف مع الحدث الفريد من نوعه بعد الرحلة القاسية مع الطبيعة في عزّ الصيف العراقي. هُم، أي أهالي شنكال، فرّوا تاركين وراءهم كل ما يملكون لإنقاذ أنفسهم، وهناك مَن تركوا فلذات أكبادهم من المعوقين وآباءهم وأجدادهم الكبار في السن لمصيرهم المحتوم، والذين لم يتمكنوا من المشي على الأقدام في ظروف قاسية خلال الرحلة الطويلة التي استغرقت أيامًا معدودة عبر الحدود السورية وفي المناطق الخاضعة للتنظيمات الكوردية المحسوبة على حزب العمال الكورد ستاني، الذين قدموا المساعدات اللوجستية لتأمين طرق فرارهم من شنكال، وهُم مشكورون بالتأكيد على مثل هذه المساعدة الإنسانية الفريدة من نوعها. ومن ثم بدأ النازحون بالدخول إلى الأراضي الخاضعة لسلطة القوات الكورد ستانية لإقليم كوردستان العراق.

نعم، الحديث عن المساعدات الإنسانية يجب أن يبدأ من مواطني إقليم كوردستان. هنا لا نرغب بالحديث عما قُدِمَ من قبل حكومة إقليم كوردستان لأنها مُلزمة كطرف رسمي ومسؤول لتقديم ما يُمكن تقديمه. نود أن نُشيد بدور الأهالي من أبناء محافظة دهوك وقضاء زاخو وباقي المناطق الكورد ستانية حتى الحدود الإيرانية، عن استقبالهم اللامحدود وبحفاوة لتقديم كل ما يساعد النازحين من الماء والغذاء وكل المستلزمات الضرورية. هؤلاء أثبتوا أنهم أهلٌ للأزمات والمصاعب، وهم مستمرون حتى الآن بتقديم ما يمكن تقديمه لإخوانهم النازحين الشنكاليين. وهذه لم تكن المرة الأولى للقيام بمثل هذا الدور، حيث كلنا نتذكر دور الأهالي أنفسهم حينما قدموا، وعلى شكل طوابير، للتبرع بدمائهم لضحايا كارثة كر عزير وسيبا شيخدري عام 2007.

هنا نود أن نُشيد بدور أحد المواطنين من أهالي زاخو وهو الأخ نيجيرفان رمضان عيسى، على سبيل المثال طبعاً لا الحصر، لأنهم في الحقيقة كثر قدموا المساعدات. ولأن قصة هذا المواطن مستوحاة من تلفزيون روداو ومن خلال تقرير للإعلامي المُبدع بركات عيسى، والذي بثه بشكل مفصل عن دوره في إيواء أكثر من 800 عائلة نازحة من شنكال لمساعدتهم بالخيم والأرزاق والماء منذ البداية، ومشروعه الخاص مستمر لحد الآن. لذا، لا بُد من تقديم الشكر والعرفان لمثل هذه الشخصية، وبالتأكيد لكل الذين أبدوا المساعدة من أمثاله، وهُم محل التقدير والاحترام لدى الإيزيديين.

في مجال المساعدة الإنسانية الفورية بعد النزوح، رأينا أنه لا بُد من الإشادة بالدور الذي قام به رجل الأعمال الإيزيدي (علي يزدين)، وعلى سبيل المثال أيضاً لا الحصر، حيث قدم الكثير من خلال عمل مطابخ ميدانية عملاقة أمام منزله في مجمع خانك لإطعام القادمين وهُم بالآلاف طبعاً، وعبر تشكيل فريق طوعي من أقاربه لتقديم المساعدة. هذا ناهيك عن تحضير مكائن لخياطة ملابس الأطفال والنساء من النازحين، وجُل العمل على حسابه الخاص، وهذا ما يُشكر عليه على مثل هذا العمل الإنساني الفريد من نوعه أيضاً.

فيما يخصُّ جمع التبرُّعات والمساعدات الطوعية من الخارج ومن قبل الجالية الإيزيدية في ألمانيا وباقي الدول الأوروبية وحتى أمريكا، هؤلاء أيضاً كانوا السباقين في المساعدة. وفي مختلف المدن التابعة لتلك الدول، ومن خلال فرق (كروبات) طوعية، قاموا بجمع المبالغ النقدية وإرسالها إلى حيث النازحين من خلال وسطاء أو حتى جلب تلك المبالغ من قبل بعض المتبرعين أنفسهم، والذين حضروا إلى هنا على حسابهم الخاص لتوزيعها وتوثيقها، ثم تسجيلها وفق قوائم بأسماء الذين يستلمون المساعدات. كنا نأمل أن يكون التوزيع عبر مكتب منظّم لا بالشكل الذي تَمَّ، بغية إيصال المساعدة لأكبر قدر ممكن من النازحين. وكنا نأمل أيضاً أن يتم تخصيص جُزء من هذه التبرعات لغرض إيصالها إلى الكثير من العوائل العالقة والتي أبَت لحد الآن

ترك الجبل في شنكال، وكذلك المقاتلين الصامدين والمدافعين الأمناء عن الأرض والعَرض، حيث هؤلاء تعهدوا على أنفسهم ومن خلال الكثير من المنابر والمكالمات الهاتفية والقنوات التلفزيونية بالدفاع حتى الموت عن شنكال الجريحة.

طالما نحن ما زلنا في صدد الحديث عن موضوع المساعدات أيضاً، نرى أنه لا بُد من الإشادة وقول كلمة مفعمة بالشكر وبالغ التقدير للفريق الأكثر تنظيماً منذ بداية الأزمة في مجمع شاريا، والذين تطوعوا وبذلوا جهوداً استثنائيةً في تقديم المساعدات الوافدة إليهم من مختلف الجهات التنظيمية وغيرها إلى إحدى قاعات لالش في المجمع، حيث مقر عملهم. يتم التوزيع بشكل منظّم ووفق برنامج مُعِد من قبلهم. هذا الفريق المكون من أساتذة جامعيين وناشطين في مجالات أخرى، وهم الأساتذة د. سعيد خديدة، والصحفي المعروف خدر دوملي، والحقوقي سعود مصطو، والأستاذ جتو مراد كشتو، والأستاذ جعفر سمو، ورجل الدين شرو إبراهيم كشتو، والأعزاء النقيب ريبين شيخ علو، شفان سليمان، كريت نمر، دلكش سليم، آزاد شيخ مراد، كمال بسو، مصطو ميرزو، بايز خلات، نذير ماني، عرفان لؤي، كمال حميد، جلال يزدين وآخرين أعزاء وإن لم نذكر أسماءهم. ومن الجدير بالذكر أن مدراء المدارس ومدرسيها ومعلميها يشاركون على شكل مجاميع في عمل المساعدات. وهنالك مجاميع على شكل كروبات في القرى داخل المجمع من المختارين وآخرين يساعدونهم في إيصال المساعدات إلى النازحين في أماكن تواجدهم. ويجب ألا ننسى دور مركز شرطة شاريا بكافة منتسبيها وبلدية شاريا أيضاً مع كوادرها في مساعدة الفريق الرئيسي للإغاثة. نعم، هؤلاء يستحقون الشكر والثناء والمكافأة المعنوية. وطبعا، الجهود مستمرة، لكن بحاجة إلى إعادة التنظيم، وذلك لالتزامات هذا الفريق الدراسية ونشاطاتهم الأخرى. حيث المعروف وضمن السياقات العالمية أن الفرق الطوعية للإغاثة ومساعدة اللاجئين يجب أن لا يتجاوز فترة عملهم الأسبوعين، وبعدها يتم تسجيل فرق العمل ومنهم غير المسجلين لدى الأمم المتحدة .

مهما تحدثنا عن الجهود الفردية للمساعدات في أزمة نازحي شنكال، نرى بأنه لا بد من التدخل الدولي الفوري والمستمر المتمثل بالأمم المتحدة لإغاثة النازحين الشنكاليين المتواجدين في الحدود الإدارية لمحافظة دهوك خاصة، وبالتأكيد باقي المحافظات الكوردستانية. حيث الوضع لا يتحمل المزيد من المعاناة بعد ترك ديارهم في الأحداث الأخيرة وتعرضهم لحملة جينوسايد منظّمة لم يسبق لها مثيل في التاريخ المعاصر، ونحن في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين الألفية الثالثة. هذا ما نأمل من الجهات المعنية ذات العلاقة.

حرر في 11 سبتمبر/ أيلول 2014 – دهوك

الظهير القوي للقائد (قاسم ششو)

بعد استباحة داعش لشنكال وما حصل من التواطؤ والتخاذل من قبل بعض القادة الميدانيين الكبار الذين كانوا أصحاب السلطة المطلقة فيها، كانت النتيجة والمصيبة الكبرى على رؤوس المغلوبين على أمرهم من المكون الإيزيدي، فتشتتوا في إقليم كوردستان من زاخو على الحدود التركية السورية إلى بنجوين ورانية على الحدود الإيرانية. هذا ناهيك عن الذين قرروا البقاء في كامب نوروز في سوريا قبل عبورهم إلى إقليم كوردستان، وكذلك الذين اجتازوا الحدود التركية بطرق غير شرعية، والكثير منهم عن طريق أطراف سياسية لأغراض وأهداف معروفة.

خلال هذه الفترة كثُر الحديث عن الشخصية الإيزيدية التي أصبحت معروفة أكثر من ذي قبل، إنه قاسم ششو، الذي عمل في تنظيمات الحزب الديمقراطي الكوردستاني وشغل عضواً عاملاً في فرع سنجار للحزب المذكور بعد سقوط بغداد بفترة ولحين سقوط شنكال وسيطرة داعش على المنطقة بأسرها. هذا الرجل، رغم عدم إنكاره الانتماء الحزبي حتى الآن، إلا أنه ومن خلال الكثير من أحاديثه المرئية والمسموعة وربما المكتوبة، وعلى لسانه ومن قبل الآخرين المقربين منه، يؤكد أن كل ما يُعمل مع رفاقه الآخرين من الدفاع عن شنكال ومقدساتها هو بدافع من الإيزيدياتي لا أكثر. وهو أيضاً، وبعد المقابلة مع السيد رئيس إقليم كوردستان مؤخراً حول إمكانية دعم قوات حماية شنكال، لم يغير موقفه أثناء مقابلة خاصة مع مراسل تلفزيون روداو في الجبل، حيث ردّد بأن لا سلطة فوق قوات حماية شنكال الآن والتي تقود كل العمليات العسكرية الدفاعية والهجومية على قوات الدولة الإسلامية، ليؤكد أن كل الحديث عن المصير سيكون بعد تحرير شنكال بإذن الله.

الأخ قاسم ششو ليس هو الوحيد الذي قاوم ويقاوم حتى الآن. صحيح أن صيته ذاع منذ البداية، ولم يكن الرجل مقصّراً في واجبه، لكن هناك الكثير من المقاتلين الذين قرّروا البقاء والصمود في ذلك الجبل الشامخ (الصديق الوفي جداً للإيزيديين في شنكال

بشكل دائم). هؤلاء الشنكاليون الصامدون يمتازون بكل صفات الرجولة والقيادة الميدانية والتضحية من أجل المبادئ العليا لخدمة الإيزيدياتي. نعم، من أوائل الذين رافقوا الجبل ومزار شرف الدين مع رفاقه الآخرين من فدائيي المقدّسات والأرض، هو القائد الميداني الشاب حيدر قاسو ششو، الذي رفض أن ينعم بكل ما لذ وطاب في بلده الثاني، وهو يحمل الجنسية الألمانية منذ أمد طويل. إحدى الجرائد الألمانية المعروفة كتبت عنه وعن الآخرين الذين يحملون جنسية بلدهم ودورهم الآن في ميادين القتال في جبل شنكال. حيدر شغل عضوية الجمعية الوطنية العراقية (البرلمان العراقي لاحقاً) بعد سقوط النظام في 2003، وهو أيضاً عضو في المجلس المركزي للاتحاد الوطني الكوردستاني لدورتين متتاليتين حتى الآن. رغم انتمائه الحزبي، إلا أن الرجل لم يتحدث بالحزبية أبداً مع كافة وسائل الإعلام، بل يؤكد أن موقفهم في جبل شنكال هو الدفاع والقتال والتضحية تحت مسمى قوات حماية شنكال. هذه القوات تتكون من مجاميع إيزيدية طوعية أخذت على عاتقها الدفاع عن الأرض والمقدسات ومحاولة الضغط المستمر لتحرير المختطفين والمختطفات. في البداية، كان حيدر يدعو الشباب الشنكاليين باستمرار للانضمام إليهم لتوسيع قاعدة القوات الخاصة بالحماية والدفاع عن شنكال وتحريرها من دنس الغزاة الداعشيين. لذا، نرى أن هناك مجاميع أخرى كثيرة بأسماء مقدّسة تدافع حتى الآن تحت إمرة وقيادة شخصيات أثبتت وجودها بحضورها الفوري بعد الأحداث إلى المناطق الساخنة في جبل شنكال. منهم داود شيخ جندي شيخ كالو، الذي أثبت وجوده ربما بدلالتين: أولهما امتداد لدور أجداده المدافعين عن الإيزيدياتي، وثانيهما وفاءً لأصوات ناخبيه الذين أدلوا له في صناديق الاقتراع أثناء انتخابات مجلس محافظة نينوى، حيث حصد غالبية أصوات تنظيماته للاتحاد الوطني وربما أصوات أخرى كثيرة من الناخبين الإيزيديين في شنكال.

ويجب ألا ننسى مشاركة العديد من الشخصيات الذين قادوا مجموعات، منهم الأخ خيري حسن شنكالي، والأخ خيري شيخ خدر، الذي للأسف الشديد استشهد قبل أيام

قليلة وهو في المواقع الأمامية لميدان القتال مع الإرهابيين. هذا الرجل الذي استشهد من أجل شنكال دافع وهاجم بشراسة في الطرف الآخر من الجبل مع مجموعته التي قادها بِرجولة شهد لها الكثيرون، مُخلِّفين في صفوف الأعداء الأشرار العديد من القتلى والجرحى والخسائر المادية الأخرى. وهناك أسماء أخرى لا يقل دورها عن زملائهم الآخرين الذين قادوا مجاميع قتالية، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر المقاتل قاسم دربو ومروان إلياس بدل وقاسم رشو وآخرون لا تسعف الذاكرة حتى نشير إليهم. هؤلاء جميعاً ومجاميع أخرى وأسماء برزت في ميدان المعارك للدفاع عن قُدسية الجبل والأرض في شنكال (ربما البعض منها مدعوم من الأحزاب الكوردستانية، حيث الدفاع وتحرير شنكال وباقي المناطق الكوردستانية هي من صلب واجباتهم ومسؤولياتهم. تواجدوا في الجبل حتى يقولوا بأنهم موجودون فقط، لأنهم وحسب ما يُقال على لسان قيادة قوات حماية شنكال لم يشاركوا حتى الآن في العمليات الفعلية التي تخوضها المجاميع الطوعية التي ذكرناها). نعم، هؤلاء جميعاً، أقصد المجاميع القتالية التي شُكِّلت بعد الأحداث والتي أخذت على عاتقها، وتعهّدت أمام الكُل ومن على شاشات التلفزة المحلية والعالمية على أن يكونوا جنوداً أوفياء للقتال لحين تحرير شنكال. إنهم هؤلاء بالتأكيد كانوا وسيكونون الظهير القوي لقاسم ششو ولقوات حماية شنكال، والذي نأمل أن تكون هذه القوات موحّدة المواقف مع بعضهم البعض، وسهامهم موجهة في عيون الأعداء لا في عيون بعضهم البعض، كي تكون ضرباتهم قاتلة ومدمرة لطرد المحتلين وتحرير كل بُقعة من شنكال الحبيبة.

حرر في 24 اكتوبر/ تشرين الأول 2014

شنكال وكوبانى[34] في ميزان إقليم كوردستان

أولاً: لنبدأ من كوباني، تلك المدينة الكوردستانية السورية على الحدود المباشرة مع تركيا. هي مقاطعة أو كانتون، تحيط بها المئات من القرى الكوردية التابعة لمحافظة حلب، العاصمة الاقتصادية لسوريا قبل تعرُّضها للدمار. حصلت كوباني، المقاطعة أو الكانتون، على نوع من الإدارة المحلية أو الحُكم الذاتي بعد الأحداث في سوريا وشمولها بجزء من الربيع العربي. تعرضت هذه المدينة مؤخراً إلى هجمة شرسة من داعش (دولة الخلافة الإسلامية)، كادت أن تسقط المدينة بأسرها بيد هذه المنظّمة الإرهابية، والتي باتت تُهدّد حدود بعض الدول الإقليمية، وبسطت سُلطتها على العديد من المناطق والمدن الكبيرة في العراق وسوريا. امتداد سُلطة داعش وتوسع نفوذها أثار حفيظة المجتمع الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، ربما بعد شعورهم بخطورة الإرهاب على مصالحهم ودولهم ورعاياهم في المنطقة. لذا، قبل تدخلها المباشر في كوباني، سبقتها بالضربات القاتلة في مخمور وكوير القريبتين من أربيل، مما جعل تقدم داعش يُراوح مكانه بل يتراجع في الكثير من المواقع المهمة بعد الضربات الموجعة وهجوم البيشمركة عليها، بعد استعادة معنوياتهم من الحرب مع، أو على، داعش. بعد أزمة كوباني، استجاب التحالف الدولي، الذي شُكّل مؤخراً من أكثر من 60 دولة لمحاربة الإرهاب بشكل عام وفي العراق وسوريا بشكل خاص. كوباني كانت إحدى محطات الضربات الجوية للتحالف، بعد مناشدة القيادة الكوردستانية، وفي مقدمتها رئاسة الإقليم (حسب ما جاء وقيل على لسان المعنيين في الإقليم). حيث طلب السيد رئيس إقليم كوردستان من التحالف الدولي إنقاذ هذه المدينة الكوردستانية المسالمة التي تعرضت لأشرس هجمة بربرية من دولة الخلافة الإسلامية، تنظيم داعش الإرهابي.عدا هذا الموقف، طلب السيد مسعود البارزاني من

[34] نشأت المدينة الحالية عام 1892، عندما اتصلت أحياء قريتي "كانيا كردا وكانيا مرشد" ببعضهما، وكوباني هي مركز ناحية مركز عين العرب في منطقة عين العرب. تقع على بعد 30 كيلومترًا شرقي نهر الفرات وحوالي 150 كيلومترًا شمال شرق حلب.

البرلمان الكورد ستاني المصادقة على قرار بإرسال قوات من البيشمركة [35]والأسلحة إلى كوباني. هذا بالتأكيد كان بعد التنسيق المباشر وغير المباشر مع قوات التحالف والحكومة التركية، التي هي معنية أكثر بالمساعدة عبر أراضيها. يجب ألا ننسى تفاعل الشعب الكورد ستاني مع ما حدث في كوباني ليقوم بدوره وموقفه القومي والإنساني اللامحدود للدفاع عنها والقيام بمختلف الفعاليات والمظاهرات والاعتصامات في مختلف دول العالم وإيصال قضيتها إلى المحافل الدولية، ناهيك عن دور الإعلام الكورد ستاني الموجه وشبه المستقل للتفاعل والتركيز على الحدث بشكل مفرط ومستمر حتى الآن.

ثانياً: شنكال الحضارة، وما حصل في 3/آب/2014 من أحداث لا يمكن نسيانها على مر التاريخ المعاصر. قرأنا التاريخ كثيراً، وسمعنا كثيراً من الحكايات على لسان المعمرين بأن المكون الإيزيدي تعرض لأكثر من 72 حملة إبادة جماعية (جينوسايد) خلال تاريخه الطويل، مع المقاومة الفاعلة والصامتة والتمسك الدائم بديانته المسالمة، في كل ما هو مدون كميثولوجيا. هذا التعرض المستمر ربما لسبب بسيط، وهو عدم ترك دينهم باعتبارهم غير منتمين إلى قافلة الديانات السماوية وليسوا أصحاب أحد الكتب المقدسة من وجهة نظر الآخرين الذين يأتون دائماً بحملاتهم تحت راية الفاتحين للديار الأخرى. ما حصل في شنكال قد فاق التصور والعقل، حتى صرنا نصدق وبشكل قاطع أن كل ما تعرض له المكون الإيزيدي في الماضي البعيد ربما كان أبشع من ذلك. وها قد عاد التاريخ نفسه، لكن في الربع الأول من الألفية الثالثة. وللأسف، هذا ما لا يتصوره أو يصدقه كل عقل أو دين أو إنسانية أو مجتمع. وبعد

[35] البيشمركة أو رسمياً قوات البيشمركة الكوردية هي قوات عسكرية والمصطلح الذي يستخدمه الأكراد للإشارة إلى المقاتلين الكرد. حرفيًا المصطلح يعني «الذين يواجهون الموت» ومن الناحية اللغوية تتكون التسمية من كلمتين، «بيش» وتعني أمام و«مرك» تعني الموت وهو تحدي الموت، وهي الان تابعة للقوات العراقية المسلحة.

نزوح جل أهالي شنكال إلى إقليم كوردستان، كان العدد مفاجئاً بالنسبة لحكومة الإقليم، التي قامت بالدور المفروض على عاتقها، لكنها لم تتمكن من الاستيعاب الكامل لمثل هذا العدد الضخم. بعد النزوح، ولنفس السبب، التهديد بالقتل، نزحت غالبية المواطنين من المكونات (المسيحية والشبك والكاكائيين وباقي الإيزيديين) من غالبية المناطق في أطراف نينوى، حيث ما حصل في شنكال من الرعب والخوف والقتل الجماعي والذبح بالسيوف للناس العزل والخطف الجماعي وسبي النساء، كان كافياً لنزوح كل الأقليات. لذا، وللأمانة، نقول بأن أهالي كافة مناطق إقليم كوردستان، من زاخو إلى بنجوين، مروراً بمراكز المحافظات دهوك ــ أربيل ــ السليمانية، لم يقصّروا في الواجب الإنساني تجاه هذه الكارثة التي حلت بالإيزيديين بالدرجة الأساس وبباقي المكونات العراقية الذين اضطروا للهجرة وترك ديارهم.

ثالثاً: ـ فارق الوقت بين الكارثتين "الهجومين" (شنكال وكوباني) لم يكن كبيراً. الأحداث كلها، ومع استمراريتها، لم تتجاوز لحد الآن مائة يوم. طبعاً حينما حصل ما حصل لشنكال، كان هنالك تعاطف غير محدود من أهالي كوباني وباقي مناطق كوردستان سوريا، وخاصة المناطق القريبة من الحدود العراقية السورية القريبة من جغرافية شنكال. ويأوي معسكر أو كمب نوروز لحد الآن الكثير من العوائل الشنكالية، هذا ناهيك عن مساعدتهم اللامحدودة لوجستياً عبر القنوات التي فتحها أنصار التنظيمات الكوردستانية السورية بجناحيها السياسي والعسكري لإيصالهم إلى مناطق إقليم كوردستان العراق. وبعد تعرُّض كوباني لتلك الهجمة الشرسة من دولة الخرافة الإسلامية، والتعرض مستمر لحد الآن طبعاً، تعاطف أهالي شنكال المهجّرين كلهم في الشتات مع الذي حدث لإخوانهم في كوباني بحيث أثر عليهم الحدث لكي ينسى البعض الكثير من معاناتهم. ويجب ألا ننسى أن شنكال وكوباني لهما مشتركات كثيرة من ناحية الانتماء للوطن كوردستان، واللغة المشتركة، والحضارة المشتركة، والإنسانية المشتركة، وكذلك حتى العدو الذي هاجم الاثنين فهو واحد ومشترك. لذا من الطبيعي أن يكون هنالك تعاطف وتفاعل مشترك وقوي مع المعاناة المشتركة. وفي تصوري، لو

كان هنالك مجال لتطوع الكثير من أهالي شنكال والذهاب إلى أرض المعركة للدفاع والقتال من أجل كوباني، هذا إذا لم تكن هنالك مشاركة فعلية من المقاتلين الذين تطوعوا وتدربوا في معسكرات التدريب ضمن قوات حماية الشعب، الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي.

رابعاً: بالتأكيد، الحدثان الهامان المؤلمان اللذان تعرض فيهما أهالي شنكال وكوباني إلى مأساة حقيقية وحملة إبادة جماعية (جينوسايد)، خاصة في شنكال بعد القتل والخطف بالآلاف وسبي النساء بأعداد كبيرة، كانا محل اهتمام الشعب الكوردستاني بشكل عام، والمواطنين من المنطقتين وباقي المناطق. وكل ما تم من اهتمام كوردستاني، سواء من الجهات الرسمية الحكومية والحزبية أو التغطية الإعلامية الكوردستانية الحزبية وغير الحزبية (شبه المستقلة) للحدثين، كان أيضاً محل اهتمام وانتقاد في بعض الأحيان من قبل الكثير من أبناء الكورد الكوبانيين وحتى أبناء شنكال وباقي المناطق ذات الغالبية الإيزيدية. وللأمانة، نقول إن هناك الكثير من الآراء والطروحات من أبناء المكون الإيزيدي الذين يقولون بصريح العبارة إن الاهتمام الكوردستاني الرسمي وبالمستويات العالية، بما يشمل رأس الهرم الإقليمي، بالحدث الكوباني فاق اهتمامها بما حصل من أحداث في شنكال الإيزيديين. لأن الشنكاليين قدموا تضحيات كثيرة تجاوزت الخمسة آلاف قتيل ومخطوف ومخطوفة حتى الآن، وخاصة سبي النساء الإيزيديات وبيعهن في أسواق النخاسة في العراق والدول الإقليمية. هذا ناهيك عن تدمير البنية التحتية للقضاء بالكامل وغالبية الإيزيديين. لذا، فإن الآراء في الشارع الإيزيدي، وخاصة بين الشنكاليين، تقول إن أحداث شنكال كانت ولا تزال تتطلب المزيد من الاهتمام من القيادات الكوردستانية العليا، سواء الحكوميين أو الحزبيين. وهناك انتقادات صريحة وواضحة من قبل الإيزيديين لحركة التغيير بقيادة نوشيروان مصطفى، بأن اهتمامهم بالحدث كان دون المستوى المطلوب، كونهم مشاركين الآن في الحكومة وكان بإمكانهم تقديم الكثير من أجل الإيزيديين وما حصل لشنكال من مأساة وجينوسايد. نأمل أن تكون الانتقادات

الموضوعية دائماً محل اهتمام المعنيين من حكومتنا وقيادتنا الكوردستانية، لأنها بالتأكيد ستكون الملاذ الآمن للمغضوبين على أمرهم من الأقليات، حيث باتوا في خطر في ظل الظروف الحالية التي باتت تنتشر فيها موجة التيارات المتطرفة والمتشددة في الكثير من الدول العربية الإقليمية، ومن يعلم، ربما ستكون هناك خطورة على مصيرهم حتى في الدول الأوروبية.

حرر في 3 نزفمبر/ تشرين الثاني 2014

قوة حماية شنكال والقوات الأخرى

كَثُرَ الحديثُ في الأيام القليلة الماضية عن اعتقال السيد حيدر ششو، قائد قوة حماية شنكال، من قبل الأجهزة الأمنية الكورد ستانية، تحديداً في الحدود الإدارية لمحافظة دهوك. طبعاً، طال الحديث من خلال الحملات المساندة له في صفحات التواصل الاجتماعي، وكذلك من خلال بعض المظاهرات والاعتصامات داخل الإقليم وخارجه، تحديداً في ألمانيا، البلد الذي منح جنسيته لقائد قوة حماية شنكال وفق الضوابط وللكثير من الإيزيديين والمكونات الأخرى.

هنا لا أودُّ أن أمدح هذه الشخصية الإيزيدية، والتي سبق وأن تطرقنا إلى دوره في مقال خاص تحت عنوان (الظهير القوي لقاسم ششو). نعم، إنه نجل الأخ الأكبر لقاسم ششو، الذي رفض الخضوع للحملة الداعشية على شنكال بعد 2014/8/3، ليقاوم مع مجموعة صغيرة منذ البداية في مزار شرف الدين المقدس لدى أهالي قضاء شنكال خاصةً والإيزيديين عامةً ضد زمرة ما تُسمى بالدولة الإسلامية. ولم تتمكن أفراد تلك الزمرة التكفيرية من الوصول إلى جبل شنكال الأشم من الجبهة التي قاومتها هذه القوة وجبهات أخرى قادها أناس آخرون وإيزيديون أيضاً، وبمساندة بعض العمليات العسكرية الجوية من قبل طيران الجيش العراقي في تلك الفترة العصيبة. وكنا على علم بذلك، والكثير من الإيزيديين وغيرهم، بتلك المقاومة الشرسة، وقدموا ضحايا من الشهداء والجرحى ميدانياً.

حتى لا نطيل على القراء الأعزاء، ولا نبتعد عن لُب الموضوع، كلنا نعلم أنه قبل حوالي عقد من الزمن أو ربما أكثر أو أقل بأشهر قليلة، كانت هناك حكومتان في الإقليم: واحدة في السليمانية برئاسة الدكتور برهم صالح، والأخرى في أربيل بقيادة السيد نيجيرفان بارزاني. وبعد سقوط بغداد والأوضاع التي مرت بها العراق، توصلت

القيادة الكوردستانية إلى قناعة بتوحيد الإدارتين، حيث اقتضت المصلحة الكوردستانية العليا ذلك، ربما للاستفادة من تجربة العراق بعد التغيير لتطوير تجربة كوردستان. لكن للأسف، ونقولها بكل صراحة، إن التوحيد لم ولن يشمل الأجهزة الأمنية، حيث احتفظ الحزبان بنفوذهما في الأجهزة الأمنية مثل الآسايش والمخابرات وربما الشرطة وأجهزة أخرى. هذا ناهيك عن قوات البيشمركة، التي استُحدثت لها وزارة باسم البيشمركة منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم بعد إجراء الانتخابات وتشكيل أول حكومة كوردستانية عام 1992. صحيح أن هناك بعض الأفواج والألوية المشتركة على مستوى الحزبين والخاضعة لسلطة الوزارة المعنية في العديد من المناطق الكوردستانية، لكن هناك قوات تحت رقم 70 خاصة بالاتحاد الوطني الكوردستاني وربما قوات أخرى بأسماء معينة. وكذلك هناك قوات تحت رقم 80 وبالتأكيد مع قوات أخرى خاصة بالديمقراطي الكوردستاني وتحت مسميات أخرى أيضاً. (هذا ناهيك عن الحمايات بواقع أفواج خاصة للسيد رئيس الإقليم ولشخصيات كوردستانية أخرى كانوا في مواقع المسؤولية في الحكومة العراقية، وهذه الحمايات تابعة للقوات العراقية أو على الأقل تخصيصاتهم المالية من المركز). نعتقد أن كل هذه القوات بتسميات الأرقام والأسماء الأخرى والحمايات الخاصة هي غير خاضعة لا لسيطرة الحكومة الكوردستانية ولا حتى وزارة البيشمركة حصراً، والتي - أي الوزارة- أصبحت في حيرة من أمرها حول كيفية توحيد مثل هذه القوات الخاصة بالأحزاب والشخصيات الكوردستانية.

ما الضير في وجود قوة صغيرة تحت قيادة إيزيدية ومحسوبة على الأحزاب نفسها؟ حيث إن المنضوين ضمن هذه القوة، وأكثر من 50% منهم محسوبون بشكل أو بآخر على الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وذلك على لسان قائد القوة نفسه المعتقل حالياً. ومن المؤكد أن الباقين منهم محسوبون على الطرف الآخر من المعادلة

السياسية الكوردستانية. وأخيراً، أعتقد أنه كان بالإمكان، وبالأساليب الدبلوماسية الذكية، تسخير مثل هذه القوة لخدمة المناطق المستقطعة من أرض كوردستان الأم، ومنها شنكال، ضد عصابات الدولة الإسلامية لتحرير باقي مناطق شنكال وحتى المناطق الإيزيدية الأخرى، التي لا تزال خاضعة حتى الآن لسلطة داعش ضمن الحدود الإدارية لمحافظة نينوى.

حرر في 11 أبريل/ نيسان 2015

شنكال وبعشيقة وتواجد القوات العسكرية الغريبة

حزب العمال الكوردستاني[36] وقواته العسكرية، كانت ورقة سياسية منذ تأسيسه، ودعمه في سوريا، وتدريب قواته العسكرية في سهل البقاع اللبناني تحت الحماية السورية، حينما كانت مناطق من لبنان تحت (الاحتلال السوري) بعد دخولها إبان الحرب الأهلية، نعم هذه الورقة أي حزب العمال استخدمت ولا تزال تستخدم مرّة إقليمياً وربّما أخرى دولياً ضد تركيا. بالطبع تواجد أنصار أو حتى القوات العسكرية لحزب العمال الكوردستاني في العراق ليست وليدة اليوم، وإنما كانت منذ زمن النظام السابق، وخير مثال على ذلك تواجد الأنصار لهذا الحزب حينذاك وبشكل رسمي في مخيم أو كمب في ناحية أتروش، ثم نُقِلوا إلى قضاء مخمور وهم هناك لحد الآن، وكان لهم دور بارز في القتال ضد داعش والدفاع عن مناطق تواجدهم، لذا انتشرت تنظيمات هذا الحزب منذ تلك الفترة في الكثير من المناطق ولا سيما الكوردستانية. ويجب ألا ننسى أن مناطق شنكال كانت أراضٍ خصبة لمثل ذلك النشاط، حتى تم تأسيس تنظيم سياسي مناطقي أو ربّما أكثر من تنظيم خلال تلك الفترة الطويلة، هنا أقصد منذ بداية التواجد السياسي لهذا الحزب وصولاً إلى كارثة شنكال في 3/ آب/ 2014 بعد الانسحاب التكتيكي أو بالأحرى ترك شنكال التراث لقمة سائغة في أفواه الإرهاب الداعشي، علماً كُل القيادات الكوردستانية، لم تتنازل عن شنكال وأخواتها من المناطق المستقطعة خلال فترة النضال وأثناء المفاوضات بينها وبين الحكومات العراقية المتعاقبة. لذا وبعد جينوسايد الإيزيدية أن يتم استغلال الفرصة والفراغ الذي حصل بعد انسحاب قوات البيشمه ركه من شنكال ومن قبل القوات العسكرية لحزب العُمال الكوردستاني للدفاع عن (بقايا) شنكال ومحاولاتهم الجدّية لفتح

[36] تأسس حزب العمال الكردستاني "بي كي كي" عام 1978 بخلفية ماركسية لينينية، بهدف تأسيس دولة كردية في جنوب شرق تركيا، يصنف الحزب من قبل الاتحاد الأوروبي وتركيا والولايات المتحدة على أنه فصيل إرهابي. ويشن منذ العام 1984 الكفاح المسلح ضد الدولة التركية. واصبح للحزب اجنحة وفروع في كوردستان العراق وسوريا وايران واغلب مناطق تواجد الكورد.

وتأمين ممرات آمنة من جبل شنكال باتجاه الحدود السورية (روج آفا) المُحرّرة تحت سُلطة حزب الاتحاد الديمقراطي بقيادة صالح مُسلم، ومن ثم عبور غالبيتهم نهر دِجلة باتجاه إقليم كوردستان مع بقاء بضعة آلاف منهم وتحديداً في كمب نوروز في سوريا المحرّرة، كُل الذين استقروا في إقليم كوردستان والغالبية منهم تم إيواؤهم في مخيمات تنقصهم أبسط مستلزمات الحياة اليومية والاعتيادية. وفق مبدأ التنافس الحزبي الكوردستاني غير الطبيعي، وأحياناً كثيرة على حساب المواطن العادي ومنه الإيزيدي المغلوب على أمره، لذا جاء اهتمام حزب العمال والاتحاد الديمقراطي في سوريا قبل وخلال جرائم داعش شنكال ولحد الآن اهتماماً جدياً وربّما لغرض في نفس يعقوب بالتأكيد حصل خلال هذا الاهتمام بعض السلبيات وفق السلوك والتصرّف غير المقبول من قبل قوات حزب العمال الكوردستاني لدى البعض من الشنكاليين. كُل هذا التعامل أو التدخّل في شؤون شنكال من قبل حزب العمال وقواته كان محل امتعاض وعدم رضا وانتقاد مستمر من قبل السُلطات الكوردستانية التي حكمت المنطقة منذ سقوط بغداد عام 2003، رغم بقائها تحت رحمة المادة 140 الدستورية العراقية وعدم حسم عائدية هذه المنطقة ومناطق أخرى للمكونات العراقية والكوردستانية في سهل نينوى حتى الآن.

أما عن تواجد قوات حزب آزادي الإيراني مؤخراً ومساندتها ربما بشكل غير فعّال مع قوات البيشمركة المشتركة والخاصة بالحزبين الرئيسيين الاتحاد الوطني والديمقراطي الكوردستاني. كان هذا التواجد محل استغراب أهالي المنطقة نفسها قبل غيرهم من أبناء سهل نينوى. جُلّ أهالي المنطقة عرفوا بتواجد مثل هذه القوات مؤخراً بعد السماح لهم بالذهاب إلى داخل بعشيقة وبحزاني، لتفقد ومشاهدة الدمار أو الخراب الذي طال الناحية، حيثُ بِحَق لو أخذنا بنظر الاعتبار الثروة الزراعية المتمثّلة بأشجار الزيتون المحروقة واليابسة نتيجة عدم الاهتمام والري لأكثر من سنتين، كذلك الثروة الحيوانية والمعامل الإنتاجية والدكاكين. هذا ناهيك عن حجم الأضرار بالدور السكنية. نعم، لو أخذنا الكُل في نظر الاعتبار، فإن نسبة الدمار والخراب طالت أو تجاوزت السبعين بالمئة (70%). نعم، البعشيقيون والبحزانيون تفاجؤوا بوجود قوات

غريبة أخذت حيزاً أو أحياء في مدينتهم بعد التحرير لغرض حماية المنطقة، لكنهم تفاجؤوا أيضاً بعدما قيل أو نُشِرَ على لسان أهالي تلك الأحياء التي تحت سلطة قوات حزب آزادي الإيراني بأنهم تجاوزوا على ممتلكات المواطنين الباقية في دورهم بعد داعش، حتى قيل بأنهم قاموا بكسر الأثاث في البيوت واستخدامه وقوداً أو حطباً للتدفئة في الليالي الباردة. هذا ما نأسف عليه. لذا ارتأينا أن نجري مقارنة بين هاتين القوتين العسكريتين: حزب العمال الكوردستاني والاتحاد الديمقراطي في شنكال، والقوات التابعة لحزب آزادي - إيران.

- قوات حزب العمال والاتحاد الديمقراطي تدخلت لمساعدة أهالي شنكال بعد الكارثة في 3/ آب في جبل شنكال والمناطق الأخرى بشكل طوعي، حيث تمكنوا من فتح ممرات آمنة مع (روج آفا) في سوريا، ثم إلى إقليم كوردستان .
- قوات حزب آزادي – إيران، شاركت بشكل هامشي مع قوات البيشمركة في تحرير بعشيقة، لكنها عبثت بالمنازل ومستلزماتها من بقايا داعش في بعشيقة وبحزاني .
- قوات حزب العمال، وفق سلوك وتصرف إنقاذ أهالي شنكال، كانت محل ترحيب من بعض أهالي شنكال .
- قوات حزب آزادي - إيران، وفق السلوك والتصرف العبثي بممتلكات المواطنين البعشيقيين، كانت محل عدم رضا وانتقاد وامتعاض ورفض أهلي لمثل هذا التواجد .
- تواجد قوات حزب العمال (البككه) والاتحاد الديمقراطي (اليبكه) في شنكال، والمشاركة في رفع معنويات الباقين حتى الآن في جبل شنكال ومساعدتهم قدر الإمكان، رغم وجود بعض السلبيات في السلوك والتصرف من وجهة نظر البعض القليل من الأهالي في مناطق شنكال، كان التواجد بشكل عام محل امتعاض وانتقاد السلطة الكوردستانية (الحزب الديمقراطي الكوردستاني) في شنكال حتى الآن، ربما هذا التواجد له تأثير على مصالحها الإقليمية ومع تركيا .

- في حين أن مشاركة قوات آزادي - إيران في بعشيقة، كانت بالتنسيق بينها وبين القوة المتنفذة في المنطقة (قوات الحزب الديمقراطي الكوردستاني) الذين جاؤوا معهم، ربما بدون علم الآخرين، حيث لم يعلم بها أهالي المنطقة إلا بعد الدخول إلى بعشيقة بعد التحرير، وهذا أيضاً ربما تماشياً مع المصالح الإقليمية باتجاه روج هلات.

القوتان اللتان أشرنا إليهما في مقالنا غريبتان عن العراق وكوردستان العراق أيضاً، وتواجدهما في المناطق ذات الغالبية الإيزيدية بالتأكيد لأغراض مصالحية للقوى السياسية والدول الإقليمية في المنطقة لتنفيذ أجندات سياسية تتعلق بهم، حيث ليس للإيزيدية فيها لا ناقة ولا جمل، بل وربما المكون الإيزيدي هو الخاسر الأكبر من هذه العملية السياسية. لذا نعتقد بأن بعد رحيل داعش من محافظة نينوى وتنظيف مناطق سهل نينوى المكوناتي (الإيزيديين والمسيحيين والشبك والتركمان الشيعة) من آثار هذا التنظيم الإرهابي المسموم، فإن المنطقة بحاجة ماسة إلى رسم خارطة طريق بعيداً عن التدخلات والصراعات الحزبية غير الطبيعية وغير الشريفة. ونقول بأن المنطقة، بدءاً من قرية كوجو والحاتمية في قضاء شنكال مروراً بالتركمان الشيعة في قضاء تلعفر والمسيحيين والإيزيديين والشبك في قضاء تلكيف والشيخان وبعشيقة والحمدانية، وصولاً إلى مناطق الكاكائيين في منطقة النمرود وأطراف مخمور، نعم هذا الهلال المكوناتي بحاجة إلى الحماية الدولية بغية حماية هذه المكونات الصغيرة في العراق الفسيفسائي من التطاول عليهم من قبل التنظيمات الإرهابية المتطرفة مستقبلاً بعد داعش. وإلا، في تصوري، سيكون مصير مثل هذه المكونات هو الهجرة الجماعية، وسيتم تفريغ العراق ذات التعدد القومي والمذهبي من هذه الورود الفواحة التي تتعطر بها حدائق العراق الديمقراطي التعددي الجديد.

حرر في 16 ديسمبر/ كانون الأول 2016 – المانيا

الإيزيديون ومؤامرة (العاصفة السوداء)

قبل أن ننتقد أو نشجب أو نستنكر أو حتى نرفض ما جاء في فيلم العاصفة السوداء، يجب أن نتذكر أن مثل هذه العواصف مرت على الإيزيدية كثيراً، بعضها كان انتقامياً وأتى من الغرباء الذين يجهلون ماهية الإيزيدية. نعم، لا بد أن نوجه النقد إلى أصحاب الدار القائمين على الإيزيدياتي من القياديين، وخاصة الروحانيين، الدنيويين، السياسيين، المثقفين، وحتى الاجتماعيين وغيرهم، لعدم الاتفاق حتى الآن على نظام أو آلية يتم من خلالها تنظيم كافة الأمور الدينية والدنيوية. نظام ينبثق منه لجان متخصصة تتعامل مع كل صغيرة وكبيرة حسب الاختصاص، لتجنب الوقوع في أخطاء قاتلة مثلما واجهناها وربما لأكثر من مرة، وآخرها أثناء عرض فيلم العاصفة السوداء. بعد انتهاء العمل فيه، ادعى القائمون على الفيلم أنهم عرضوا السيناريو والفكرة على اللالشيين وبعض الروحانيين، وكأن هؤلاء متخصصون في دهاليز وكواليس الفن السابع (السينما).

لو نظرنا حسب ما قيل، وهنالك من يؤكد أن جهات عدة شاركت وساهمت على مستوى دول أو شخصيات دولية من أجل وصول الفيلم إلى مراحله النهائية ليتم عرضه في مهرجان دهوك الرابع السينمائي المنعقد من 9 ــ 16/ 9/ 2016، قبل الانطلاق إلى مهرجانات أخرى متخصصة. كان الهدف من ذلك محاولة من القائمين عليه الحصول على جوائز وتكريمات خاصة، ربما لأحسن سيناريو أو مخرج أو ممثل، ولكن على حساب مكون أصيل من الفسيفساء العراقي أو شريحة معينة من هذا المكون، ألا وهي "الناجيات" من قبضة داعش بعد الأزمة التي عصفت بالإيزيدية في قلب كثافتها السكانية والتراثية المتمثلة ب"شنكال" وجبلها الأشم بعد اليوم المشؤوم 3/ آب/ 2014.

إذاً، المساهمون الثلاثة (التمويل والإنتاج والإخراج) في هذا الفيلم. لنبدأ بالتعليق على الإخراج العراقي الكورد ستاني الدهوكي والمخرج المبدع "حسين حسن". هذا

"الحسين" كان مبدعاً منذ بداياته، وعرفناه في بداية التسعينيات بعد الانتفاضة، وبعد افتتاح محطات تلفزة محلية في دهوك منها "كه لي كوردستان – شعب كوردستان". ساهم الأخير في تقمّص شخصية كارتونية باسم "خرو" والتي أصبحت معروفة على مستوى دهوك وضواحيها حينذاك، حيث أحبها الكبار قبل الصغار. هذا ناهيك عن معروفيته ومشهوريته، وأقصد شخص المخرج حسين لدى الكثير من الإيزيديين، حينما أخرج الأغنية المعروفة "به يتا لالش" بعد الاتفاق بينه كمخرج والشاعر المعروف "أديب جلكي" كاتب كلمات الأغنية. لتُغنّى وبإبداع متميز لم يسبق له مثيل في لالش من قبل الفنان الشهير "حسن شريف"، وبلقطات مؤثرة ومقتبسة من التراث الإيزيدي الأصيل. أداء هذه الأغنية فاق التصور والإعجاب ليس لدى أبناء الإيزيدية فحسب، بل أُعجب بها الكثير والكثير من أبناء المنطقة من غير الإيزيديين، والتي حازت أيضاً جائزة أحسن أغنية في كوردستان ذلك العام. بالطبع الفضل في إخراج تلك الأغنية وبأسلوب رائع جداً يعود إلى مخرجها "حسين حسن"، حيث الأخير أطلع من خلال تلك الأغنية وربما في مجالات أخرى على التراث والفلكلور والعادات والتقاليد الإيزيدية عن قرب، بحيث عرف ماهية هذه الديانة. وكان من المفروض أن يكون متأنياً في الإقدام على أية خطوة أخرى، حتى يُحافظ على التقييم العالي الذي ناله بعد أغنية "به يتا لالش."

ربما يكون الأمر عادياً، حينما تجتمع أكثر من شخصية ومن أكثر من دولة، لإنجاز عمل ما، لا سيما إذا كان هذا العمل سينمائياً لتحقيق غاية أو هدف إيجابي لصالح أكثر من مجتمع. لكن! الذي يُثير الاستغراب فعلاً، حينما يكون هذا العمل له تأثير مباشر على مشاعر مكون معين، لا بل الإساءة أو تحريف العادات والتقاليد من أجل أهداف معينة. تَفرض على الفريق المشارك في الفيلم من قبل المغرضين أو "الممولين"، والذين ربما لهم شروط لتمرير أجندات سياسية، دينية، طائفية ومذهبية، مثلما بانت في لقطات من هذا العمل، فيما يخص الأمر بتجارة وبيع البنات الإيزيديات المختطفات وفي أسواق النخاسة السيئة الصيت من قبل رجل يرتدي ملابس مع

اليشماغ الأسود والعقال، والذي توحي الأوصاف بأنه من أبناء المكون الشيعي. هذا ما يثير الاستغراب فعلاً.

كما أسلفنا، فإن ثلاثية صناعة فيلم "العاصفة السوداء" التي تشمل التمويل القطري والإنتاج التركي وصولاً إلى "كسر الجوز" بأسنان عراقية كوردستانية دهوكية في الإخراج، مثل هذا الاتفاق زاد من شكوك أصحاب الشأن الإيزيدي، وخاصة بعد عرض لقطات مسيئة لا تتفق مع جوهر الديانة الإيزيدية كديانة وعاداتها وتقاليدها. هؤلاء للأسف قدَّموا أدواراً عن أبناء هذا المكون ما بين السيناريو الأول المُقدَّم إلى الجهات الرسمية، والذي أكدت وزارة الثقافة الكوردستانية على مستوى عالٍ من المسؤولية فيه، وبين السيناريو الذي تم تمثيله وعرضه مؤخراً. حتى الذين اطّلعوا عليه من اللالشيين "أصحاب الشأن الإيزيدي" أكدوا أن واقع الفيلم يختلف عن النص الذي قُدِّم لهم لقراءته وإبداء الرأي فيه، خصوصاً فيما يتعلق باللقطات الخاصة بالدين التي عُرضت في الفيلم. نعتقد أن الكثير من أبناء الديانة الإيزيدية يرون أن وراء هذا الفيلم أجندات خاصة بالممولين وربما المنتج أيضاً، لتمريرها عبر الوسيط المهم والقريب من الإيزيديين بإخراج مثل هذه "العاصفة السوداء" بعد الكارثة السوداء التي حلّت بأبناء هذا المكون المغلوب على أمره والمظلوم دائماً. ربما يكون ذلك انتقاماً لجهة معينة أو تصفية حسابات بين جهات متصارعة منذ الأزل. إذا كان الأمر كذلك، نرى ضرورة متابعة هذا الموضوع من قبل أصحاب الشأن الإيزيدي وعلى مستوى القيادة، لتشكيل فريق من المختصين بالمشاركة مع جهات قانونية، والاعتماد على الوثائق لمقارنة نصوص السيناريوين اللذين قُدِّما إلى وزارة الثقافة مع ما عُرِض على أعزائنا في لالش المركز أو حتى لالش المقدس.

حرر في 17 سبتمبر/ أيلول 2016 - قرية النصيرية

سنجار: الجرح الذي لا يندمل

يوم 3/ آب من كل عام، أصبح يوماً مأساوياً لأهالي شنكال وللإيزيدية قاطبة، لأن في هذا اليوم من عام 2014 تعرضت شنكال إلى جريمة الإبادة الجماعية، القتل والاغتصاب وسبي النساء وقتل الطفولة والشيخوخة، تم تدمير تاريخها وتراثها الجميل وفقدان أرشيفها الغني تحت أقدام المجرمين والمعتوهين من داعش بعد ترك الساحة لهم مفتوحة بالانسحاب التكتيكي من قبل القوات الكورد ستانية، حيث المنطقة كانت بأسرها تحت سيطرة الحكومة الكورد ستانية بعد سقوط بغداد من الناحية الأمنية والإدارية وحتى التربوية (هذا ما يجب التذكير به دائماً لمحاسبة المقصرين والمسببين في كارثة شنكال بغية تقديمهم إلى القضاء ومحاكمتهم محاكمة علنية أمام الرأي العام الكورد ستاني).

الإيزيديون وفي شنكال بالذات دفعوا ضريبة قصوى في عمليات احتلال داعش للعراق، عدا الأضرار المادية الجسيمة، تعرضوا إلى فقدان أكثر من ستة آلاف من أهاليها من الشيوخ والنساء وبناتها الجميلات وأطفالها، منهم من قُتل أو اغتُصب أو سُبي في الألفية الثالثة للميلاد، كانت المقابر الجماعية خير دليل على ذلك، هذا في شنكال، يجب ألا ننسى ما تعرضت له باقي مناطق الإيزيدية، ولا سيما بعشيقة وبحزاني إلى تدمير البنية التحتية لاقتصادها، بعد أن كانت تجهز أجزاءً من العراق وإقليم كوردستان قاطبة بالكثير من منتجاتها الغذائية المعروفة والمتميزة.
المتابع للأوضاع التي مرت بها شنكال وخاصة بعد 2003، وخضوع الكثير من المناطق المستقطعة ومنها شنكال طبعاً تحت رحمة المادة 58 من قانون إدارة الدولة في عهد بريمر ثم المادة 140 من الدستور العراقي والغنية عن التعريف في عدم التطبيق لحد الآن، نعم شنكال كانت تنزف منذ البداية من عدم الاهتمام بها من الناحية الخدمية، لتكون ضحية من ضحايا ازدواجية الإدارة بين حكومة المركز والإقليم. من الناحية

العملية كإدارة وأمن وآسايش وربما في الأخير من الناحية التربوية، أصبحت شنكال في حكم التابع لإقليم كوردستان، لكن الاهتمام بها كان دون المستوى المطلوب، حيث كانت معظم مناطق القضاء من النواحي والمجمعات السكنية تعاني من النقص في الماء الصالح للشرب كأبسط مستلزمات الحياة، هذا ناهيك عن الخدمات الأخرى مثل الكهرباء على سبيل المثال لا الحصر.

وحينما يتساءل المسؤول أو القيادي في أعلى المستويات في إقليم كوردستان عن ذلك، يسارع إلى تقديم الأعذار والحجج الواهية بعدم تقديم الخدمات، بحجة أن أمر القضاء غير محسوم حتى الآن، والقصد منه عدم تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي الدائم، والتي حسب اعتقادي لن تُطبق إلا بعد تعديل الدستور نفسه أو يصبح الأمر واقعاً. وطبعاً، عملياً، كانوا الآمرين والناهين في كل الأمور في مناطق شنكال وفي مناطق أخرى.

بعد الانسحاب الأمني والعسكري من قبل قوات البيشمركة، وحلول الكارثة ووقوع الآلاف من الأسرى والقتلى في شنكال ونزوح غالبية أهاليها، منهم من توجه إلى سوريا (روج ئافا) وتركيا، لكن غالبية الشنكاليين تم إيواؤهم في إقليم كوردستان، ولا سيما في مخيمات تم إنشاؤها من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول المانحة، أو في هياكل قيد الإنشاء حتى الآن، حيث يعيشون في حالة يُرثى لها، محرومين من أبسط مستلزمات الحياة العادية، وهم في حالة استنزاف دائم، على الأقل من الناحية المعنوية.

أما عن النزيف أو الاستنزاف السياسي إن صح التعبير فحدث ولا حرج، كلنا نعلم أنه أثناء وقوع الكارثة وبقاء غالبية الشنكاليين محصورين في الجبل والمناطق المحيطة به، كانت للقوات التابعة لحزب العمال الكوردستاني/ تركيا، وحزب الاتحاد الديمقراطي/ سوريا، ومن خلال خلاياهم السابقة في شنكال التي كانت تعمل بصمت وبعيدة عن الأضواء، كذلك دخول الجناح العسكري من الرجال والنساء لحزب الاتحاد الديمقراطي/ سوريا، دور بارز ومتميز ليتمكنوا عبر الحدود السورية من فتح

الحصار عن العوائل وتأمين طُرق ممهدة للنزوح من جبل شنكال ومجمعاته إلى الداخل السوري ومعسكراته، ثم إيصالهم إلى إقليم كوردستان عبر النقاط الحدودية المشتركة. كذلك بقاء الكثير من قواتهم في جبل شنكال بعد الفراغ الذي حصل وعدم وجود قوات البيشمركة، هؤلاء فعلاً ساندوا العوائل الباقية في الجبل والذين أبوا المغادرة والبقاء مع التمسك بالصديق الوفي (الجبل) والدفاع عن الأرض والشرف. لكن الظاهر أن كل الخدمات ومن كافة الجهات السياسية كانت وفق المبادئ الميكافيلية (الغايات التي تبرر الوسائل المتبعة لتحقيقها). لذا أثناء تحرير أجزاء من شنكال وعلى مرحلتين، حيث كانت الأخيرة مركز القضاء، شاركت القوات العسكرية التابعة لحزب العمال الكوردستاني/ تركيا وحزب الاتحاد الديمقراطي/ سوريا ومع قوات الاتحاد الوطني الكوردستاني بألويتها المشتركة والخاصة في العمليات العسكرية مع القوات العسكرية للحزب الديمقراطي الكوردستاني في تحرير شنكال. تمكنت قوات حزب العمال والاتحاد الديمقراطي من السيطرة على مناطق أو مواقع محددة في ناحية سنوني[37] وكذلك في مركز القضاء. أيضاً قدمت هذه القوات العديد من الضحايا من الشهداء والجرحى في العمليات العسكرية ومن جنسيات متعددة من تركيا وسوريا وحتى الشنكاليين الذين انضموا تحت لواء أحزابها، ربما عن قناعة تامة بالدفاع عن أرض وعرض شنكال بعد تخلي الآخرين عنهم، حيث أنشأوا مقبرة خاصة بهم على جبل شنكال، لتبقى في ذاكرة الأجيال القادمة بأن القابعين تحت التراب هم الذين دافعوا ببسالة وبشرف عن أراضي شنكال.

وكما أسلفنا وبعد تحرير أجزاء من شنكال ولمرحلتين، أرادت الجهة السياسية التي سبق وأن سحبت قواتها من شنكال قبل الكارثة، وبعدها حلت المصيبة الكبرى، أن تكون هي صاحبة النصر والسيطرة والإدارة مجدداً على جميع المناطق في الحدود

[37] سنوني هي بلدة عراقية ومركز لناحية الشمال، في قضاء سنجار في محافظة نينوى،تقع في شمال جبل سنجار وتعتبر من المناطق المتنازع عليها في العراق. سكانها من الإيزيديين حصريًا.

الإدارية لشنكال التي تم تحريرها حتى الآن. ولكن (لا تأتي الرياح بما تشتهي السفن)، وفي تصوري لا يمكن العودة إلى أمجاد ما قبل 3 آب، ليتم كالعادة حصد أصوات غالبية الناخبين في الانتخابات في شنكال لصالحهم وبالكثير من الطرق الديماغوجية. لذا، نرى أن أسلوب عرض العضلات وربما الأساليب الأخرى قائم، رغم الكارثة التي حلت على شنكال. هذا ما يلمسه الشنكاليون بين الفينة والأخرى، بتعرضهم إلى المساءلة الدائمة عن اتجاهاتهم وأفكارهم، والمفروض أن يكونوا أحراراً وفق قواعد الدستور العراقي وحتى مسودة دستور إقليم كوردستان. يجب ألا ننسى ما تم الترويج له مؤخراً حول موضوع ضرورة إخراج قوات حزب العمال الكوردستاني من شنكال وربما قوات أخرى محلية، وخاصة بالمكون الإيزيدي ومن قبل أهالي شنكال أنفسهم، وإلا سيتم التخلي عن المنطقة مجدداً ربما بالانسحاب الاستراتيجي هذه المرة للقوات الكوردستانية. وهذا ما يولد مخاوف جديدة لدى أبناء المكون الإيزيدي المغلوب على أمره، خوفاً من تعرضهم مرة أخرى إلى القتل الجماعي. لكن للأسف، ينسون أو يتناسون ولا يتمكنون من التصدي لتواجد قوات حزب العمال الكوردستاني من زاخو إلى قنديل، بل يتواجدون ضمن أكثرية جغرافية قضاء زاخو، وربما ما يعادل أكثر من نصفها على سبيل المثال لا الحصر. هذا ما تحدثت وتتحدث عنه تقارير المختصين من الصحفيين التي تم الإعلان عنها في قنوات تلفزيونية كوردستانية. حول هذا الموضوع ذي الصلة أيضاً، نشرت شائعات بأن هنالك ضغوطاً إقليمية في هذا المجال، وخاصة من تركيا، لإخراج قوات حزب العمال المناوئة للأتراك من منطقة شنكال لتحل محلها قاعدة عسكرية أخرى من الجيش التركي في إقليم كوردستان، بغية حماية المكون التركماني القاطنين غالبيتهم في الحدود الإدارية لقضاء تلعفر وأطراف الموصل أيضاً.

خلاصة القول:

كُل هذه الصراعات، وربما ستحدث المزيد، ومن أجل مصالح المتصارعين، لها تأثير مباشر على مستقبل شنكال، والمزيد من استنزاف طاقاتها. هذا خوفاً من حصول

صراع داخلي بين أبناء المكون نفسه، وهذا سيكون الأسوأ طبعاً ليستمر النزيف إلى ما لا نهاية. وفي نهاية المطاف، لها تأثير على استمرارية الهجرة إلى بلاد الشتات وضياع الكثير والكثير من مناطقها وأراضيها جنوب مركز القضاء باتجاه الجزيرة، وفق تغيير ديموغرافي جديد في المستقبل يتم الاتفاق عليه أو ربما تم الاتفاق عليه مسبقاً في المطابخ السياسية. هذا ما يتوقعه الكثير، وهذا ما نأسف عليه فعلاً.

حرر في 3 اغسطس/ أب 2016

(نادية مراد[38]) و(يزدا)[39] والخصوصية الإيزيدية

كثيرةٌ كانت المعاناة الإيزيدية خلال أحداث عَصَفَت بِكِيان هذا المُكون الميزوبوتامي الأصيل، منها قديمةٌ جداً، وهي حملات الجينوسايد (72) حملة تعرض لها أبناء الديانة الإيزيدية، كادت في الكثير من الحملات أن يتم إبادتهم عن بُكرة أبيهم، لكن إصرارهم، كفاحهم، دفاعهم المستميت عن دينهم ومقدساتهم ووجودهم، كانت وراء بقائهم وديمومتهم في أرض المعمورة. هذا ما قرأناه وسمعناه باستمرار، والأجيال قبلنا عن هذه (الفرمانات) ضد أجدادنا العِظام بُغية إبادتهم تحت ذرائع شتى، منها الكفر وعدم الخضوع أو إشهار إسلامهم حينذاك .

أما ما حَدَثَ للإيزيدية خلال العقدين الأول والثاني من الألفية الثالثة للميلاد، تحديداً ما حصل في مجمعي (سيبا شيخ خدرى وكرعزير) عام 2007 من حادثتي الانفجار المُروّعتين، أودى بحياة المئات من أبناء المكون الإيزيدي وجرح أضعاف أضعاف الموتى من الشيوخ والنساء والأطفال. وكذلك جينوسايد شنكال في 3/ 8/ 2014 المعروفة والسيئة الصيت، وما تعرض له أبناء هذا المكون المغلوب على أمره، من الاضطهاد، القتل الجماعي، سبي النساء، والبيع في أسواق نخاسة الألف الثالث الميلادي وعلى أيدي أشرس تنظيم إرهابي يقتل الناس تحت راية (الله أكبر ورسوله). هذا ما تنافيه كُل الشرائع السماوية وفق التصنيف اللاهوتي (ذات التعاليم والآيات المُنزَلة)، وكذلك الديانات غير السماوية أيضاً حسب رأي وتفسير الآخرين، حيث هؤلاء أيضاً يؤمنون

---

[38] نادية مراد باسي طه هي ناشطة إيزيدية عراقية من قرية كوجو في قضاء سنجار، أُخْتِيرَت في العام 2016 سفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة. حصلت على جائزة نوبل للسلام في 5 أكتوبر، 2018 وهي ناجية من براثن داعش وقتلت اغلب افراد عائلتها.

[39] يزدا: منظمة أيزيدية دولية غير ربحية هدفها الدفاع والدعوة إلى حماية حقوق الأنسان، مقرها في الولايات المتحدة ألأمريكية. تأسست في سنة 2014 كنتيجة لهجمة الأبادة الجماعية لداعش على الأيزيديين في منطقة سنجار في أغسطس اب 2014.

بالله الواحد الأحد سواء عن طريق وسيط بينهم وبين الله أو حتى بشكلٍ مباشر مثل الإيزيديين على سبيل المثال لا الحصر.

هذان الحدثان في عام 2007 و2014 أصبحا شاخصين، وأكبر دليل لأتباع المُكون الإيزيدي كي يكونوا على دراية تامة بتعرض الأسلاف إلى أبشع صنوف الاضطهاد والظلم والقتل والسبي. نعم، رأينا بأم الأعين ما تعرّض له بني جلدتنا خلال هاتين الحادثتين، وخاصة الكارثة الأخيرة في شنكال، بعد أن أصبحوا مواطنيها لقمة سائغة في أفواه وحوش القرن الواحد والعشرين من التنظيمات السلفية مثل القاعدة، وأكملها داعش بالقتل والاغتصاب وسبي وبيع الشنكاليات في أسواق النخاسة في الموصل العراقية والرقة السورية. بالتأكيد، كارثة شنكال الأخيرة كانت محطة مهمة في القتل الجماعي (جينوسايد) والاغتصاب الجماعي، لذا بدأ صداها يتعالى ومنحناها يرتفع باتجاه القمة في أوساط محلية عراقية مثل البرلمان، ثم إلى أوساط عالمية في أمريكا وعلى لسان رئيسها بعد البكاء والصراخ وطلب استغاثة النائبة فيان دخيل من أصحاب الضمائر الحية للاستجابة والدفاع عن بني جلدتها. كذلك، انتشرت معاناة الإيزيدية لتصبح قضية الساعة، وحدث الصحافة، وبشكل مستمر تقريباً على مدار العامين الماضيين، لتنتشر أيضاً على مستوى الدول الأوروبية وفي أروقة برلمانها المعروف حيث ازداد تعاطفهم بشكل ملحوظ مع المكونات الصغيرة في العراق من الإيزيديين والمسيحيين والصابئة والشبك والكاكئيين وحتى التركمان الشيعة أيضاً. هكذا بانت، طبعاً، من خلال تقديم مشاريع الحماية المستقبلية للمكونات أعلاه من قبل بعض الدول إلى الأمم المتحدة ومفوضيتها لحقوق الإنسان في جنيف. خلال هذه الأحداث وإلى الآن، ظهرت عدة نشاطات ومشاريع، منها فردية أحياناً، وجماعية منظمة أحياناً أخرى، تابعة وتحت لواء بعض الأحزاب تارةً، وخارجة عن سلطة واحتواء الأحزاب تارةً أخرى. فشلت بعض هذه المشاريع ولم تتمكن من إيصال الرسالة بسبب عدم الاتفاق وفق الأهواء والأمزجة والتدخلات الجانبية أحياناً،

ونجحت القليل من هذه المشاريع بعد الإيمان والاتفاق بين القائمين والمشرفين على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الإيزيدية أحياناً أخرى.

من بين المشاريع المهمة التي برزت في الميدان بعد تعرض الإيزيديين لحملة إبادة جماعية تحمل الرقم (74) بتاريخ 2014/8/3، المشروع الذي اتخذ طابعًا إيزيديًا بحتًا بعيدًا عن التدخلات الجانبية، خاصة الحزبية المحلية. وقد فوجئت العديد من الجهات الحزبية ذات الصلة بظهور هذا المشروع في المناطق الخاضعة لإدارتها وسلطتها. المشروع، الذي أطلقته منظمة (يزدا) بإشراف أو ربما إدارة عليا وطاقم أجنبي واضح وربما بدعم أكبر خلف الكواليس، جمع تحت لوائه عددًا كبيرًا من الكوادر والشباب الإيزيديين لتدريبهم وتهيئتهم لخدمة مجتمعهم. تم ذلك من خلال جمع معلومات دقيقة عن حجم الكارثة، بما في ذلك عدد القتلى (المقابر الجماعية) والأسرى من النساء والأطفال والشيوخ لدى داعش، بالإضافة إلى أعداد النازحين التي تجاوزت 400 ألف في المخيمات والهياكل والقرى والمجمعات والمدن، ومحاولة مساعدتهم عبر العديد من المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والدول الراعية لها. كما تعمل هذه المؤسسة مؤخرًا على تنفيذ مشاريع عديدة مثل بناء المدارس والمستوصفات وربما مشاريع أخرى في القرى والمجمعات المنكوبة في شنكال .

لقد أثمر هذا المشروع بروز نادية مراد كشخصية عالمية متميزة، حيث تم اختيارها من بين العديد لتصبح سفيرة النوايا الحسنة للأمم المتحدة، بعد ترشيحها سابقًا لنيل جائزة نوبل للسلام. كما حصلت على العديد من الجوائز والتكريمات، بالإضافة إلى استقبالها بحفاوة من قبل كبار الشخصيات العالمية ورؤساء الدول. هؤلاء بالتأكيد تعاطفوا مع قضية المكون الإيزيدي بشكل عام بعد تعرضهم للإبادة الجماعية على يد تنظيم داعش، وكذلك مع قضيتها الشخصية وما تعرضت له خلال فترة أسرها أو استعبادها وبيعها في أسواق داعش السيئة السمعة. أعتقد أن شجاعتها وجرأتها في سرد التفاصيل الدقيقة لما عانته من اغتصاب وحشي على يد عناصر دولة الخلافة

المزعومة في الألفية الثالثة، كانت السبب وراء اهتمام المجتمع الدولي وانتشار القضية الإيزيدية في المحافل الدولية، سواء في أمريكا أو أوروبا أو حتى الدول العربية.

منتصف الشهر الأخير من عام 2016 قرّر البرلمان الأوربي منح نادية مراد و صديقتها الناجية لمياء حجي جائزة زاخاروف[40] المعروفة بحرية الفكر وبالمهّمة والتي تلي أهميتها في المرتبة الثانية بعد جائزة نوبل، حيث مُنِحَ لحد الآن ومنذ عام 1988 للعديد من الشخصيات العالمية المؤثرة، كان نصيب الكورد من هذه الجائزة البرلمانية المعروفة ليلى زانا في تركيا. كان للإيزيديين في حفل التكريم حضور لا بأس به من المدعوين من قبل مؤسسة يزدا ومنظمة الجسر الجوي الألماني العراقي، والذين حضروا عن طريق العلاقات الشخصية من خلال ممثلي الأحزاب الكوردستانية في أوروبا (أقصد الإيزيديين)، عدا الكثير من أصحاب العلاقة من غير الإيزيديين ومن الإعلاميين، ناهيك عن حضور قناتي روداو وكوردستان 24 ونقل الوقائع بشكل مباشر واللقاء مع الذين حضروا ممن ادعوا الإنابة أو تمثيل سمو الأمير، وممثل الديانة الإيزيدية في حكومة الإقليم، والمفروض أن يكونوا مع الشمل الإيزيدي في مقر البرلمان الأوروبي، خاصة بعد حضور المُكرّمين (نادية ولمياء) حيث كانا برفقة رئيس البرلمان إلى صالة مخصّصة وبحضور كُل الإيزيديين الذين حضروا، عدا الذين رافقوا أو ربما ذهبوا برفقة القنوات التلفزيونية المذكورة أعلاه.

خلاصة القول، وللأسف، نقول إن كُل منظمة أو مؤسسة حُرّة وذات خصوصية إيزيدية غير مرغوبة من قبل الأحزاب الكوردستانية، خاصة إذا كان عملها خارج أجندات هذه الأحزاب، بل باتت وتم استهداف الكثير من مثل هذه النشاطات في الداخل وحتى خارج الوطن من قبل الطابور الخامس السلبي، وللأسف الإيزيدي

[40] جائزة ساخاروف لحرية الفكر، والمعروفة عمومًا باسم جائزة ساخاروف، هي جائزة شرفية للأفراد أو الجماعات الذين كرسوا حياتهم للدفاع عن حقوق الإنسان وحرية الفكر. سميت على اسم العالم الروسي والمعارض أندريه ساخاروف، وقد تم تأسيس الجائزة في ديسمبر 1988 من قبل البرلمان الأوروبي

نفسه، لتعطيل العمل في المجال الحُر. وها نحن نرى الآن العمل الجاد لإيقاف كافة نشاطات مؤسسة يزدا بعد غلق كافة مقراتها في إقليم كوردستان، لا بل تم تعميم سرّي لكافة المدارس في الحدود الإدارية لمحافظة دهوك من قبل وزارة التربية في الإقليم بعدم التعامل والتعاون مع هذه المنظمة بأي شكل من الأشكال (تصوروا التدخل السياسي في التربية والتعليم فأقرأ عليهما الفاتحة). وهنا لا أستثني الأيادي الخفية من المحسوبين على المكون الإيزيدي، والتي عملت مع الجهات المختصة كطابور خامس وسلبي ضد خصوصية بني جلدتهم المتمثلة طبعاً في منظمة يزدا، مثلما عملت قبلها ضد تجمعات ومنظمات ونشاطات وبيوتات للمكون الإيزيدي داخل الوطن، لقد امتدت أياديهم أيضًا إلى نشاطات الجالية الإيزيدية في الخارج، ولا سيما في أوروبا، دون تحقيق الأهداف المرجوة التي يتطلع إليها أبناء هذا المكون الأصيل. فالإيزيديون هم الجذور الراسخة للأمة الكوردية، وذلك باعتراف كبار المؤرخين الشرفاء وقادة الكورد المعاصرين الذين سطّروا تاريخًا حافلًا بالنضال والقيادة الحكيمة، وعلى رأسهم الرئيسان مام جلال وكاك مسعود، المعروفان بوطنِيَّتهما ونضالهما المستميت من أجل نيل الحقوق، وسجلهما المُشرّف في خدمة القضية الكوردية.

حرر في 14 يناير/ كانون الثاني 2017

(داعش ـــــ الخوارج) و(الكفرة الآخرون)

خلال فترة استباحة إرهابيي داعش للعراق، أقدموا على ممارسة أبشع الأعمال الإجرامية والوحشية تحت ذريعة الشريعة الإسلامية من وجهة نظر القائمين على مقاليد الحُكم. نعتقد بأن غالبية السلوكيات والتصرفات خلال الفترة القليلة الماضية، والمحسوبة على (دولة الخرافة الإسلامية)، بعيدة كل البُعد عن مبادئ الأديان وحقوق الإنسان. بدأوا بالمذابح والمجازر الطائفية، ومنها مجزرة سبايكر[41] المعروفة على سبيل المثال لا الحصر، التي راح ضحيتها 1700 من الشباب المتدربين والمحسوبين على الشيعة. تلتها جرائم قتل الطفولة واغتصابها؛ حيث مارست داعش قتل الأطفال لمجرد ممارسة أبسط حقوقهم كمتابعة الألعاب الرياضية التي حرّموها حسب تفسيرهم للشرع. هذا ناهيك عن تعليم الأطفال وتدريبهم على السلاح والقتل، واستخدامهم كدروع بشرية، وسحب الدماء منهم لعلاج جرحى التنظيم الإرهابي، وكذلك إرسالهم وأجسادهم مفخخة لتفجير أنفسهم في الناس الأبرياء، وفق الفكر السلفي الداعشي، ومنهم طبعاً المخطوفون من أطفال الإيزيدية. بالتأكيد مثل هذه الأعمال محرّمة، لا بل تكفيرية وفق كل المقاييس الإنسانية. يجب ألا ننسى، ولا يجب أن ينسى العالم بأسره، وخاصة العالم الإسلامي، ممارسة داعش في خطف النساء والإتجار بهن، ثم بيعهن في أسواق النخاسة السيئة الصيت للخدمات الجنسية بالقوة ودون رضا الطرف النسوي، وتزويجهن لأعضاء التنظيم كأداة للمتعة وتعذيب النساء أثناء الاغتصاب، وغالبيتهن دون سن الرشد. للأسف، بنات ونساء المكون الإيزيدي نموذجاً وبامتياز. هذا ما تحرّمه كل الدساتير والقوانين لبلدان العالم، ونعتقد أن الكثير من البلدان الإسلامية كذلك تحرّمه.

[41] في 12 يونيو 2014، أعدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ما بين 1095 و1700 طالب عسكري عراقي بالقرب من تكريت.

اندهش العالم بأسره أثناء حرق الناس وهم أحياء وبعد تصوير ذلك ونشره على صفحات التواصل الاجتماعي لمرات عديدة. هذا ما حصل أيضاً من قبل داعش، مثل حرق الطيار الأردني[42] ومواطنين عراقيين، منهم امرأة مسيحية مسنّة لمخالفتها الشرع الداعشي. بالإضافة إلى ذلك، عملوا بتجارة الأعضاء البشرية وأخذها من القتلى والأسرى والمخطوفين الأحياء أيضاً، بما فيهم الأطفال من الأقليات الدينية والقومية في العراق وسوريا (الطفل الإيزيدي نموذجاً). يجب ألا ننسى تدمير الآثار، المراقد النبوية (النبي يونس نموذجاً)[43]، الكنائس، مزارات الإيزيدية، حسينيات الشيعة، وحتى الجوامع. وفي مرات عديدة، استخدم داعش السلاح الكيميائي من الغازات السامة (الكلور والخردل) المحرّمتين دولياً، وقتل المثليين بعد الاتهام بالشذوذ الجنسي، لا بل قذفهم من سطوح البنايات الشامخة، وإن لم يموتوا يتم رجمهم بالحجارة حتى الموت، متناسين أن أعضاء تنظيم داعش أنفسهم يمارسون اللواط مع المخطوفين والمخطوفات وفق شهادات موثقة. من يدري، ربما يمارسون ذلك مع بعضهم البعض أيضاً. هذه الأعمال الوحشية وأعمال أخرى تندى لها جبين الإنسانية في العالم.

[42] معاذ صافي يوسف الكساسبة 29)مايو 1988 – 3 يناير 2015 ، طيار أردني برتبة ملازم أول وقع أسيراً بأيدي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، صباح يوم الأربعاء 24 ديسمبر 2014، وذلك بعد سقوط طائرته الحربية من نوع إف-16 أثناء قيامها بمهمة عسكرية على مواقع تنظيم داعش في محافظة الرقة شمالي سوريا تم إعدام الطيار الكساسبة حرقًا وهو حي على يد عناصر تنظيم داعش يوم 3يناير2015 ، حيث كان يقف داخل قفص حديدي مغلق.

[43] جامع النبي يونس هو من مساجد العراق التاريخية الأثرية، يقع على السفح الغربي من تل التوبة، أو تل النبي يونس في الموصل، وقد قام تنظيم داعش بهدم وتفجير الجامع في تاريخ 24 تموز/يوليو 2014.

أما الخوارج[44]، فهم الذين خرجوا على الإمام علي (رض)، ويعدون أنفسهم خارجين من أجل الدين (ربما من أجل الإصلاحات)، تواقين لإقامة دولة إسلامية تقوم على الدين وأحكامه. نعم، استحوذ موضوع الإمامة على فكر الخوارج؛ رأوا في صلاحها صلاحاً للأمة، وفي فسادها فساداً لها. قالوا إن الإمام يجوز أن يكون غير قريشي (ربما نوع من الديمقراطية حينذاك). شروطهم في الحاكم الذي يحكم كانت العدل من وجهة نظرهم. ربما المتطرفون منهم أجمعوا حينذاك على كفر الإمام علي (رض)، وكان هذا ظلماً في حقه. كانوا ينكرون عثماناً وعلياً بعد التحكيم، ويكفرون معاوية وعمرو بن العاص. كانوا يعملون على المساواة بين العرب والموالي وحق كل مسلم في الخلافة. هذا ناهيك عن شهرتهم بقدرات عالية في القتال، والزهد في المال، والتقوى، والصدق، والشجاعة، ووقوفهم لنصرة العدل، ومقاومة الظلم، وحماية المستضعفين (كل هذه الصفات إيجابية ونخبوية). فجروا ثورات ضد الأمويين، وانضموا إلى الموالي من الفرس والأمازيغ. شروطهم في الزعامة كانت الشجاعة والتقوى، وكانوا يرون أنفسهم المسلمين دون سواهم.

أما الآخرين الكَفَرَة، فهم كل من أنكر ديناً من الأديان، يكون كافراً بذلك الدين. معلوم أن اليهود والنصارى (أهل الكتاب) لا يؤمنون بالإسلام ديناً، ولا بمحمد (ص) رسولاً، ولا بالقرآن وحياً من عند الله. لذا، وفق مبادئ الفقه الإسلامي (الشيعي والسني معاً)، هنا تكمن المشكلة. وكما أكد على هذه المبادئ، ولأكثر من مرة، الشخصيات العلمانية (أياد جمال الدين نموذجاً)[45]. لا أدري كيف يمكن تفسير (من لا يؤمن بالإسلام ديناً و...). في تصوري، حينما يؤمن الإنسان أو حتى قوم بشيء، وهذا

[44] الخوارج، هي فرقة اسلامية ظهرت في النصف الأول من القرن الأول الهجري، وبالتحديد في حرب صفين التي دارت رحاها بين أمير المؤمنين علي بن ابي طالب من جهة وبين خليفة المسلمين معاوية بن أبي سفيان من جهة أخرى.

[45] إياد جمال الدين)مواليد (1961هو سياسي وعالم دين ومفكر عراقي .كان ينتمي إلى حزب الأحرار المنخرط في القائمة العراقية وشغل منصب نائب في مجلس النواب العراقي للفترة من 2005 حتى 2010 عن محافظة ذي قار.

الشيء أي كان: ديناً، أو مذهباً، أو عقيدةً، أو حزباً، فهذا يعني أنه بات منتمياً إلى ذلك الشيء، أي أصبح منه وإليه. هذا يعني، حينما يؤمن اليهودي، أو المسيحي، أو الإيزيدي، أو الصابئي بالإسلام، يصبح منتمياً للإسلام، وبالتالي لا بد من إشهار إسلامه، غير ذلك يصبح كافراً من وجهة نظر الفقه.

بين داعش والخوارج، ربما يستغرب القارئ الكريم، ليقول لماذا الخوارج في المقارنة مع داعش في هذا الحديث؟ نقول للأسف طبعاً يجمع الكثير من العلماء المسلمين، ورغم الأعمال الوحشية والإجرامية والتكفيرية لداعش، حيث تطرقنا إلى جزء ضئيل جداً منها في مقالنا هذا. نعم، يقول العلماء إنه ليس بإمكانهم تسمية أعضاء هذا التنظيم بـ(الكفار) وإنما يمكن تسميتهم بـ(الخوارج). هذا ما جاء على لسان الكثير من علماء الألفية الثالثة للميلاد وفي المؤتمرات الإسلامية، وحتى في أحاديث الرؤساء والزعماء للدول العربية والإسلامية مؤخراً أيضاً. لا أدري، ربما تم الربط بينهما على أساس المعاداة للشيعة. الخوارج خرجوا على الإمام علي (رض)، وداعش أيضاً بدأوا في العراق بالمعاداة للشيعة (مجزرة سبايكر نموذجاً)، واضطهاد التركمان الشيعة في الموصل وضواحيها ولا سيما في تلعفر وحتى في شنكال أيضاً. تعامل معهم داعش بالقسوة أيضاً باعتبارهم الروافض، حيث أظهروا للعالم عدالتهم في (القتل). أما فيما يخص الآخرين من المكونات العراقية الأصيلة، من الإيزيديين والمسيحيين، والشبك (الشيعة)، والكاكائيين، هؤلاء لا مكان لهم في قاموسهم، لا في التعامل الإيجابي ولا السلبي، باعتبارهم (كفاراً). إما إشهار إسلامهم، أو القتل مع أخذ النساء كـ(سبايا) للعمل في خدمتهم، أو تزويجهن لأعضاء تنظيمهم الوحوش.

خلاصة القول :

كُل ما أشرنا إليه في مقالنا هذا، كان عن السلوكيات والتصرفات البشعة التي ارتكبها التنظيم الإرهابي الذي واجهه العراق خلال السنوات القليلة الماضية، حيث أصبحت نهاية دولتهم الوهمية على المحك. بعد أن تم قتلهم، تصفيتهم، وطردهم من كافة

مدن العراق من قبل أبطال الجيش العراقي بكافة تشكيلاته والشرطة الاتحادية. ويجب ألا ننسى دور قوات البيشمركة في الجبهات المحاذية لإقليم كوردستان والمناطق الأخرى خارج حدود الإقليم، حينما اقتضت الضرورة المشاركة في محاربة داعش. لكن! ما بدأ بملء قلوب الأطفال، النساء، الرجال، ومئات الآلاف من العائلات العراقية (المسيحية، الإيزيدية، الصابئة) بالرعب، عاد ليظهر حينما ألقى رئيس الوقف الشيعي (مع الإشارة إلى أن الشيعة أيضاً كانوا من ضحايا داعش كما أشرنا بالتفصيل) محاضرةً، وأعاد إلى أذهان مئات الآلاف من المكونات الصغيرة في العراق نفس خطاب داعش في التعامل معهم. حينما أشار السيد علاء الموسوي إليهم بالموقف الشرعي منهم: الإسلام، أو دفع الجزية، أو القتل. هذا سيكون بمثابة دق ناقوس الخطر لهذه المكونات لتعيد التفكير ألف مرة، وتفكر بمغادرة العراق دون رجعة. وبهذا ستخلو حدائق العراق من الورود الفواحة التي كانت دائماً مصدر فخر لقادة العراق، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، الباشا نوري سعيد. حينما اقترح عليه أحد رؤساء لبنان المسيحيين المارونيين تبادل المواطنين بين الدولتين، بحيث يتم نقل المسيحيين من العراق مقابل الشيعة من لبنان. أثار كلام الرئيس اللبناني حفيظة الباشا نوري سعيد، وكان لهذا الموقف تأثير على العلاقات بين الشخصين، وربما بين الدولتين أيضاً في ذلك الوقت.

حرر في 6 يونيو/ حزيران 2017 -دهوك

الإيزيديون ونزيف الهجرة

تتعايش في العراق خمسة أديان، الإسلام والمسيحية مع تعدد مذاهبهما، أما الإيزيدية والصابئة واليهود، فليست بين طياتها مذاهب، هذا عدا البهائية والكاكائيين أو أهل الحق لهما أيضاً أن يكونا من الأديان.

لو استثنينا الحملات (الفرمانات) التي استهدفت الإيزيدية لأسلمتهم، وفي حالة الارتداد، يتم قتلهم، وسبي نسائهم، وأخذ أموالهم كغنائم، مثل هذه الحملات، حدثت غالبيتها إبان الحكم العثماني، زمن الإمارات الكوردية، قبل تأسيس الدولة العراقية ومنذ مئات السنين، نعم لو استثنينا تلك الحملات، كانت المكونات الصغيرة، تتعايش على أرض العراق الحالي بسلام ووئام منذ أمد طويل، رغم وجود متشدّدين، أرادوا هتك وإفساد كل أسباب التعايش والتسامح بين مواطني البلد الواحد.

بصراحة يهمُّنا ما حصل لهذه المكونات، بعد تأسيس الدولة العراقية ولحد الآن، ولا سيما بعد تعرض المسيحيين إلى فرمان أو حملة اضطهاد وقتل، إبان الحكم الملكي، تحديداً في عام 1933 في ضواحي محافظة دهوك الحالية، حيث تعرضوا في حدود قضاء سميل الحالي إلى حملة إبادة وتشرّد من مناطقهم، بعد أن كانت نسبة تواجدها حينذاك أكثر بكثير من 50 % من الكثافة السكانية للمنطقة، حيث شارك آغوات من الكورد في اضطهاد وقتل المسيحيين في تلك المناطق ربّما كانوا ضحية السياسة البريطانية المعروفة حينذاك لتوطين المسيحيين في جبال كوردستان.

بعد تبوّؤ البعض القليل من الساسة العراقيين سدة الحكم (رئاسة الوزارة) من أمثال ياسين الهاشمي [46] ورشيد عالي الكيلاني[47] بعد قيامه بثورة مايس 1941 نعم أمثال هؤلاء كانوا غُلويين في التطرّف القومي، لذا نتج عن السياسة التي انتهجوها حينذاك، وربّما بعدها، عن ظهور سلوكيات أو تصرفات عدا التعريب في المناطق الكوردستانية طبعاً، منها ظاهرة التحريض ضد المكون اليهودي، وتعرضهم إلى القتل والتشريد مع عوائلهم، ونهب ممتلكاتهم وفق عمليات سميت حينها ب (الفرهود [48]) ، ربّما كانت الأهداف منها التهجير، والتشجيع على الهجرة الجماعية الطوعية التي بدأت بالفعل إبان الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن المنصرم، من الجدير بالذكر نسبة اليهود كانت قبل العمليات تلك أكثر من 150 ألف يهودي في عموم العراق، هؤلاء

[46] ياسين الهاشمي(1882- 27 كانون الثاني 1937) سياسي وعسكري عراقي ابان العهد الملكي، تولى رئاسة وزراء العراق مرتين وأطاح به بكر صدقي من رئاسة الوزارة في انقلابه الشهير عام 1936 .نتيجة لهذا الانقلاب فر الهاشمي إلى سوريا ومكث في دمشق إلى أن وافاه الأجل بعد شهرين من فراره فتوفي يوم 27 كانون الثاني سنة 1937،، ودفن بجانب قبر السلطان صلاح الدين الأيوبي في الجامع الأموي في دمشق.

[47] رشيد عالى الكيلانى باشا (1892 - 1965) هو رمز من الرموز الوطنية العراقية، و هو سياسى عراقى شغل منصب رئيس الوزراء 3مرات فى العهد الملكى فى العراق فكان رئيس للوزراء فى السنين 1933, 1940, 1941. واشتهر الكيلانى بمناهضته للانجليز ودعوته لتحرير الدول العربية من المستعمر ولتحقيق الوحدة فيما بينهم.

[48] الفرهود مصطلح ظهر في منتصف اربعينيات القرن الماضي، ولا علاقة له بالمعاني المعجمية في اللغة العربية، بل هو مصطلح تم تكييفه من مفردتين هما؛ فرَّ اليهود ليصبح بالتداول فرهود إشارة لعمليات السلب والنهب التي تعرضت لها بيوت ودكاكين المواطنين اليهود الذين انتابهم الرعب فهربوا من بيت الى بيت بهلع تاركين بيوتهم واماكن عملهم في الثاني والثالث من حزيران 1939 وما تلاها من سنوات حيث وقعت مجازر شنيعة بحقهم، فقد قتل باليوم الاول 179 يهودياً من العمال والكسبة والتجار وأصحاب المحلات التي احرقت بعد نهبها وسلب مافيها من بضائع واموال، وهكذا غدت كلمة الفرهود تعني عمليات النهب والسلب الجماعية المشرعنة والمبررة على خلفية دينية او سياسية او اجتماعية.

مع المكونات الأخرى ومنهم المسلمين طبعاً ، كانت لهم تاريخ اجتماعي مشترك ، حيث المحلات المختلطة والأسواق والشراكة في الأعمال.

بعد سقوط بغداد في نيسان 2003، تعرضت معظم المكونات من الإيزيديين والمسيحيين والصابئة المندائيين والكاكائيين وحتى الشبك إلى حملات القتل الجماعي، إضافةً إلى القتل على الهوية. بل صدرت فتاوى للتحريض ضدهم، منها فتوى ضد الصابئة المندائيين في البصرة وربما ضد المكونات الأخرى. هذا ناهيك عن تعرض أرض المحافظات العراقية، ومنها سهل نينوى، للاحتلال من قبل التنظيمات الإرهابية (القاعدة وداعش)، حيث كانت المكونات، ومنها المكون الإيزيدي، الخاسر الأكبر في حملات داعش بعد سقوط مناطقها، وخاصة شنكال. تعرض أهاليها للقتل، والاغتصاب، وسبي النساء، وبيعهن في أسواق النخاسة السيئة الصيت. كل هذا حصل بعد انسحاب القوات الكورد ستانية وأحزابها من سهل نينوى، وترك مكوناتها لقمة سائغة بين أنياب وحوش الألفية الثالثة.

تلك المظلوميات دفعت المكونات إلى اتخاذ قرارات مصيرية، حيث بدأ الكثير منهم بالتفكير، بل اتخذوا خطوات عملية بالهجرة إلى الشتات. هاجر اليهود إلى إسرائيل حيث الوطن إبان الخمسينيات من القرن المنصرم، ولم يبقَ منهم بعد ذلك سوى العشرات حسب الإحصائيات بعد سقوط بغداد. تبعهم الصابئة المندائيون بالهجرة عبر مراحل متعددة، حيث لم يتبقَّ منهم سوى 5% من تعدادهم الأصلي وربما أقل من ذلك. أما المسيحيون فانخفضت نسبة تواجدهم إلى أقل من الثلث وربما الربع من تعدادهم القديم، حيث كانت الهجرة بالنسبة لهم أسهل من الآخرين لقبولهم في البلدان البعيدة مثل أمريكا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. كانت مدينة البصرة نموذجاً في التعايش الديني على سبيل المثال لا الحصر، حيث لم يبقَ من مسيحييها سوى العشرات، وهذا ما لمسناه أثناء زيارتنا إليها كوفد برلماني من مجلس النواب العراقي عام 2012. كان ضمن برنامجنا زيارة إحدى الكنائس، لكن للأسف وبعد التواصل مع

القائمين على الكنيسة، لم نرَ من الذين حضروا إلا عدداً قليلاً جداً لا يتجاوز أصابع اليدين.

أما الإيزيديون، فحدث ولا حرج. هم في الحقيقة لم ولن يكونوا أوفر حظاً من الآخرين. عانوا ولحد الآن من أزمة القيادة، حيث الأخيرة كانت دائماً تنجر وراء مصالحها أكثر من مصالح بني جلدتها، وفي ظل كافة الأنظمة السياسية المتعاقبة العراقية والكوردستانية، ولحد الآن مستمرة في سلوكياتها غير المقبولة تجاه الإيزيدية بشكل عام. لذا، أبناء هذا المكون توصلوا إلى قناعة، لا سيما بعد الانتفاضة 1991 والاقتتال الداخلي الكوردستاني 1994، حيث بدأت تنطلق مسيرة الهجرة إلى الشتات، قاصدين ألمانيا في أوروبا بشكل أكبر، وذلك لوجود الجالية الإيزيدية من كوردستان تركيا وسوريا، وكذلك اهتمام الحكومة الألمانية باللاجئين، لا سيما بالمكونات غير المسلمة. حيث كان نظام ألمانيا الخاص بالرعاية الاجتماعية الدافع الأكبر لالتجاء الإيزيديين إليها. يجب ألا ننسى أن غالبية المهاجرين كانوا يعانون (عدا عن الاضطهاد بمسمياته والملاحقة) من ظروف اقتصادية دون المستوى المطلوب، وكانوا محرومين من أبسط مستلزمات الحياة الاعتيادية. هنالك مثل كوردي قديم ومعروف يقول: (انقطع جسر في الموصل، بان تأثيره على قضاء العمادية). ربما ذلك القطع للجسر كان له تأثير اقتصادي على التواصل بين الإمارات والمدن الكوردستانية حينذاك. هذا ما طُبِّق فعلاً بعد جرائم داعش في شنكال في 2014/8/3، ونزوح جُل أهاليها إلى إقليم كوردستان وسوريا أيضاً، حيث بان تأثيرها على مواطني المكون الإيزيدي في المناطق الأخرى من دهوك وسهل نينوى، لتشد رحالها بالمغادرة والهجرة إلى الشتات. حيث في الكثير من القرى الكبيرة منها والمجمعات والقصبات وحتى الأقضية (الشيخان نموذجاً) من مناطق الإيزيدية، ظهرت بوادر قلة أعداد سكانها بنسب مخيفة، مما قد يولد فراغاً بإحلال الآخرين مكانها، بعد أن باع الكثير منهم ممتلكاتهم من الدور والأراضي، لا سيما في المناطق ضمن حدود البلديات التي تسمح بتحويل ملكيتها للآخرين من غير المكون الإيزيدي. من الجدير بالذكر أن ناقوس الخطر بدأ يدق

وبسرعة حول الهجرة الجماعية للمكون الإيزيدي الأصيل والأقدم بين المكونات على مستوى العراق عامة وإقليم كوردستان خاصة.

ربّما تَحَدّثَ، ويتحدث الكثير من الباقين من المكوّن الإيزيدي في سهل نينوى وإقليم كوردستان عن مساوئ الهجرة الجماعية إلى الشتات. ومن وجهة النظر المستقبلية، يطالب البعض بعدم ترك أرض الأجداد التي طالما دافعوا عن وجودهم فيها ضد الهجمات، وحملات التنكيل، والاضطهاد، التي لاقوها أكثر من إخوانهم في القومية، بهدف الضغط عليهم، سواء عبر أسلمتهم، أو القتل، أو سبي النساء. نعم، هذا كلام معقول ومعسول من الناحية النظرية، والتي كنت من المؤيدين لها، لكن ذلك كان قبل أحداث شنكال في 2014. علماً أنني ومع عائلتي من المهاجرين إلى الشتات منذ أكثر من قرنين من الزمن، ولأسباب سياسية بعد الاقتتال الداخلي في إقليم كوردستان عام 1994، وأحداث 31 آب 1996.

بعد هجمات داعش، وتعرّض المكوّنات لما عاصرناه، لا سيما المكوّن الإيزيدي، ظهرت بوادر فقدان الثقة بين المكوّنات والسُلطات المحلية. لذا تعالت أصوات كثيرة، ونحن منهم، حول تدويل كارثة شنكال ومحاولة تثبيتها كـ (جينوسايد) والمطالبة بالإدارة الذاتية غير الحزبية في سهل نينوى، مع الحماية الدولية لها ولو لفترة معينة لتثبيت الأقدام لقائميها في تلك المناطق. كما طالبنا بتشكيل قوات أمنية خاصة بالمكوّنات تابعة للمنظومات العسكرية النظامية في المنطقة للدفاع عن مناطق تواجدهم. على الطرف الآخر أو الجهة الأخرى، هناك البعض، لا سيما المحسوبون على بعض القوى السياسية أو المستفيدون بشكل أو بآخر، الذين يفضّلون المصالح الحزبية الضيقة على مصالح بني جلدتهم. وهذا ما نأسف عليه. نعم، هؤلاء يغردون وفق الأهواء والأجواء الخاصة بهم أو ربما مع عوائلهم العائشين في نعيم أوروبا، ويقفون ولو بالكلام والملام بالضد من هجرة بني جلدتهم، متناسين بالطبع الظروف التي أدت وتؤدي إلى هروب الإيزيديين من أرض الأجداد، والآباء، والتراث، والحضارة، والمراقد المقدسة. منها أسباب موضوعية، وهي الأكثر دفعاً للهجرة:

- ظهور تنظيمات متطرّفة، بين الحين والآخر، بدءاً من القاعدة ومروراً بجبهة النصرة في سوريا، وصولاً إلى داعش التي باتت ظاهرة تنتشر أكثر في العراق وسوريا، وبدأت تمتد إلى دول أخرى .
- امتداد هذه التنظيمات إلى صفوف إخواننا في القومية الكوردية ، بل ظهور تنظيمات متطرّفة خاصة بهم (أنصار الإسلام نموذجاً[49])، مما سيكون له تأثير مباشر على تواجد المكونات والتعايش السلمي في إقليم كوردستان، بل ولها تأثير حتى على تغيير المسار الديمقراطي لحكومات إقليم كوردستان مستقبلاً .
- الحضور الفعّال لمثل هذه الأفكار المتطرّفة على مواقع التواصل الاجتماعي اليومية، مما له تأثير فعّال على معنويات أبناء المكونات، مثل الإيزيديين والمسيحيين، وتفكيرهم بالهروب من الوطن باتجاه البلدان التي تنبذ وتكافح ضد هذه الأفكار، وفق القواعد والقوانين ذات الفكر العلماني .
- عدا الأسباب الموضوعية أعلاه وربّما غيرها، هنالك أسباب ذاتية تتعلق بالمكون وبني جلدته والذين هاجروا أو ينتظرون الهجرة بشكل مستمر، منها: ــ
- هجرة سمو الأمير تحسين بك، ونجله الوكيل الرسمي له، ووكيل الوكيل، وهكذا، واستقرارهم في ألمانيا مع المئات من أبناء عائلة الإمارة والمقرّبين منهم، وما زالوا مستمرين بالهجرة حتى الآن .

[49]أنصار الإسلام هي جماعة إسلامية سلفية كوردية في اقليم كردستان تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، كانت جماعة أنصار الإسلام قبل احتلال الجيش الأمريكي للعراق في 2003 تسيطر على مجموعة من المدن الصغيرة والقرى في اقليم كردستان قرب سلسلة الجبال التي تفصل حدود العراق مع إيران وكان لهذه الجماعة خلافات عقائدية دينية وصراعات مسلحة مع الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني ودعمة هذه المحموعة داعش وانتشرت في سوريا.

- استمرار هجرة المسؤولين السياسيين، والوزراء، والبرلمانيين، وأعضاء مجالس المحافظات، والأقضية، والنواحي (السابقين طبعاً) والحاليين أيضاً بلمّ الشمل مع عوائلهم، بعد أن أرسلوا مسبقاً أحد أولادهم القاصرين أو زوجاتهم إلى الخارج، ليكون لهم الحجة القانونية بالهجرة .
- استمرار هجرة الكفاءات من الأساتذة الجامعيين، والكُتّاب، والباحثين، والأطباء، والمهندسين، والموظفين، والمعلمين (هؤلاء جلّهم القدوة) من المكون الإيزيدي .
- بدأ رؤساء العشائر، والشيوخ، والوجهاء الاجتماعيين من الإيزيديين المعروفين، هؤلاء أيضاً تركوا رعاياهم وأبناء عشائرهم متجهين إلى أوروبا للاستقرار مع عوائلهم.

بقي أن نقول، خوفاً من الأسباب الموضوعية أعلاه، هذا أولاً، وتأثيراً ثم تقليداً من الأسباب الذاتية أعلاه أيضاً، وهذا ثانياً، بات الكثير والكثير من المواطنين البسطاء، ربما غير المتمكنين مادياً، أو حتى غير المقتنعين أصلاً بالهجرة من ديارهم، نعم، باتوا قلقين الآن على مصيرهم ومستقبلهم في الوطن، للتفكير ولو مستقبلاً بالرحيل نحو الشتات في ديار الغربة. يجب ألا ننسى أن البعض من البلدان البعيدة تفسح المجال للاجئيها من المكونات غير المسلمة، والمقيمين أصلاً بدعوة أقاربهم من الدرجة الأولى، وربما من الدرجات الثانية والثالثة، عن طريق منظمات دولية مهتمة بالشؤون الإنسانية أيضاً، حيث العملية الأخيرة مستمرة ولحد الآن بالسفر شبه اليومي لعوائل الأقارب المشمولة بالشمل العائلي أو الهجرة.

حرر في 5 يناير/ كانون الثاني 2018- قرية النصيرية

الإيزيديون لا يؤمنون بعاصفة الانتقام

القليل من الكُتّاب والمؤرخين الذين كتبوا أو دَوّنوا تاريخ الإيزيدية أنصفوهم، على الأقل فيما يتعلق بالظلم والاضطهاد والفرمانات (قرارات الإبادة الجماعية)، حيث تعرضوا لها من الآخرين، الذين عادةً ما وضعوا ويضعون هذا المكون المغلوب على أمره (المكون الإيزيدي) في خانة الكُفر والإلحاد، وضرورة إذعانهم أو خضوعهم وترك دينهم، ليلتحقوا بركب دين الحق. هكذا تتصور التيارات الإسلامية المتشددة وربما غير المتشددة أيضاً. نعم، تاريخ الإيزيدية حافلٌ بحملات القتل الجماعي (الإبادة الجماعية) حتى بلغت بالأرقام، لتأخذ الحملة الداعشية الأخيرة الرقم (74). تصوّروا، مكونٌ يتعرّض إلى مثل هذا العدد من الحملات العسكرية بحيث لم يتمكن في أحيان كثيرة حتى من الدفاع عن نفسه. لذا كان الإيزيديون يخرجون من المعركة خاسرين، بل الخاسر الأكبر من القتل الجماعي والاغتصاب وسبي نسائهم قديماً وحديثاً، وذلك لشدة هول الحملة عدداً وعِدةً. والتاريخ الحقيقي، لا المُزَيّف، يشهد بذلك. بالطبع، الباقون من كُل حملةٍ يعيدون التنظيم، ويأخذون مناطق أكثر أماناً منها في جبل شنكال وجبال أخرى في مناطق الشيخان لتجنب التعرض مرة أخرى إلى الاضطهاد، حيث يدعون بأمرهم إلى الله في الأعالي (سلاح المستضعفين) لأخذ حقهم. وهذا لم يكن ضعفاً، وإنما نابعاً من فلسفة أو ميثولوجيا الديانة الإيزيدية، المدعوة دائماً إلى التسامح والتعايش السلمي، وعدم الانتقام من الآخر حتى لو كان هذا الآخر عدواً شرساً ومتطرّفاً دينياً. هذا ناهيك عن أن هذه الميثولوجيا تدعو الخير إلى كُل الشعوب والملل على أرض المعمورة قبل أن تدعو إلى نفسها أي المكون الإيزيدي.

ما حصل في شنكال خلال ما يقارب العقد ونيّف من الزمن فاق كُل التصورات. هنا نقصد حادثتين فقط: تفجيرات سيبا شيخ خدر وكر عزير في 14/ 8/ 2007، والتي وُصِفَت بـ(هيروشيما العراق) آنذاك وعلى لسان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (جورج دبليو بوش). راحت ضحيتها أكثر من ثلاثمائة شهيد وما يقارب الألف جريح،

ناهيك عن حجم الدمار الذي خلفته في دارفور العراق (شنكال)، هكذا وصفها الدكتور برهم صالح نائب رئيس الوزراء العراقي حينذاك بعد الزيارة الميمونة التي قام بها إلى مواقع الحدث. أما ما حصل لشنكال في 3/ آب/ 2014، فحدّث ولا حَرَج من القتل الجماعي، والتدمير، والاغتصاب الجماعي، والسبي الجماعي للنساء والبنات والبيع في أسواق النخاسة وفق مبادئ الفقه لدى القائمين على دولة الخرافة الإسلامية (داعش) تلك الحملة الداعشية على شنكال خلفت العشرات من المقابر الجماعية الموجودة فعلاً، ولو (هنالك أيادٍ خفية من هنا وهناك، وللأسف ربما من بني جلدتنا أيضاً، تحاول محوها لأسباب وغرض في نفس يعقوب). كل الآثار التي خلفتها داعش توحي وتوصف بجينوسايد على المكون الإيزيدي عامةً وعلى أبناء شنكال خاصةً. هذا الاعتراف نادت به وتنادي به أكثر من جهة أممية وأوروبية في العديد من دول العالم، في حين أهل الدار لا يعترفون لحد الآن بالقضية من الناحية الجينوسايدية، لأن بصراحة ضمير الأسياد لا يقبل بذلك. هذا ما بان على مستوى العشرات من الدول الإسلامية والآخرين ذات حكم الدين الإسلامي، والتي ترفض أصلاً حتى إطلاق كلمة (الكافر) على الداعشي المجرم، بل يتم وصفهم حسب القول بـ(الخوارج) الذين خرجوا عن الأئمة يوماً ما، وربما الخوارج أنفسهم كانوا أكثر ديمقراطية من الأسياد الموجودين على رأس هذه الدول الإسلامية. هذا ما يؤسف عليه كل المكونات غير المسلمة الموجودة في العراق وسوريا أيضاً ومن ضحايا داعش، ومنهم المكون الإيزيدي الأكثر تضرراً.

الكل يعلم، وبحكم جغرافية شنكال والظروف التي مرت بها بعد مجيء داعش، وربما قبلها، أو بعدها، لتصبح فعلاً ساحةً للصراع السياسي (صراع المصالح) حيث أصبحت عمقاً استراتيجياً لأكراد سوريا بعد الربيع العربي، باعتبار شنكال على الحدود، مما جعلها ساحةً وأرضاً خصبة بعد الفراغ الذي حصل بانسحاب البيشمركة. نعم، تم تمديد قواتها من حزب العمال الكورد ستاني والجناحين العسكريين الرجالي والنسائي لحزب الاتحاد الديمقراطي.

يجب ألا ننسى أن عمليات تحرير مناطق شنكال من سلطة داعش تأخرت كثيراً، حيث تزامنت المرحلة الأخيرة لمناطق شنكال الجنوبية مع معركة تحرير الموصل. نتج عن ذلك التأخير بعض الاتفاقات بين إقليم كوردستان والحكومة المركزية لتوزيع الأدوار حول مشاركة قوات البيشمركة في التحرير، مما جعل مناطق جنوب قضاء شنكال تقع تحت حصة مشاركة الجيش العراقي والحشد الشعبي في تحريرها. لهذا السبب وربما لأسباب أخرى من عدم الاهتمام من قبل الأحزاب الكورد ستانية، ولا سيما الحزب الديمقراطي الكورد ستاني بحكم أن مناطق الإيزيدية خاضعة تحت إدارته وسلطته، نعم، حصل نفور إيزيدي ولا سيما في مناطق شنكال بالتوجه والالتحاق بجهات أخرى، كانت كردية خارج الحدود، أو حتى عربية شيعية.

خلاصة القول، وبعد كل ما حصل، وتشتت الإيزيديين من الناحية العسكرية بين قوات حزب العمال الكورد ستاني، الاتحاد الديمقراطي السوري، تشكيلات عسكرية تابعة للحزبين الرئيسيين في إقليم كوردستان: الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، ناهيك عن تشكيل أفواج من الحشد الشعبي الإيزيدي أيضاً في المناطق الخاضعة لسلطة هيئة الحشد الشعبي. نعم، بعد هذا التشتت، نرى بين الحين والآخر إشاعة اتهامات للضحية (المكون الإيزيدي بأكمله) من قبل البعض من جلاديها. تارةً يتم اتهام الإيزيديين بحرق وتدمير القرى العربية المحاذية لنشاط القوات العسكرية لقاسم وحيدر ششو، وتارةً أخرى يُقتل أحد أبناء عشيرة الكركرية في المناطق الحدودية (مناطق التهريب والمافيات بأشكالها وأنواعها)، ويتم اتهام جُل أبناء الإيزيديين من قبل أحد الأشخاص المحسوبين على شيوخ الكركرية ليبيح دم الإيزيديين، الضحية رقم واحد في العراق من جديد. وها هو يَطُل علينا أحد أعضاء البرلمان العراقي المحسوب على عشيرة البومتيويت، حيث شارك الكثير من أبناء عشيرته، وبأدلة ووثائق، في قتل واغتصاب وسبي الإيزيديين. بل يتلو السيد علي

المتيوتي [50]بياناً، وبحضور العديد من أعضاء اتحاد القوى الذين نأسف على بعضهم، حيث كانوا أصدقاء لنا يوماً ما في الدورة البرلمانية الثانية ومن أبناء الموصل وغيرهم، دون أن يتأكدوا من حصول ومشاركة أبناء الإيزيديين في اختطاف أو قتل مواطنين من مناطق البعاج.

هنا بقي أن نقول ونؤكد للقاصي والداني في العراق وجُل الدول الإسلامية، والذين يؤمنون بلغة السيف حتى الآن، بأن يصلحوا أنفسهم. وهذا الإصلاح لا يتم إلا بتصحيح المسار التربوي في المناهج الدراسية، بدءاً من الروضات والمدارس الابتدائية وصولاً إلى الجامعات، والتركيز على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. حيث نعتقد أن الإنسانية هي أساس كل الأديان مع اختلاف العادات والتقاليد لكل دين. ونقول إن مبادئ الديانة الإيزيدية الموغلة في القِدَم والتي تعرضت لأشد أنواع الاضطهاد والقتل الجماعي لا يؤمن الإيزيديون بعاصفة الانتقام مثل الآخرين، وإنما يؤمنون بثقافة التسامح والتعايش مع الآخرين على أساس مبادئ الإنسانية السمحاء.

حرر في 23 اغسطس/ أب 2017 - قرية النصيرية

[50] علي جاسم محمد برغوث المتيوتي (ولد في 1 يناير 1968 في ناحية القيروان قضاء سنجار في محافظة نينوى - العراق)، سياسي عراقي. فاز عام 2014 في الدورة الثالثة لمجلس النواب العراقي.

الفصل الرابع

مقالات في الشأن الإيزيدي العام

إلى أين يتجه الطابور الخامس؟

يُستخدم مصطلح "الطابور الخامس" للإشارة إلى الجماعات أو الأفراد الذين يعملون بشكل خفي لدعم جهة معينة في سياق الصراع أو الحروب. ظهر هذا التعبير لأول مرة أثناء الحرب الأهلية الإسبانية في ثلاثينيات القرن العشرين، عندما أطلقه أحد الجنرالات ليصف الداعمين للثوار داخل العاصمة مدريد. حينها، كانت أربعة طوابير من القوات تحاصر العاصمة، بينما أشار الجنرال إلى وجود "طابور خامس" يعمل من الداخل لدعم الثورة، مما يعكس دور الجماهير الشعبية المؤيدة للشعوب وقضايا التحرر.

في البداية، كان هذا المصطلح مرتبطًا بحراك شعبي شريف ومساند للثورات التحررية ضد الاستعمار، وهي جهود أفرزت نتائج إيجابية مكّنت العديد من الشعوب من نيل حريتها واستقلالها. أما فيما بعد، فقد توسع استخدام المصطلح ليشمل دور الجواسيس في الصراعات، سواء في الحروب العالمية أو الإقليمية. ويمكننا الإشارة إلى أمثلة مشرفة على هذا الدور مثل شخصية رأفت الهجان[51]، الذي عمل جاسوسًا لصالح مصر، واعتُبرت جهوده وصمة فخر لبلاده في الصراع مع إسرائيل.

[51] رأفت الهجان هو الاسم الحركي للمواطن المصري رفعت علي سليمان الجمال (1 يوليو 30 - 1927 يناير 1982) الذي وحسب المخابرات العامة المصرية رحل إلى إسرائيل بتكليف من المخابرات المصرية في إطار خطة منظمة في يونيو عام 1956 وتمكن من إقامة مصالح تجارية واسعة وناجحة في تل أبيب وأصبح شخصية بارزة في المجتمع الإسرائيلي وحسب الرواية المصرية فإن الهجان قام ولسنوات طويلة بالتجسس وإمداد جهاز المخابرات المصري بمعلومات مهمة تحت ستار شركة سياحية داخل إسرائيل حيث زود بلاده بمعلومات خطيرة منها موعد حرب يونيو لسنة 1967 وكان له دور فعال في الإعداد لحرب أكتوبر سنة 1973 بعد أن زود مصر بتفاصيل عن خط برليف .أحدثت هذه الرواية والعملية هزة عنيفة لأسطورة تألق الموساد وصعوبة اختراقه، واُعْتُبِر الهجان بطلًا قوميًا في مصر عمل داخل إسرائيل بنجاح باهر لمدة 17 سنة وبُثّ مسلسل تلفزيوني عن حياة الهجان وقام بتمثيل دوره الممثل المصري محمود عبد العزيز

لكن الجانب الآخر والأقل إيجابية من الطابور الخامس يتمثل في مروجي الإشاعات والدعايات المغرضة ومنظمي الحرب النفسية، الذين لا يظهر تأثيرهم في سياق الحروب فقط بل أيضًا في الحياة اليومية. هؤلاء الأشخاص قد يسعون لإفساد الجهود الإيجابية لمجموعات أو أفراد، متبعين أساليب مضللة ومخادعة بهدف تحقيق مصالح شخصية ضيقة أو دعم أجندات خاصة.

المؤلم أن بعض أفراد الطابور الخامس يظهرون أنفسهم علانية ويتفاخرون بأفعالهم هذه وكأنها إنجازات، بدءًا من كتابة تقارير خاطئة وصولًا إلى وشايات تضر بالآخرين دون سبب سوى تعارض الأفكار أو الأنشطة مع مصالحهم الشخصية. والأسوأ أنهم قد يكونون ضحية لهذه التصرفات سابقًا لكنهم يتناسون ذلك تمامًا.

في المجتمع الإيزيدي على سبيل المثال، نجد أن الطابور الخامس يمتد إلى حد الاتهام بالعمل لصالح تجمعات أو حركات يُنظر إليها بشكل مغرض وغير واقعي. مثال على ذلك حملة التبرعات التي نظمتها هيئة الفعاليات الإيزيدية لصالح ضحايا الأحد الأسود في بعشيقة وبحزاني. تعرضت هذه الحملة للتشويه والاتهامات من قبل بعض المروجين بأن الجهات القائمة عليها تنتمي لتجمعات "إرهابية". ليس هذا فحسب؛ بل وصل الأمر إلى استدعاء أولياء أمور المتبرعين للاستفسار أو تهديدهم، مما يُعتبر تصرفًا مؤسفًا يأتي من أفراد ينتمون لنفس العقيدة الدينية. ما تحتاجه مثل هذه الحالات هو وقفة نقدية لإعادة النظر في السلوك غير العقلاني الذي يسيء أولاً إلى الأشخاص القائمين بتلك الأعمال قبل أن يضر الآخرين. نحن كشعب نواجه الآن تحديات كبيرة تتطلب منا الوحدة والتضامن بدلاً من الانقسام والصراعات الداخلية، خاصة عندما تستهدفنا أعمال العنف والتفجيرات بشكل مستمر.

ختاماً، فإن الإقلاع عن الممارسات العبثية لجماعات الطابور الخامس وتوجيه الجهود نحو تعزيز التكافل بين الناس سيكون خطوة ضرورية لمواجهة التحديات المصيرية التي تحيط بنا اليوم.

حرر في نهاية أبريل/ نيسان 2007

حول كيان سياسي للإيزيدية

في بداية التسعينيات وتحديداً في الفترة المتزامنة مع المحاولات الجدية للشريحة المثقفة للإيزيديين لتأسيس مركز لالش الثقافي والاجتماعي مع القيادات الكوردية، اقترح صديقٌ عزيز عملنا معاً ضمن طاقم الهيئة التدريسية للتعليم العالي في المعهد الفني دهوك، لكنه شاء له أن يصبح من القياديين في الحركة الديمقراطية الآشورية، ومسؤولاً لتنظيمات الحركة في بهدينان. نعم، اقترح ليقول (إن الظروف وفي تلك المرحلة طبعاً مهيأة بأن يكون للإيزيديين أيضاً كيان سياسي)، حيث أبدى استعداده وعلى لسان الحركة للدعم المادي والمعنوي، بعد أن طرح الموضوع على بعض إخوتنا المثقفين الذين كانت لهم أيضاً علاقات مع تلك الشخصية المعروفة على مستوى الحركة الآشورية .

بيد أن آمال إخوتنا المخضرمين كانت معقودة على الأحزاب الكوردستانية، ومن خلال الشعارات التي كانت تُطلق على لسان القادة التاريخيين للتأكيد على أن الإيزيديين هم الكورد الأصلاء، وكانوا قد تسنموا وظائف مهمة بالنسبة لهم آنذاك، سواء أكانت على المستوى الحزبي أو حتى في مؤسسات الإقليم، حيث كان من البديهي ألا يقدموا على عمل يضر بمصالحهم الشخصية لأن البعض منهم اعترضوا على فكرة تأسيس مركز لالش، فكيف ننتظر منهم الشجاعة على الإقدام لتشكيل كيان سياسي حينذاك.

يجب ألا ننسى أنه بعد الألفية الثالثة، وقبل الرأي الذي طُرِحَ من قبل أحد الإخوة الشيخانيين الشباب (غانم سمو بير مرعان) حول ضرورة تنظيم سياسي أيزيدي كحاجة تاريخية ملحة، كانت هنالك آراء مطروحة، سواء شفهية في بعض المحافل العامة أو تحريرية. من بين هذه الآراء، طرح الأخ سفو قوال سليمان في الكونفرانس الذي أقيم في مدينة أولدنبورغ الألمانية حول مستقبل الإيزيدية، وبعد انعقاد مؤتمر المعارضة العراقية في لندن، حيث طرح وبجرأة فكرة تنظيم سياسي للإيزيدية. كذلك،

كان هنالك رأي آخر طرحه وربما لأكثر من مرة الأخ علي سيدو، رئيس رابطة المثقفين الإيزيديين .

بعيداً عن الآراء والأفكار المطروحة أو المحفوظة على الرفوف لدى الكثير منا، أقدمت مجموعة من الإيزيديين بصمت وبجرأة غير مسبوقة على إعلان الحركة الإيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم. وقد كان لها حضور في المعركة الانتخابية الأخيرة في العراق، لكن لم تحقق النتائج المرجوة لأسباب قد نعلمها جميعاً.

هنالك آراء وأفكار تُطرح الآن بإلحاح أكثر من أي وقت مضى حول الكيان السياسي للإيزيدية. وها نحن نتناسى أننا نواجه الكثير من المعضلات والأزمات داخل المجتمع الإيزيدي، التي تعكر صفو ما نرتأيه. ولا بد من الإشارة إلى بعضها:

1. أزمة القيادة التقليدية للإيزيدية، كما أسلفنا التطرق إليها في موضوع خاص، والمتمثلة في سمو الأمير ورئيس المجلس الروحاني وكبير القوالين ورؤساء العشائر والوجوه الاجتماعية المعروفة. هذه القيادة غير المستقلة في الظرف الحالي، بين مَن هو مؤيد لهذا الحزب أو ذاك، سواء على مستوى الأحزاب الكوردية أو العراقية. ويجب عدم الاستهانة بهم وبمؤيديهم. وبالتأكيد، لا يمكننا أن نتوقع منهم التضحية بمصالحهم الشخصية الآنية ليباركوا تشكيل كيان سياسي خاص بالإيزيدية.
2. أزمة ضعف الإيمان بالقضية وعدم استعداد الغالبية منا للتفاني والتضحية لخدمة المصلحة الإيزيدية الأسمى .
3. فقدان الثقة، وعدم قبول الآخر فيما بين الإيزيديين بشكل عام، وللأسف هذه الأزمة موجودة بين أفراد الشريحة المثقفة، حيث كانت وربّما لا تزال توجد هذه الظاهرة بين المراكز والجمعيات الثقافية والاجتماعية الإيزيدية في الداخل وفي المهجر، وهذا بالتأكيد عرقل وسيعرقل أي جهد جماعي لخدمة القضية الإيزيدية... والذي تابع تأسيس جمعية الهويرية للمساعدة، حيث في البداية

كانت عبارة عن صندوق خيري، ولكي تأخذ الطابع الرسمي لدى المحاكم الألمانية آنذاك، تم تسميتها بالجمعية، وبالفعل حصلنا على إجازة رسمية ورقم حساب مصرفي أيضاً، وكانت بداية مشجعة، وكان من الممكن خلالها عمل الكثير لمساعدة بني جلدتنا، لكن للأسف، وبسبب ما ذكرناه في الفقرة أعلاه، وربّما لأسباب أخرى، فشلنا في إدارتها وديمومتها.

قد يقول البعض، وخاصة الذين تشجعوا على طرح الآراء والأفكار الخاصة بالموضوع من خلال قراءتهم لهذه السطور، إن من المستحيل تحقيق ما يرغبون، لكن يجب أن نؤمن بأن لا يوجد شيء اسمه المستحيل أمام الإرادة والعزيمة، وخاصةً في حالة التكاتف حتى ولو تكون بصورة بطيئة .

كما تعلمون أيها الإخوة الذين تطرحون الآراء بشأن كيان سياسي إيزيدي، أن لدينا تنظيماً سياسياً تحت اسم الحركة الإيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم، ولها حضور في الأوساط الرسمية وبين الإيزيديين أيضاً، ولها تمثيل محلي وبرلماني في الموصل وبغداد، وهذا ما لا نشك فيه. لذا حينما نطالب وبإلحاح تشكيل كيان سياسي آخر، ألا ترون أن الأمر سيزداد سوءاً، وسيكون هنالك تشتت للإيزيديين بين هذا التنظيم وذاك، ومن يدري ربّما في السنوات القادمة نرى تنظيمات سياسية متعددة لنا، كما حصل للإخوة التركمان والكلدوآشوريين.

نرى وكما قلنا فيما سبق، إذا كان الذين يطرحون الآراء والأفكار ويرونها بالضرورة التاريخية الملحة، فلا بد من التشجيع للحركة وفتح الحوار مع الإخوان فيها، ثم إعداد برنامج ينسجم مع التطلعات الكوردستانية والعراقية، ضمن عراق ديمقراطي تعددي فيدرالي، والذي سيحفظ حقوق كافة أطياف النسيج العراقي.

حرر في 1 مايو/ أيار عام 2008 – المانيا

المناهج الدراسية وحقوق الأقليات في العراق وكوردستان

في ظل النظام العراقي البائد وربما الأنظمة الدكتاتورية الأخرى التي سبقته، كانت الكتب المقررة (المناهج الدراسية) للدراسات الاجتماعية، بدءاً من الابتدائية، مروراً بالمتوسطة، وانتهاءً بالدراسة الإعدادية – الأدبي، مليئة بالعجائب والغرائب مقارنة بالمناهج المماثلة في الدول ذات الأنظمة التعليمية المتقدمة بعض الشيء. من الأمور الغريبة والعجيبة والدارجة في تلك الكتب، حسب رأي الكثيرين وحتى المتخصصين في الدراسات الاجتماعية، هو التطرق الغزير إلى التاريخ البعيد والبعيد جداً، والذي لا يخلو من التزييف والتحريف والتضخيم، وحتى الاعتداء والفتح الموسع آنذاك على حساب الآخرين المظلومين. وقد وصف الشاعر العراقي المعروف معروف الرصافي[52] في مقدمة كتابه (الشخصية المحمدية)، وربما آخرون قبله أو بعده، التاريخ بأنه "يكتب للحقيقة لا للتاريخ، لأن التاريخ مزيف". حيث نرى ويرى الكثيرون أيضاً أن التطرق إلى مثل ذلك التاريخ في بداية المراحل الدراسية لا داعي له، ويُفضل تركه إلى المراحل الدراسية المتقدمة والمتخصصة في مثل هذه المجالات. هذا ناهيك عن أن بعض تلك الكتب كانت مليئة بالصور للقائد الضرورة، والتاريخ الحديث المزيف أكثر

[52] ولد معروف بن عبد الغني بن محمود الجباري الحسيني، في بغداد عام 1875م، من أب كردي وأم عربية، كان والده يعمل في حكومة الدولة العثمانية برتبة باش جاويش، وتعود أصول عائلته إلى عشيرة الجبارين وهي عشيرة كردية ذات أصل علوي النسب سكنت في قرية بمنطقة بين محافظتي كركوك والسليمانية وكان رجال قريتهِ يلبسون العمائم الخضراء كدلالة على أنهم من نسل بني هاشم، أما والدتهُ فهي فطومة بنت جاسم الشيخ علي، وهي من عشيرة القراغول، ونشأ في بغداد حيث أكمل دراسته في الكتاتيب، ثم دخل المدرسة العسكرية الابتدائية فتركها، وانتقل إلى الدراسة في المدارس الدينية ودرس على يد علماء بغداد الأعلام كالشيخ عبد الوهاب النائب، والشيخ قاسم القيسي، والشيخ قاسم البياتي، والشيخ عباس حلمي القصاب، ثم اتصل بالشيخ العلامة محمود شكري الألوسي ولازمهُ اثنتي عشرة سنة، وتخرج عليهِ وكان يرتدي العمامة وزي العلماء وسماهُ شيخهُ الألوسي (معروف الرصافي) ليكون في الصلاح والشهرة والسمعة الحسنة، مقابلاً لمعروف الكرخي.

من الماضي، والمشير إلى البطولات والانتصارات الوهمية في الحروب المدمرة التي خاضها رأس النظام البائد.

هذا ولم تكن الدراسة الجامعية بمختلف التخصصات بعيدة عما ذكرناه أعلاه، حيث كان يتم فرض دراسة مادة شاذة وغريبة عن التخصص الجامعي، ألا وهي (الثقافة القومية)، التي يجب اجتيازها، وإلا سيبقى الطالب يراوح في مرحلته الدراسية.طالما أن عهد النظام البائد أصبح من الماضي، والنظام الدكتاتوري قد ولى من غير رجعة، وطالما أن المحررين (المحتلين) قد وعدوا بالديمقراطية المستوردة، وبعد إقرار الدستور العراقي بـ(العراق الفيدرالي التعددي الديمقراطي في 15 أكتوبر 2005)، لذا بات من الضروري جداً اتخاذ الخطوات اللازمة بما يتناسب مع مبادئ الديمقراطية. إحدى هذه الخطوات المهمة جداً في نظر معظم العراقيين، وحتى لا نخرج عن نطاق الموضوع، هي تصفية المناهج الدراسية من كل الشوائب التي أُدخلت أو دُوِّنت فيها بحكم إرادة السلطة. حيث يُعتقد أنه حينما تكون المناهج الدراسية موضوعة من الأساس فصاعداً على أسس سليمة، مبنية على التسامح والتعامل وقبول الآخر والتأكيد على مبادئ حقوق الإنسان، سيكون الجيل الذي يتربى على مثل هذه المبادئ من خلال التعليم جيلاً صالحاً متسامحاً.

ففي دولة مثل إسرائيل، والتي تُعدُّ العدو اللدود للإسلام من وجهة نظر معظم العرب ومعتنقي ديانتهم، الجيش النظامي في الدولة العبرية، وبين فترة وأخرى، يخصص وقتاً لتثقيف الجنود (العسكر) بالأديان الممثلة في دولة إسرائيل وعلى اختلافها، ربما لتوجيه منتسبي الجيش حول كيفية التعامل مع الآخرين، وفقاً لمبادئ الديمقراطية التي يتمتعون بها. في حين أن سياسة بعض الدول الإسلامية تُبنى مناهجها الدراسية لتعليم أبنائها منذ الصغر على الحقد والكراهية والتعامل مع الآخرين من غير المسلمين، وحتى المسلمين الذين لا يسيرون على هواهم، باعتبارهم خارجين عن إرادة الله (الكفار). وها هم يحصدون ثمار تلك التعاليم المسمومة بالمزيد من العمليات الانتحارية، والتي يقوم بها المتعصبون المتخرجون من تلك

المدارس لتفريغ سموم تلك التعاليم عبر تفجير أنفسهم ضد الآخرين المسالمين. وهذا ما يحصل في بعض دول العالم، وخاصة في العراق وأفغانستان، بحجة عداء تلك المجموعات المتطرفة لأمريكا وأعوانها.

في معرض الحديث مع أحد الإخوة المعنيين بالشأن، خلال زيارتي إلى الوطن، طرحت سؤالاً حول ما إذا تم إدراج نبذات مختصرة عن الأقليات العراقية الأصيلة مثل (الإيزيدية، المسيحية، والصابئة المندائية) في المناهج الدراسية في العراق للمراحل ما قبل الجامعة؟

ربما أثار سؤالي استغراب ذلك الصديق، وكان جوابه بالنسبة لي أكثر استغراباً، حيث أجاب بالنفي مشيراً إلى أن معظم الجيل الجديد الناشئ، إن لم يكن جميعهم، من إخوتنا العراقيين لا يعرفون ماهية الديانة الإيزيدية وغيرها من الأقليات .

هذا يذكرنا طبعاً بأيام الجامعة في النصف الثاني من القرن الماضي، حينما استغرب العديد من زملائنا العراقيين العرب من أهالي جنوب العراق عند رؤيتنا، حيث ترسخت في أذهانهم تصورات خاطئة عن الإيزيدية كأقلية دينية عراقية. وهم معذورون بالطبع لقراءتهم وصفاً خاطئاً من كتاب متعصبين حاقدين على الإنسانية، حيث وصفوا الإيزيدية بأنهم (أناس ليسوا كباقي البشر ولديهم صفات غريبة جداً مثل التشوهات الجسدية) .

لذا نرى من الضروري جداً التأكيد على إدراج كتابات مختصرة عن الأقليات العريقة من الفسيفساء العراقي في المناهج الدراسية للمراحل ما قبل الجامعات العراقية والكوردستانية أيضاً، بدءاً من المرحلة الابتدائية وصاعداً. إذا تم ذلك، سيترسخ في أذهان الأجيال الناشئة من شعبنا العراقي والكوردستاني انطباع جيد نحو المزيد من التسامح والتعايش السلمي في المستقبل ضمن العراق الديمقراطي التعددي الفيدرالي.

حرر في 20 أبريل/ نيسان 2009- المانيا

من التجمع الديمقراطي الإيزيدي إلى القائمة الإيزيدية المستقلة 1 – 2

حينما نتطرّق في هذا المقال إلى بعض النشاطات لبعض التنظيمات للجالية الإيزيدية في المهجر، وبعد تأسيس التجمع الديمقراطي الإيزيدي، وإعلان القائمة الإيزيدية المستقلة، لا يعني هذا بالضرورة أنه لم تكن للجالية نفسها نشاطات قبل ذلك. بلى، كانت لبعض التنظيمات، مثل مركز الإيزيدية خارج الوطن على سبيل المثال لا الحصر، نشاطات وصلت في بعض الفترات أوجها، بحيث بلغ صداها في مرحلة معينة وأزعجت السلطات العراقية (النظام البائد)، خاصة بعد انعقاد (المؤتمر العالمي الأول حول الإيزيدية وربما الأخير) نهاية عام 2000 في مدينة هانوفر بألمانيا. بعدها، وفي تصوري، دخلت الأيادي الخفية الخارجية والداخلية لتشتيت مرحلة النشاط تلك، حيث نجحت تلك الأيادي بعد عامين بالضبط من عقد المؤتمر، وتحديداً في ديسمبر عام 2002، وإثر انعقاد الكوفرانس أو الاجتماع الإيزيدي الموسع في مدينة أولدنبورغ الألمانية (البيت الإيزيدي) حول كيفية التعامل مع المرحلة آنذاك بعد مؤتمر المعارضة العراقية المعروف في لندن قبيل سقوط النظام العراقي .

وبدلاً من توحيد الصف والقرار الإيزيديين آنذاك، تم بفعل الأيادي الخفية المسمومة، وربّما المُكلّفة، تشتيت الصف والقرار إلى صفين وقرارين، اتجها نحو أربيل والسليمانية. وبسبب تلك الظروف ومراوحة العمل الجماعي، وعلى أنقاض التشتت في تلك المرحلة، تأسس التجمع الديمقراطي الإيزيدي، ذا منهاج وبرنامج نظري ممتاز كالعادة، مثل باقي التنظيمات في بداية التأسيس والتكوين. وكان للتجمع أهداف سياسية تصب في المصلحة الإيزيدية العليا، كما اتفق عليها مؤسسوه. ورغم تأكيدنا في البيان التأسيسي أن التنظيم لا يتعارض مع الخط الكوردستاني من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة، إلا أن وجود التجمع حينذاك لاقى امتعاضاً واعتراضاً، بل تهديداً أحياناً، من أحد الأطراف السياسية في الساحة الكوردستانية، والذي يضع نفسه دائماً في مهام الوصي على المصلحة الإيزيدية العليا، بعد توجيه أصابع الاتهام إلى التجمع بالميل والتابعية للطرف الآخر من المعادلة

السياسية. هذا ما جاء على لسان الممثل الشرعي لـ (الطرف الوصي)، ربما بناءً على رسائل من معتمديهم في المهجر.

والذين نقلوا المعلومات الخاطئة لأكثر من مرة إلى مراجعهم حول مثل هذه الحالات، وهذا ما نأسف عليه. على الوصاية أيضاً، والتي حصلت بعد رضوخ واستسلام القيادة الدينية المتمثلة برأس الهرم والقيادة الدنيوية أيضاً أمام مغريات العصر من العملة الصعبة والسيارات الفارهة التي تُباع أيضاً بعد الاستلام مباشرةً في المعارض الخاصة، للتحول المبالغ إلى أرصدة لأصحابها. والذين باعوا القيم والمبادئ في مزاد البورصة مقابل الحفاظ على مصالح أهاليهم وذويهم، باعتقاد الكثير بأن هؤلاء لا يستحقون إلا أن يكونوا (قادة لعوائلهم) فقط، وإن تمكنوا من السيطرة على عوائلهم أصلاً. ليأتي اليوم الذي يهتف فيه المجتمع الإيزيدي بألف (لا) لمثل هؤلاء، وينتخب قيادة كفؤة حيادية على الأقل .

ربّما للبعض من التهديد والوعيد، والكثير من الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية، منها ضعف الثقة بين الأعضاء المؤسسين للتجمع الديمقراطي الإيزيدي، واعتماد الواحد على الآخر واعتماد الكُل على الواحد في العمل. والأهم من كل ذلك، عدم إقدام قادة التجمع على التضحية، لا بالدعم المالي الذي يعمل على إحياء كل تنظيم جديد، ولا المغامرة بالذهاب إلى حيث القواعد في الوطن. والذي هَزّ إعلان التجمع مشاعر الكثير من إخوتنا (أبناء جلدتنا) ليعقدوا الآمال عليه .

لهذه الأسباب، وربّما لأسباب أخرى، أدت إلى مراوحة العمل ونشاط التجمع ليصبح الآن في خبر كان، بعد تفرغ قادته لمهمات ونشاطات أخرى علنية، وربّما قد تكون بعضها سرّية . من يدري! هذا ما نتطرق إليه في الجزء الثاني من مقالنا هذا.

للموضوع صلة...

حرر في 29 سبتمبر/ أيلول 2009 - المانيا

من التجمع الديمقراطي الإيزيدي إلى القائمة الإيزيدية المستقلة ! 2 – 2

بعد خلط الكثير من الأوراق، أثر الاحتلال الأمريكي للعراق، وسقوط النظام فيه مع انهيار الدولة ومؤسساتها، ليدخل وضع مناطق الإيزيدية في مأزقٍ حقيقي تحت رحمة المادة 58 من قانون إدارة الدولة، وبعدها المادة 140 من الدستور العراقي الدائم. ليتم الاستفتاء، مثلها مثل المناطق الأخرى المتنازع عليها، حول عائديتها إلى عراق المركز أو إقليم كوردستان. ومنذ أمد بعيد، وللأسف لم يُحسم هذا الملف لحد الآن، مما جعل هذه المناطق تحترق في نار (باباكركر) في كركوك. وكان من الأولى العمل على تجزئة مضمون المادة الدستورية إلى مراحل تطبيقية للاستفتاء، بدءاً من القصبات والمدن الصغيرة، انتهاءً بمدينة كركوك. بسبب تلك الظروف، حصلت الكثير من المشاكل المعقدة في مناطق تواجد الإيزيدية، منها أحداث الشيخان الخطيرة والمعروفة في شباط عام 2007، ثم مقتل العمال الإيزيديين من بعشيقة وبحزاني في نيسان 2007، ثم الانفجار الرهيب في كر عزير وسيبا شيخ خدر/ سنجار، في آب عام 2007 أيضاً.

بمناسبة هذه الأحداث، استغل البعض من قادة التجمع بالأمس القريب، منهم كاتب هذه السطور، الموقف للقيام ببعض النشاطات في المهجر تحت لواء (هيئة الفعاليات الإيزيدية) لدعم وتعزيز موقف الإيزيدية في المحافل الدولية. منها زيارات إلى بعض البرلمانات ومجالس الشيوخ ومصادر القرار الأخرى، في حكومات الكثير من البلدان الأوروبية وأمريكا أيضاً. هذا ناهيك عن القيام بالعديد من التظاهرات السلمية أمام الدوائر ذات الصلة بمثل هذه الأعمال المشروعة الخاصة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

رغم التفاف الكثير من أبناء الجالية الإيزيدية في المهجر حول تنظيمنا هذا، ليتضامنوا مع الأحداث التي ذكرناها ومن خلال المشاركة الفعالة في المظاهرات، إلا أننا أصبحنا منبوذين في نظر الآخرين من أبناء جلدتنا. هنا أقصد (المسّيرين) الذين اختلفوا معنا في الآراء المتعلقة بكيفية التعامل مع تلك الأحداث، والتي هزّت الضمير الإنساني عامةً وضمير رئيس أكبر دولة في العالم (جورج دبليو بوش).

وبمناسبة المظاهرات في تلك الفترة، قررت هيئة الفعاليات، وباسم الجالية الإيزيدية في أوروبا آنذاك، القيام بإحداها أمام البرلمان الأوروبي في بروكسل. بعد الحديث والاجتماع لأكثر من مرة، شاركت في أحد لقاءاتنا حول الموضوع في البيت الإيزيدي في مدينة سلى الألمانية الآنسة فلك ناز، عضوة البرلمان الأوروبي آنذاك، حيث طُرحت ثلاثة مواعيد (تواريخ) تم الاتفاق على أحدها ليكون غالبية أعضاء البرلمان الأوروبي متواجدين في بروكسل. تحركنا وحصلنا على الموعد المحدد للقيام بالفعالية، وبالتعاون مع إخواننا الإيزيديين في الجمعيات والبيوتات التابعة لـ (الاتحاد الإيزيدي) وجمعيات ومراكز ثقافية أخرى.

لكن! المصادفة شاءت أن يتزامن موعد المظاهرة مع زيارة السيد مسعود البارزاني، رئيس الإقليم، إلى البرلمان الأوروبي، لتقوم القيامة علينا من الأطراف التي سبق وأن اختلفنا معهم مبدئيًا لمثل هذه الفعاليات. ليتم العمل والاتصال سرًا وعلنًا وعلى مستوى المناظرة التلفزيونية للحد من تحقيق المظاهرة ومحاربتها. لا يهمنا الدخول في تفاصيل أكثر حول ذلك بقدر ما يهمنا هو تأثير عمل المناوئين على قيادة وتحالف التنظيم (هيئة الفعاليات) في تلك المرحلة. تمكنوا فعلاً من التغلب على أواصر التحالف والثقة بين قياديي التنظيم، ليتم تشتيت أصوات مشاركتهم. منهم من اقتنعوا بآراء المناوئين بعدم المشاركة، كونها تؤثر على قدسية رئيس الإقليم، ومنهم من تملصوا ليعتكفوا في دورهم وتمنوا ألا يتم الاتصال بهم في اللحظات الأخيرة للمشاركة، ومنهم من حاولوا من خلال اتصالاتهم مع باقي القياديين الذين اعتزموا على المشاركة مهما تكن النتائج. وهؤلاء الذين شاركوا معروفون طبعًا بالوثائق في ذلك اليوم المشهود في بروكسل. وبهذا، كنا قد فقدنا جزءًا آخر من الثقة التي حصلنا عليها من تأييد أبناء جاليتنا لفعالياتنا في تلك المرحلة، بعد أن فقدنا جزءًا من الثقة نفسها إثر الفشل في قيادة وديمومة التجمع الديمقراطي الإيزيدي.

ويجب ألا ننسى دور الجالية الإيزيدية في الدول الأوروبية وأمريكا، في مجال التبرعات لضحايا شنكال ومجزرة العمال الإيزيديين من بعشيقة وبحزاني، حيث نجحوا في ذلك فعلاً ليتم فيما بعد التوزيع عليهم وفق نظام مرضٍ للجميع. وكذلك دور الجالية بالتنسيق مع الجهات الألمانية بجلب جرحى ضحايا الإرهاب من مختلف أطياف الشعب العراقي، وبوجبات عديدة للعلاج في المستشفيات الألمانية تحت مسمى (منظمة الجسر الجوي)

المعروفة بقيادة الأخ د. ميرزا دنايي. نأمل أن يكونوا مستقلين وبعيدين عن تدخلات الجهات السياسية العراقية والكورد ستانية.وفي 11/ 05/ 2008، عُقدت جلسة في مدينة هانوفر لنخبة من الإيزيديين، سبقتها اجتماعات ومشاورات حول إمكانية عقد مؤتمر للنخب الإيزيدية نحو مؤتمر عالمي موسع. في ذلك الاجتماع أُتخذت بعض القرارات وتم تكليف لجان بالقيام ببعض الخطوات التي تهم المجتمع الإيزيدي المعاصر، منها على سبيل المثال لا الحصر (مناشدة الحكومة الكورد ستانية بمذكرة حول وضع الإيزيدية وإمكانية عقد مؤتمر تحت رعايتها و... إلخ). لكن للأسف، لم يلتزم (قادة اجتماع هانوفر) بكل ذلك، ربما لغرض في نفس يعقوب.

علماً أن بعض الإخوة الذين شاركوا في الاجتماع المذكور استمروا باتخاذ بعض الخطوات بالتعاون مع بعض الجمعيات والبيوتات ليُعقد فعلاً مؤتمر للجالية الإيزيدية في مدينة (بيليفيلد) الألمانية. بحسب رأي إخوتنا (الهانوفريين)، استصعبوا المشاركة والتعاون في مثل هذا المؤتمر خوفاً من الأجندات السياسية. لكنهم وعدوا مؤيديهم من أبناء الجالية الإيزيدية بعقد مؤتمر حرّ للإيزيديين العراقيين لانتخاب مجلس الجالية، لكن الوعد تبخر لصالح وعود أخرى.

في غفلة عن الإيزيديين، وربما حتى عن بعضهم البعض، فوجئنا بمغامرة جديدة تجوب صفحات الإنترنت، حيث يسعى بعضهم مجددًا إلى دغدغة مشاعر أبناء الإيزيدية عبر إعلان تأسيس "الحزب الليبرالي الإيزيدي"، دون الكشف عن أسماء المؤسسين أو القائمين على شؤونه .

المفارقة أن العديد من أبناء جلدتنا لا يدركون المعنى الحقيقي لمصطلح "ليبرالي"، ومع ذلك يتم الإعلان عن حزب يحمل هذا الاسم! كنا نتوقع أن تكون هذه الخطوة مجرد مبادرة فردية بعيدة عن الواقع الفعلي للجماعة، لكنها حظيت، للأسف، باهتمام بالغ من قبل موقع بحزاني نت، التي خصصت لها مساحة واسعة على صفحاتها، بل وروّجت لموقع إلكتروني خاص بالحزب .

غير أن هذا الموقع لم يلبث أن اختفى عن الأنظار، ليحلّ محله موقع آخر يحمل اسم "القائمة الإيزيدية المستقلة". وبذلك، وجد الحزب والموقع الإلكتروني نفسيهما في حُلّة

جديدة، مستغلَّين من قبل جهات أخرى، ربما كانوا من أنصار المؤسس أو المؤسسين، الذين يسيرون على خطى من سبقوهم في العزف على وتر القومية الإيزيدية.

بمناسبة القائمة الإيزيدية والتي أُعلن عنها منذ فترة، وعقدت مؤتمرها في مدينة هانوفر بنجاح على حد قول القائمين عليها، وهذا ما نأمل أيضاً. لكن! بغياب أحد المؤسسين القانونيين وكبير الممولين للقائمة، حيث كان حضوره مهماً، خاصة في الجانب الذي شارك فيه في المؤتمر سمو الأمير تحسين بك، ومناقشة ملف قرار اللجوء الخاص بالإيزيدية الذي تم التحفظ عليه من قبل السلطات الألمانية. أعلنت القائمة أيضاً عن أهدافها وتطلعاتها المعقولة في الشأنين العراقي والكوردستاني وعلى صعيد الإيزيدية أيضاً. هذه الأهداف كنا نرفعها دائماً إلى الجهات المعنية ومصادر القرار، ودعت إليها كل التنظيمات التي سبقتها. منها أيضاً كانت ضمن برنامج العمل للسيد د. ميرزا دنايي أثناء توليه منصب مستشار رئيس جمهورية العراق قبل الإقالة. منها تحقق ومنها في طور التحقيق، ولو صمد السيد سفو قوال سليمان في منصبه في بغداد (مدير عام أوقاف الإيزيدية)، كان بالإمكان تحقيق الكثير مما نتحدث به الآن.

نأمل أن يكون عمل القائمة هذه في خدمة المصلحة الإيزيدية العليا بعيداً عن التدخلات والمساومات والعمل للآخرين، وفرض هذا على ذاك في الاختيار لأي منصب كان، إلا إذا كان ضمن الاستحقاق والكفاءة.

حرر في 7 اكتوبر/ تشرين الأول 2009 - المانيا

رأي حول الانتخابات العراقية

لا شك أن الانتخابات الخاصة بالبرلمان العراقي لعام 2010 والتي جرت في السابع من آذار، كانت وستكون مصيرية بالنسبة لقائمة التحالف الكوردستاني. نعم، مصيرية لأن هنالك بعض القضايا المصيرية لا تزال عالقة بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة المركزية، والتي لا بُدّ من النضال من أجلها وفق ضوابط وقواعد الدستور العراقي. هذا ما أكدنا عليه من خلال برنامج قائمة التحالف في الحملة الدعائية ما قبل الانتخابات. من هذه القضايا، على سبيل المثال لا الحصر، ما يتعلق بالمطالبة بالأرض وفق المادة 140 من الدستور العراقي، حيث هنالك أكثر من 40% من مساحة الإقليم الكبرى لا تزال تحت رحمة هذه المادة الدستورية وضمن المناطق المتنازع عليها. هذه المناطق كانت ضحية سياسات التعريب والتهجير القسري والطرد، التي مارستها الأنظمة العراقية المتعاقبة بدءاً بالنظام الملكي ومروراً بالأنظمة الجمهورية، وصولاً إلى أقسى مراحلها في عهد النظام البائد. كانت النتيجة هي تعريب المناطق الكوردستانية وتدمير المئات بل الآلاف من القرى وطرد مئات الآلاف من الكورد الفيليين، لا من ديارهم فحسب بل من العراق أيضاً خارج الحدود باتجاه إيران .

في ظل النظام العراقي الجديد، العراق الديمقراطي الفيدرالي التعددي، لا بدّ من العمل لمحو آثار سياسات الأنظمة الشمولية التي حكمت العراق بالحديد والنار، لعودة الحقوق إلى أصحابها وعودة جميع المناطق المستقطعة من كوردستان الأم إلى أحضان الإقليم .

ما أثار ويثير الاستغراب حقاً هو جعل هذه الانتخابات مصيرية أيضاً فيما بين الكيانات المتنافسة على المقاعد المخصصة لمحافظات إقليم كوردستان، حتى الذين كانوا متحالفين في قائمة التحالف الكوردستاني، كلٌّ على حساب الآخر وفق نظرية الحزبايه تي. قد تكون هذه النظرية تتحصّن بشرعية ما وفق منظور الأحزاب المشاركة في الانتخابات، لكنها لا تتمتع بتلك الحصانة وفق استطلاع الآراء للشارع الكوردستاني.

على أية حال، ووفق المنظور الشرعي من وجهة نظرهم، تم اتباع الكثير من السلوكيات والتصرفات من قبل البعض من المرشّحين وحتى مصادر ترشيحهم أيضاً، والتي من المفترض أن تتنافى مع المبادئ الأساسية للعملية الديمقراطية التي تترسّخ شيئاً فشيئاً في العراق ما بعد الأنظمة الشمولية. فبدلاً من تفكير هؤلاء المرشّحين بتنفيذ بعض المشاريع الصغيرة التي قد تفيد شريحة واسعة من المواطنين القاطنين في بعض القرى والمجمعات السكنية القسرية، لجأوا إلى أساليب أرخص للتلاعب بمشاعر الناس البسطاء بتقديم بعض الهبات والعطايا النقدية مع بطاقات الدعاية الشخصية لهم من قبل وسطاء مقرّبين، ليصل الحد إلى شراء ذمم أقرب الناس المقرّبين للمرشح المقابل، كما حصل في شنكال، وهذا ما يدعو للأسف حقاً.

من جانب آخر، زيادة عدد المرشحين الإيزيديين سواءً في قائمة التحالف الكوردستاني أو في القوائم الأخرى، لم يكن السبب في تشتيت أصوات الناخبين فحسب، بل أدى حتى إلى امتعاض الناس البسطاء من آلية ترشيح ذلك الكم من المرشحين، والتي كانت مبنية على أسس غير سليمة وفقاً لمبدأ العلاقات بمختلف أشكالها أحياناً، أو إرضاء شعبية هذه العائلة وتلك، وأحياناً أخرى إرضاء هذه الشخصية الاجتماعية أو الدينية و... و.... ليأتي في الأخير ميزان القوى لصالح مرشحين من الوجوه ما بعد 2003، مدعومين أو مسنودين من الجهات ذات العلاقة، بحيث لم يخطر على بال المواطنين (الناخبين) وعلى حساب بقية المرشحين الذين كانوا يتمتعون بمواصفات عالية سواءً من ناحية الكفاءة أو الانتماء لمبادئ الكورديه تي عائلياً أو حتى شخصياً، ليقع الناخب الكوردستاني في حيرة من أمره حتى تولدت شائعات هنا وهناك حول وجود صفقات بين مثل هؤلاء المرشحين والمصادر الداعمة لهم في حال فوزهم بالمقاعد التي من أجلها تم الترشيح، مثلما حصل في الماضي أيضاً.

في الأخير، لا يسعني إلا أن أشير إلى مقال لي قبل الانتخابات بأيام معدودة، تحديداً في الرابع من آذار، والذي نُشر في بحزاني نت ومواقع إلكترونية أخرى تحت عنوان (آمال مشروعة في انتخابات البرلمان العراقي القادم). كنا نأمل أن تمر الانتخابات

بأمان وشفافية، لكن للأسف لم تكن مثل توقعاتنا، خاصة فيما يتعلق بالموظفين والكوادر التعليمية والتدريسية المُعيّنين من قبل المفوضية، حيث إن أكثرية تلك الكوادر لم يكونوا أهلاً للثقة، سواء كانوا مدراء مراكز أو محطات أو حتى مُصدري الأوراق الانتخابية. لم يتعاملوا مع الحدث بمهنية ولم يحتكموا إلى ضمائرهم، خاصة مع الناخبين غير المتعلمين. ربما أكملوا اللعبة أثناء العد والفرز أو حتى في إدخال البيانات إلى الحاسوب الإلكتروني بعد انتهاء العملية الانتخابية. هذا ناهيك عن التدخلات غير الشرعية من لدن بعض السادة أصحاب القرار في المراكز والمحطات الانتخابية. هذا ما نأسف عليه حقاً، آملين عدم تكرار مثل هذه الحالات في المستقبل وفي انتخابات قادمة، سواء كانت محلية أو على مستوى العراق أيضاً.

حرر في 16 مارس/ أذار 2010

ذوي المصالح والتجربة الكوردستانية

عندما زار الشاعر السوري أدونيس[53] كوردستان العراق، أثارت زيارته ردود فعل غاضبة لدى القوميين العرب. وفي رد ربما كان موجّهًا إليهم، قال أدونيس جملة تحمل حكمة عميقة: "من منا بلا خطيئة فليتجرأ ويرمي غيره بالحجر". هذه العبارة تعكس حقيقة تشمل الكثير من شعوب المنطقة، حيث يميل البعض إلى انتقاد الآخرين رغم وقوعهم في نفس الأخطاء، بل وأحيانًا بشكل أسوأ. هذا الوصف ينطبق بشكل خاص على التجربة الكوردستانية، حيث لعبت المصالح الشخصية دورًا في تحديد مواقف البعض تجاه القضية الكوردية.

في حقبة مضت، شهد المجتمع السياسي والاجتماعي في كوردستان نماذج من شخصيات كانت تتعامل مع نظام صدام حسين ومعاداته للقضية الكوردية. لم يكن الحديث هنا فقط عن المتعاونين المعلنين من "أمراء أفواج الدفاع الوطني" أو "سرايا أبو فراس الحمداني"، بل كان يشمل أيضًا من تعاونوا سرًا مع الأجهزة الأمنية والاستخباراتية. بعد سقوط النظام عام 2003 وانكشاف الوثائق السرية، ظهرت أسماء لأولئك الذين تعاونوا

[53] علي أحمد سعيد إسبر المعروف باسمه المستعار أدونيس(1يناير 1930 شاعر وناقد وأكاديمي ومفكر سوري -لبناني - فرنسي، تبنّى اسم أدونيس (تيمناً بأسطورة أدونيس الفينيقية (الذي خرج به على تقاليد التسمية العربية منذ العام .1948نال الجنسية اللبنانية مع أسرته في العام 1963).تكررت دعوته كأستاذ زائر إلى جامعات ومراكز للبحث في فرنسا وسويسرا والولايات المتحدة وألمانيا .تلقى عدداً من الجوائز العالمية وألقاب التكريم، وتُرجمت أعماله إلى ثلاث عشرة لغة ، قاد أدونيس ثورة حداثية في النصف الثاني من القرن العشرين، «حيث كان له تأثير زلزالي» على الشعر العربي يمكن مقارنته بشعر تي إس إليوت في العالم الناطق بالإنجليزية ويعتبر البعض أن أدونيس من أكثر الشعراء العرب إثارة للجدل .فمنذ أغاني مهيار الدمشقي، استطاع أدونيس بلورة منهج جديد في الشعر العربي يقوم على توظيف اللغة على نحو فيه قدر كبير من الإبداع والتجريب تسمو على الاستخدامات التقليدية دون أن يخرج قط عن اللغة العربية الفصحى ومقاييسها النحوية. تشمل منشورات أدونيس عشرين مجلداً شعرياً وثلاثة عشر مجلداً في النقد.

مع النظام البائد. ومن المؤسف أن بعض هؤلاء المتورطين لا يزالون يشغلون مناصب حساسة ويواصلون لعب أدوار مزدوجة داخل الحكم في كوردستان، وهو أمر يعيد للأذهان حبكات المسلسلات الدرامية التركية.

ما يميز الساحة الكوردستانية هو ندرة الأسرار؛ فمعظم ما يحدث في الكواليس أو خلف الأبواب المغلقة يتسرّب إلى الشارع سريعًا. ويرى البعض أن هذا يعكس جزءًا من طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية هناك.

في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى بعض الشخصيات الأيزيدية التي كانت ضمن تشكيلات "سرايا أبو فراس الحمداني" خلال فترة ماضية. ويُقال إن الهدف آنذاك كان حماية الفقراء الأيزيديين من ويلات الحروب التي قادها النظام العراقي السابق. بعد الانتفاضة عام 1991، منح السيد مسعود البارزاني عفوًا عامًا عن العديد ممن تعاونوا سابقًا مع النظام، ضمن إطار التسامح لإعادة بناء المكون الكوردي والمضي نحو مرحلة سياسية جديدة. وبدورهم، شارك بعض الأيزيديين في العملية السياسية بعد أول انتخابات برلمانية عام 1992، حيث تم تمثيلهم سياسيًا عبر الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

ورغم أن خطوات كهذه ساهمت في دمج الأيزيديين في البنية السياسية الجديدة، إلا أن الواقع لا يخلو من انتقادات. فقد استمر البعض منهم بالاعتماد على العلاقات الشخصية وليس الأداء أو الكفاءة، كما أن كوردستان نفسها تواجه أزمات تتعلق بالفساد الإداري والمالي، مما ألقى بظلاله على قضية تمثيل الأيزيديين وغيرهم في المؤسسات الرسمية .

ألسنة النقد تُشير أيضًا إلى مواقف بعض الأيزيديين الذين ارتبطوا في الماضي بعلاقات مع أنظمة الحكم العراقية المتعاقبة ولم يكونوا بعيدين عن المشاركة في قمع الثورات الكوردية. وقد تحول ذلك إلى جرح عميق في ذاكرة النضال الكوردي، خاصة عندما وُثّقت جرائم مورست بحق الكورد وأُخذت حقوق الشهداء والأبرياء. هذا الأمر يثقل كاهل أولئك الذين يشعرون بالمسؤولية الأخلاقية تجاه شعبهم، ويزيد من تعقيد المشهد السياسي والاجتماعي في كوردستان.

حرر في 5 يوليو/ تموز 2010 - ألمانيا

تأثير ازدواجية الإدارة على المناطق الإيزيدية

بعد سقوط بغداد ورحيل النظام الدكتاتوري إثر حرب الخليج الثالثة، تنفس غالبية الشعب العراقي ذو النسيج الفسيفسائي الصعداء، ربما لينعموا بهواء الديمقراطية القادم من الغرب، كما وُعِدوا أو تم الترويج لها قبل (تحرير بلدهم) بعد رحلة مريرة وحافلة بالمآسي والآلام على مر الحكومات المتعاقبة التي حكمت بالحديد والنار.

الإيزيديون، كجزء أصيل من هذا النسيج، تنفسوا أيضاً نفساً عميقاً لتحرير باقي مناطق سكناهم في أطراف مدينتهم الموصل (العراق المُصغر) بعد أن كانت نسبة من مناطقهم لا تتجاوز 10% قد تحررت أصلاً مع الانتفاضة الآذارية المعروفة عام 1991. هؤلاء تعودوا أو تكيفوا مع ديمقراطية وتجربة إقليم كوردستان.

بعد كتابة الدستور لعراق ما بعد الاحتلال، كان لهذا الطيف من النسيج العراقي القول الفصل في تثبيته أثناء المشاركة في الاستفتاء عليه في محافظة نينوى، بعد أن كانت نتيجة الاستفتاء سلبية في محافظتين من محافظات العراق، ليشاء قدر مناطق سكناهم المحررة فيما بعد أن تكون خاضعة تحت رحمة المادة الدستورية 140، حيث كانت شروط تنفيذها تتضمن التطبيع ـ الإحصاء ثم الاستفتاء حول الإقرار الشعبي في عائديتها. لكن، وربما للظروف التي مرت بها العراق بعد السقوط أو وجود أسباب داخلية وخارجية أخرى، حالت دون تنفيذ هذه المادة خلال السقف الزمني الذي تم تحديده، والتي باتت إحدى القضايا المصيرية في السجالات والحوارات بين عراق المركز وكوردستان الإقليم، إضافة إلى قضايا أخرى معلّقة لحد الآن، والتي نأمل في إيجاد مخرج لها خلال الدورة البرلمانية الثانية والحكومة القادمة.

منذ القِدم، وبحكم جغرافية المناطق التابعة لمدينة الموصل وربما بسبب حملات الاضطهاد التي تعرضت لها الأقليات باستمرار، نرى أن التوزيع السكاني لكل أقلية اقتصر على منطقة أو مناطق خاصة بهم، مما سعت الأحزاب الكوردستانية والأحزاب

المعارضة الأخرى إلى الانخراط والعمل التنظيمي الواسع في هذه المناطق بعد تحرير أو احتلال العراق في 9 نيسان 2003، وطبعاً بوجود القوات الأمريكية التي أصبحت مسؤولة عن كل شبر من أرض العراق آنذاك وربما لحد الآن، حيث جرت فيما بعد نوع من الانتخابات لاختيار رؤساء الوحدات الإدارية وبإشراف غير حيادي من قبل الأمريكان في بعض المناطق لتفضيل هذا المرشح على ذاك وفق مخطط مسبق منهم، مما أدى إلى نوع من الفتور بين هؤلاء المدعومين من الأحزاب الكوردستانية والحكومة المحلية في محافظة نينوى، خاصة فيما يتعلق بالمناطق ذات الغالبية الإيزيدية مثل شنكال والشيخان وبعشيقة وحتى القوش. وقد تفاقم الوضع بعد تشكيل حكومة المحافظة من (قائمة الحدبائيين بقيادة اسامة النجيفي[54]) إثر انتخابات مجالس المحافظات في كانون الثاني 2009 وبعد إقصاء أو تهميش قائمة نينوى المتآخية، مما دفع الأخيرة إلى المقاطعة بدلاً من المشاركة في مجلس المحافظة كطرف معارض، مبرّرين ذلك بضرورة الاعتماد على مبدأ التوافق السياسي الجاري والمعمول به في عموم العراق لتشكيل الحكومات المركزية والمحلية. هذا زاد من تعقيد مسألة الازدواجية والتعامل مع الحكومة المحلية في نينوى، خاصة فيما يتعلق بالميزانية المخصصة لها بغية الاستفادة منها في مجالات الإعمار والخدمات في المناطق المذكورة، وهو أمر يُؤسف عليه. فقد ضاعت الكثير من الاستحقاقات لهذه المناطق بين عراق المركز الذي يبرّر عدم الدعم بذريعة عائدية الإدارة والسلطة الحالية فيها للأحزاب الكوردستانية، مما يضع الكُرة في ملعب سلطات الإقليم، والتي لها أيضاً تبريراتها بالدعم المحدود الذي لا يُلبي كُل الاحتياجات والطلبات باعتبارها خارجة

[54] أسامة عبد العزيز النجيفي ، ولد في الموصل عام 1956 من عائلة ثرية ومن الملاكين في محافظة نينوى ، سياسي عراقي ، شغل منصب وزير الصناعة في حكومة أياد علاوي عام 2004 وكذلك منصب رئيس مجلس النواب العراقي من 11 / 11 / 2010 ــ 14 / 06 / 2014 ، فيما بعد شغل منصب نائب رئيس الجمهورية ، من السياسيين الذين حافظوا على نزاهته أثناء توليه المناصب

عن طاقة ميزانية الإقليم، منتظرين تطبيق المادة 140 من الدستور وعودة تلك المناطق إلى كوردستان الإقليم لتقديم المزيد من الدعم.

يتردد مثل هذا الكلام على لسان مسؤولين كبار. نعم، هذا ما التمس أحد الإخوة الشنكاليين عندما طرح سؤالاً لمسؤول رفيع المستوى في الإقليم حول الاهتمام الجدي بـ(شنكال) في مجال أبسط مستلزمات المعيشة مثل توفير الماء والمدارس والمستوصفات... إلخ. وكان رد هذا المسؤول الرفيع فوق العادة: (أن في حال تطبيق المادة 140 وعودة شنكال إلى أحضان الإقليم سيجعلون منها جنّة موعودة). ما وُرِد داخل القوس أعلاه يُذكرني بحديث لصديق موصلي يعمل مُعيداً في جامعة الموصل والذي تَخرّج من إحدى جامعات رومانيا. وحسبما قال، بعد عودته طرح على جده من أبيه ما رآه في أوروبا أثناء دراسته عن النعيم الذي يعيشونه هناك، وربما كان يقصد أجواء الديمقراطية والأمان وتوفير جميع مستلزمات الحياة مشبّهاً بالجنة على الأرض، سائلاً جده العجوز: متى ينعمون بمثلها في عراق الحضارات؟ جاء ردّ العراقي الموصلي العجوز كلاسيكياً ومثالياً أيضاً، مخالفاً لِما كان يقصد حفيده الشاب، بأن جنة العراقيين في الدنيا هي الآخرة .

نعتقد أن الشنكاليين وإخوانهم الآخرين في المناطق الأخرى المحرومين من مستلزمات الحياة البسيطة ربما يحلمون، لكن لا يطمحون، على الأقل في المرحلة الراهنة، لا بالجنة الموعودة لمسؤولنا الرفيع المستوى، ولا بجنة صديقنا الموصلي. إنما يُطالبون ببعض الحقوق المتساوية مع الواجبات التي قاموا ويقومون بها تجاه بلدهم، سواءً على مستوى عراق المركز أو كوردستان الإقليم، من خلال الأداء المتميز تجاه عراقيتهم وقوميتهم الكوردية ، بدءاً من المشاركة الفعالة والمراهنة على عدم إسقاط الدستور والانتخابات للدورة البرلمانية الأولى، مروراً بانتخابات مجالس المحافظات، وصولاً إلى الانتخابات الأخيرة بالقائمة المفتوحة، ليثبتوا استحقاقهم السكاني بالمقاعد البرلمانية وفق قواعد الدستور.

طالما هنالك ازدواجية وخلط أوراق في نينوى وأطرافها بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كوردستان، وكما أسلفنا، لذا لا بد من القول والتأكيد على مطلبين جماهيريين لا ثالث لهما، وربما يتفق معنا القراء الأعزاء.

الأول تأملي، حيث من خلاله نأمل الإسراع في حلحلة المشاكل العالقة بين قائمة نينوى المتآخية والحدباء في الموصل، ليتمكن إخوتنا الأعضاء في مجلس محافظة نينوى/المتآخين من بذل المزيد من الجهد والعمل لخدمة أبناء تلك المناطق الذين أدلوا بأصواتهم وعن قناعة لصالح القائمة وأعضائها أيضاً، وفي أول تجربة انتخابية كقائمة مفتوحة. وربما هذا متوقفٌ إلى حد ما على الوضع السياسي الراهن وولادة حكومة شراكة وطنية.

الثاني، والذي يخص حكومة إقليم كوردستان، هذه الحكومة معنية أيضاً ومطلوب منها مزيد من الدعم والاهتمام بـ(الكوردستانيين) في هذه المناطق، وفاءً لمواقفهم، تضحياتهم، شجاعتهم، إقدامهم، ومشاركتهم الفعالة والواسعة في كُل الانتخابات التي جرت بعد السقوط ولصالح التحالف والأحزاب الكوردستانية. ربما يصطدم مثل هذا المطلب، وكالعادة، بروتين الازدواجية في الإدارة والميزانية و... و...! لكن هنالك اعتقاد سائد في خيال الكثير من أبناء هذه المناطق بأن الحكومة الكوردستانية وقادة أحزابها بإمكانهم تقديم المزيد من الدعم لها، لو تم الإعداد والتخطيط بأسلوب سليم بعيد عن السياسي (الحزبي) والمصالح الذاتية وحتى (الفساد) تلك الآفة أو المصيبة الكُبرى التي باتت حاضنةً للكثير من الظواهر السلبية والتي تضاهي خطورتها الفساد نفسها.

حرر في 22 أغسطس/ آب 2010 - قرية النصيرية في العراق

الطابور الخامس بحلة ممثلي الشعب

الطابور الخامس في نهاية عام 2007، كتبنا مقالًا بعنوان " إلى أين يتجه الطابور الخامس؟ "، تناول محاولات بعض الأشخاص النيل من الأنشطة والجهود التي قامت بها مجموعات من الجالية الإيزيدية في المهجر، خاصة في ألمانيا. هذه الجهود كانت بإشراف "هيئة الفعاليات الإيزيدية"، التي أُسست آنذاك لتنظيم مظاهرات ونشاطات توعوية احتجاجًا على أحداث الشيخان في فبراير 2007، ومقتل العمال الإيزيديين في أبريل، إضافة إلى الكارثة المعروفة بـ"هيروشيما شنكال" في مجمعي كرعزير وسيبا شيخ خدر في أغسطس من العام نفسه. أما مصطلح "الطابور الخامس"، فقد أُطلق لأول مرة لوصف الداعمين للثورة الإسبانية من داخل مدريد أثناء الحرب الأهلية الإسبانية. لاحقًا، توسع المفهوم ليشمل الجواسيس والعملاء، سواء في السياق الإيجابي أو السلبي. وفي طوره السلبي، بات يُشار بهذا المصطلح إلى أولئك الذين يمارسون الوشاية ويكتبون التقارير لتحقيق مصالح ذاتية ضيقة، مدافعين عمّا يبرر الوسائل، حتى ولو كانت تلك الوسائل مشينة. نواب إيزيديون ونشاطاتهم المثيرة للجدل قد يتفاجأ البعض بما سأذكره عن بعض النشاطات التي قام بها نواب إيزيديون في البرلمان العراقي واستغلالهم الإعلام لترويج معلومات غير دقيقة. هذا السلوك أشار إليه الدكتور ميرزا دنايي في خبر نُشر عبر وسائل الإعلام المختلفة، بما فيها الوسائل الإيزيدية. الحديث كان يدور حول استقبال رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي لوفد إيزيدي، ضمّ كاتب هذه السطور، والنائبة فيان دخيل، والدكتور ميرزا. خلال تلك اللقاءات تم مناقشة قضايا تخص حقوق الإيزيديين ومطالبهم. ولكن الأمور أخذت منحى آخر عندما جرى إعداد مذكرة موجّهة للدكتور روز نوري شاويس بخصوص التشكيل الحكومي. هذه المذكرة أعدها النائب شريف سليمان، مطالبًا بتوقيع الجميع عليها، مع أن بعض الأسماء مثل السيد أمين فرحان جيجو لم تُدرج أساسًا ضمنها. تم استغلال هذا الأمر لترويج إشاعات بين أبناء المنطقة بأن هناك انقسامات داخل صفوف النواب. تضامنًا لحماية المصلحة العامة، اتفقت

مع النائبة فيان دخيل والنائب قاسم حسين برجس على صياغة مذكرة تمثل النواب الإيزيديين جميعًا دون الحاجة إلى التوقيع عليها بالأسماء. وقدّمنا مذكرة مشابهة لفخامة الرئيس مسعود البارزاني تضمنت مطالب واضحة بتمثيل الإيزيديين بمقعد وزاري في الحكومة العراقية الجديدة. جرت صياغة هذا النص بمساهمة من الأخ خليل العراقي من الدائرة الإعلامية، وأرسلناه إلكترونيًا للأخت فيان التي سلّمته للقيادة الكوردستانية لمناقشته.

لقاءات متعددة ودعم للتحرك

في إطار الجهود لتحقيق هذا الهدف، عقدنا عدة لقاءات مع قيادات مختلفة، بدءًا بالدكتور فؤاد معصوم، رئيس قائمة التحالف الكوردستاني في البرلمان آنذاك. أبدى دعمه الكامل لمطلبنا، ومنح الضوء الأخضر للتحرك على نطاق أوسع بإعداد مذكرة جديدة توجهت لفخامة رئيس الإقليم.

انتقلنا لاحقًا إلى لقاءات مع شخصيات قيادية بارزة مثل أسامة النجيفي، رئيس مجلس النواب آنذاك، وقادة التحالفات السياسية الأخرى كالقائمة العراقية ودولة القانون والتيار الصدري. وأثمرت هذه اللقاءات عن اتفاق عام على ضرورة تمثيل المكونات العراقية في الحكومة المزمع تشكيلها، ما دفعنا للقاء رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي الذي وعد بمنح حقيبة وزارية للإيزيديين.

رسالة أخيرة لزملاء المهنة

ما قمنا به هو جهد مستمر للدفاع عن حقوق مجتمعنا الإيزيدي والتأكيد على مشاركتهم الفعّالة في العملية السياسية. نجاحي الانتخابي كان مدعومًا بأصوات أبناء مجتمعنا الإيزيدي والكاكائيين والشبك، وحتى المسيحيين والعرب. ومن هذا المنطلق، أدعو زملاء المهنة إلى الابتعاد عن التشهير والوشاية والعمل بجدية لتحقيق مصالح مجتمعنا بتكاتف وبروح مسؤولية عالية. يمكننا تحقيق الكثير عندما نتجاوز الخلافات الشخصية ونعمل معًا من أجل المستقبل.

حرر في 18 ديسيمبر/ كانون الاول 2010 – بغداد

الأزمة بين المركز والإقليم والوزارة الإيزيدية

لا شك أن الأزمة الحالية بين المركز والإقليم في العراق ليست وليدة اليوم أو حتى الأمس القريب، وإنما نتيجة خلافات حدثت وتحدث باستمرار لعدم التزام حكومة المركز (العراق) بالاتفاقات والمواثيق المشتركة وفق ما دُوّن في الدستور العراقي الدائم، إضافةً إلى ما تم الاتفاق عليه وفق مبدأ التوافق الذي على أساسه تم تشكيل هيكلة هيئات الرئاسات الثلاث (الجمهورية والوزراء والبرلمان) وتوافقات أخرى .

وصلت الأزمة أوجها، حيث إنه في حال حدوث مواجهة عسكرية لا سمح الله بين الطرفين لتحولت إلى كارثة والدخول في متاهات حرب أهلية. بالتأكيد، هذه الأزمة وباعتبارها حديث الساعة كانت محل اهتمام الشعب العراقي والكوردستاني بكل مكوناتهما. جرت كل المحاولات والاهتمامات الدولية والإقليمية والمحلية بامتياز حول إمكانية عدم إشعال فتيل الأزمة، كون التصعيد نحو الأسوأ ليس في صالح طرف على حساب الآخر بحكم داخليتها وتأثيرها على المجتمع العراقي بأسره .

ربّما يستغرب القارئ الكريم من عنوان المقال والربط بين الأزمة والوزارة الإيزيدية المرتقبة، والتي أصبحت حديث الساعة أيضاً على الأقل بالنسبة للإيزيديين، متزامنةً مع الأزمة الحالية بين الجيش العراقي والبيشمركة في المناطق المتنازع عليها. كما نعلم، وبعد تشكيل حكومة إقليم كوردستان الكابينة السابعة برئاسة السيد نيجيرفان بارزاني وخلوها من وزير إيزيدي، بعد وجود حقيبة وزارية فعلية ترأسها مهندس كفوء ومهني في الكابينة السادسة بقيادة الدكتور برهم صالح، فمن الطبيعي أن نطالب بحقوقنا كمكون إيزيدي في المركز والإقليم حينما نشعر بالغبن والتهميش من قبل الفوق العراقي والكوردي. لذا، كَثُرَ الحديث عن عدم وجود حقيبة وزارية في الكابينة السابعة، وعبر الإيزيديون عن استيائهم بشتى الطرق، منها عشرات المقالات هنا وهناك وعلى صفحات التواصل الاجتماعي، وأحياناً بأسلوب التعليق والسخرية.

وكانت هناك محاولة من قبل سمو الأمير أثناء لقائه مع رئيس الحكومة نيجيرفان بارزاني في 30/ 04/ 2012، مما أعطى الأخير وعداً بحقيبة وزارية .

الرجل اصطدم بحاجز استحداث مثل هذه الوزارة بتشريع برلماني، وهذا ما كان وراء تأخير وعده الذي حُسِم بقرار برلماني. علماً أن كل القادة العراقيين والكوردستانيين مشغولون بإيجاد حلول مناسبة تحول دون وقوع الكارثة في المناطق المتنازع عليها، حيث أكثرية مناطق سكنى الإيزيديين ولا تزال تحت رحمة المادة 140. الشيء الآخر الذي نفتقر إليه نحن الإيزيديون بشكل واضح، هو كيفية اختيار الشخصيات للمواقع الممنوحة لنا. نرى أنه في مثل هذه الحالات تبرز إلى الميدان السياسي العديد من الأشخاص الذين ينوون ترشيح أنفسهم (وهذا حقهم الشرعي بالتأكيد بسبب غياب الآلية) وبشتى الطرق، وذلك من خلال علاقاتهم الشخصية مع القيادات الكوردستانية، لا سيما الذين يعيشون في المهجر. هؤلاء يحصلون على فرص أكبر من الذين يعيشون في الداخل الكوردستاني، نظرًا للزيارات المتكررة للسادة المسؤولين إلى الخارج ولقاءاتهم مع المغتربين، حيث أبدع البعض من أبناء جاليتنا في تقوية علاقاتهم مع المسؤولين، وربما كان الهدف من ذلك هو الحصول على دعمهم في مثل هذه الحالات .

نعتقد أن القيادة الكوردستانية تقع في حيرة من أمرها أمام العدد الكبير من المرشحين، الذين يستخدمون مختلف الوسائل للفوز بالمقعد الوزاري. ربما يكون البعض منهم مستحقًا لذلك، ولكن عند اختيار أحدهم، قد يؤثر ذلك على الآخرين ومعنوياتهم في العمل التنظيمي.

كما أعتقد أن القيادة ستختار مرشحًا يحظى برضى الآخرين، كما حدث عند اختيار وزراء وأعضاء برلمان سابقين وحاليين، مثل الوزير السابق جميل سليمان والنائب الحالي حازم تحسين بك. على كل حال، لا بد من كلمة أخيرة، وعن قناعة أقول إن أمر الوزارة لا محالة سيتم، وسيتم اختيار شخصية قد تكون خارج دائرة المرشحين

الحالية، مما يجعلها مفاجأة مقبولة من جميع الأطراف. والشيء الآخر الذي أود قوله هو أن الوضع الحالي والأزمة التي يمر بها الإقليم، والصراع من أجل البقاء مع المركز، لا يتحمل المزيد من الضغط الإعلامي والميداني من الشخصيات المعنية بتعجيل تعيين الوزير الإيزيدي. في تصوري، هذا الضغط سيضعف موقف الإيزيديين بشكل عام أمام القيادة الكوردستانية، وربما يفسر البعض من الإخوة مثل هذا الطرح على أنه وطنية على حساب الآخرين أو غير ذلك.

أود أن أقول إنني كنت وما زلت وسأظل من المناصرين الذين ينادون بتسخير كل ما يمكن تسخيره، كل من موقعه، وفيما يخص الصلاحيات والإمكانيات الحزبية الكوردستانية، لخدمة أبناء جلدتنا.

حرر في 12 ديسمبر/ كانون الاول- المانيا

الكوكس و كوتا الإيزيدية

المعروف عن البلدان التي تحدث فيها تغييرات سياسية، مثلما حصل في العراق بعد التحوّل من الدكتاتورية إلى الديمقراطية الموعودة بعد سقوط بغداد، أنه من الطبيعي أن تسعى العديد من الدول للبحث عن موطئ قدم لتحقيق مصالحها، ولا سيما الاقتصادية. من المؤكد أن تحقيق مثل هذا الموطئ يتم عبر ممارسات سياسية علنية وأحيانًا سرية، وربما من خلال منظمات خاصة تُعنى بما يُسمى حقوق الإنسان أو غيرها من الأهداف المعلنة. وبما أن العراق يتكون من خليط من مكونات صغيرة (الأقليات) مثل الإيزيديين، المسيحيين، الصابئة المندائيين، الشبك، وحتى الكاكائيين، بالإضافة إلى المكونات الرئيسية، فقد بادرت العديد من هذه المنظمات إلى عرض برامجها للمساعدة في التنظيم وتنفيذ مشاريع صغيرة في المناطق ذات الغالبية من سكان الأقليات. من بين هذه المنظمات البارزة في هذا المجال بعد عام 2003 معهد السلام الأمريكي والقانون الدولي، اللذان دخلا الساحة بقوة وتمكنا من جمع العديد من منظمات المجتمع المدني والمراكز والملتقيات الثقافية للمكونات العراقية الصغيرة في اجتماعات موسعة أو مؤتمرات بهدف التنظيم ودعمهم بما يخدم الأقليات، وربما الجهات الممولة لهاتين المنظمتين أيضًا. الجدير بالذكر أن هذا العمل مستمر حتى الآن بفترات متفاوتة تحت شعار تحالف الأقليات، وبالتأكيد مثل هذا الجهد وجهود أخرى تخدم المكونات مشكورة سلفًا.

لكن المنظمتين أرادتا توسيع العمل في بداية الدورة الانتخابية الثانية للبرلمان العراقي بعد إجراء الانتخابات في آذار 2010 وفوز المكونات العراقية بأربعة عشر مقعدًا (خمسة مقاعد كوتا للمسيحيين، سبعة مقاعد للإيزيديين من ضمنها واحد للكوتا والبقية للحزبين الكورد ستانيين الديمقراطي والاتحاد الوطني، مقعد واحد للصابئة المندائيين، والمقعد الأخير لكوتا الشبك والمحسوب على الحزب الديمقراطي). نعم،

أراد معهد السلام الأمريكي[55] تقديم العون والمساعدة من خلال تجارب الدول الديمقراطية ذات البرلمانات في تنظيم تكتل برلماني أو كتلة برلمانية من المقاعد المذكورة تُسمى بـ(الكوكس) من الأربعة عشر مقعدًا برلمانيًا تهتم بشؤون مكوناتها. وفعلاً، عُقدت العديد من اللقاءات والاجتماعات وربما مؤتمرات مصغرة بعد التصديق على نتائج الانتخابات، وعقد أول جلسة للقَسَم البرلماني في 2010/6/14، ولحين البدء الفعلي لجلسات البرلمان وتشكيل الحكومة التوافقية المحاصصية في 11/ 11/ 2010 حيث تم الاتفاق على المنهاج والنظام الداخلي للكوكس هذا، وكذلك البدء بالإعلان عنه، أي التكتل، نهاية الجلسة البرلمانية في 11/ 11 وفي مؤتمر صحفي، حيث تواجد الأعضاء العاملون في المعهدين أو المنظمتين في نفس اليوم. لكن للأسف، سرعان ما تبخّر الاتفاق، ربما بأيادٍ خفية تابعة لأجهزة خاصة، واتفقنا على ألا نتفق لضرورات المصالح الحزبية الضيقة لجهة، أو ربما لجهات فرضت على مصالح المكونات عامة، وبشكل رئيسي على المصلحة العليا للمكون الإيزيدي. ويجب ألا ننسى، ولا بد من الإشارة إلى أن جهود المعهدين استمرت بدون ملل من خلال ورشات عمل في الداخل والخارج، في بيروت مثلاً، وحتى في مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل، دون فائدة تحت ذرائع شتى معروفة للقاصي والداني. هنا أود أن أشير إلى فاعلية الكثير من الكتل البرلمانية التي تقل عدداً عن التكتل الذي كان من المزمع تشكيله وتوثيقه في الملفات البرلمانية الخاصة بالأقليات. مثل هذه التكتلات كانت، ولحد الآن، موجودة في الكثير من البرلمانات العالمية، وتؤدي دورها الفاعل في الدفاع عن مصالح وحقوق ناخبيها أو الذين تمثلهم، وتمرير الكثير من القوانين المهمة الخاصة بمثل هذه الحقوق.

[55] معهد السلام الدولي ، مؤسسة مستقلة غير ربحية تعمل في المجال البحثي والسياسي مقرها في نيويورك في الولايات المتحدة الأميريكية ، تأسست في عام 1970 ... معهد القانون الدولي منظمة تأسست عام 1873 ، تهدف إلى دراسة ونشر القانون الدولي ، يعمل مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين والمجتمع المدني من أجل تطوير وتعزيز قوانين ومؤسسات حقوق الأنسان

فيما يخصُّ هذا التكتل، والذي في تصوُّري لو تم الاتفاق عليه منذ البداية، لكان له تأثير كبير في ميزان القوى لصالح الإيزيدية والمكونات الأخرى في الكثير من المجالات، ومنها زيادة مقاعد الكوتا للإيزيدية ضمن مقترح قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2014. حيث كانت مسؤولية فشل تشكيل مثل هذا التكتل البرلماني تقع على عاتقنا نحن النواب الإيزيديين، ربما للاتجاه القومي غير المبرر والمصطنع في عقليتنا، وليس في المطابخ السياسية للقيادة الكوردستانية حسب اعتقادي. وبالتأكيد، التكتل لم يكن ولن يكون، إن شُكِّل، معادياً للأحزاب الكوردستانية لأن غالبية أعضائه من الموالين لهم (6 إيزيديين + 2 مسيحيين + 1 شبك) لو كان عدم تشكيل مثل هذا التكتل أحد أسباب إخفاق الإيزيديين فيما يخص زيادة مقاعد الكوتا، لكنه في الحقيقة ليس كل الأسباب أو أهمها، حيث لا بد من الإشارة إلى بداية توزيع مقاعد الكوتا في 2005 حينما أعطي المكون الإيزيدي المقعد اليتيم. غياب دور الإيزيديين حينذاك في العملية السياسية العراقية وعدم وجود لوبي أيزيدي قوي مدعوم من قبل المرجعية الدينية والاجتماعية للحضور الميداني في بغداد للدفاع عن التمثيل الإيزيدي في البرلمان العراقي وفق إحصائيات هذا المكون، والتي تزيد عن نصف مليون، كان له تأثير كبير. لكن من يعلم، ربما كانت الأسباب والدوافع نفسها التي حالت دون تشكيل تكتلنا البرلماني أيضاً موجودة حينذاك.

لا بد من الإشارة إلى ما قامت به اللجنة القانونية في البرلمان العراقي، بإدراج خمسة مقاعد لكوتا الإيزيدية في مقترح تعديل قانون الانتخابات لعام 2014. ويجب أن نقول إنه خلال القراءتين والمناقشات والمشاحنات والمفاوضات الطويلة جداً مع قادة الكتل السياسية كافة، للدفاع عن زيادة المقاعد، كان ذلك مشهوداً به في أروقة البرلمان العراقي. وهذا لم يقتصر على النواب الإيزيديين الذين دافعوا بلا هوادة عن حقوق هذا المكون بتمثيلهم ربما بأكثر من خمسة مقاعد (علماً ومن وجهة نظر الكتل الكبيرة أن دفاعنا هذا سيكون عن زيادة تمثيل نسبة الأحزاب الكوردستانية وخاصة الديمقراطي باعتبار مقاعد كوتا الإيزيدية ستكون في المحصلة النهائية من

حصتهم)، بل العديد من الجهات الكوردستانية وغيرها أيضاً دافعت. لكن الجهود لم تفلح أخيراً خاصة بعد أن أصبحت الكرة في ملعب المرجعية الدينية، والتي لم توافق على زيادة المقاعد البرلمانية أكثر من العدد الحالي إلا بعد تدخل الأمم المتحدة، لكن لصالح القوى السياسية الكبيرة. الأمم المتحدة أيضاً تتحمل المسؤولية التاريخية في عدم الدفاع عن حقوق المكون الإيزيدي المعروف عنه في وثائق هذه المنظمة العالمية من حيث تعداده. لكن أعود وأقول إنه كان لا بد من استخدام سلاح مرجعيتنا الدينية أو حتى مَن يمثلها في وفد رفيع المستوى لزيارة المرجع الديني الرئيسي في النجف، لكن للأسف لم يحصل مثل هذا العمل رغم التأكيدات منذ أمد في فتح جسور العلاقات بين مرجعيتنا والمرجعية الدينية المتمثلة بآية الله العظمى السيد علي السيستاني في العراق، وهذا ما نأسف عليه دائماً.

حرر في 15 يناير/ كانون الثاني 2015

المرأة والسياسة " الإيزيديات نموذجا"

بالتأكيد، كُل ما نذكره أو نقوله في هذا المقال ليس تعميماً على كُل النساء، لأن المرأة هي نصف المجتمع في الممارسة والعمل (أياً كان نوعه) جنباً إلى جنب مع الرجل، رفيق الحياة. التاريخ حافلٌ بالنساء القائدات من الملكة والأميرة والرئيسة والوزيرة و... إلخ. ومن النساء مَن قاتلت بجانب الرجل في المعارك الأولى في تاريخ الديانات، ربما ضد الظلم آنذاك، وشاركت إلى الآن في الكثير من المواقف، لا سيما الإنسانية منها مع الرجل وحتى في الشؤون والمواقف العسكرية. ومن النساء أيضاً مَن قادت البلدان المتطورة أو السياسة الخارجية في تلك البلدان، ربما في ظروف صعبة وعلى مستوى العالم، مثل تاتشر البريطانية، مائير وليفني الإسرائيليتين، أولبرايت ورايز الأمريكيتين، غاندي الهندية، وبوتو الباكستانية و... إلخ.

المرأة والسياسة عراقيا وكوردستانيا

بالتأكيد، كان للعراق أيضاً نساء قائدات سواء في مجال السياسة مثل الوزيرة الأولى على مستوى العراق نزيهة الدليمي[56]، أو حتى في مجالات أخرى لتشتهر المرأة

[56] نزيهة جودت الدليمي(1923-2007م)، ناشطة عراقية في حقوق المرأة، إحدى رائدات الحركة النسوية العراقية وأول وزيرة عراقية كما أنها أول امرأة تستلم منصب الوزارة في العالم العربي. كما أنها ساهمت في جهود إصدار قانون الأحوال الشخصية في جمهورية العراق عام 1959والذي اعتبر القانون الأكثر تقدما في منطقة الشرق الأوسط من حيث الحقوق التي منحها للمرأة. وفي عام 2009أصدر مجلس الوزراء العراقي توجيها لأمانة العاصمة العراقية بغداد بإقامة تمثال لنزيهة الدليمي لتعتبر أول شخصية نسوية يُقام لها تمثال في العراق.

العراقية عالمياً أيضاً، مثلما اشتهرت المعمارية العراقية زها حديد. لكن الذي يهمني بصراحة هو التركيز على دور المرأة في الفترة الأخيرة، وتحديداً بعد سقوط النظام في نيسان 2003، حيث شهدت الساحة السياسية العراقية تطوراً نموذجياً في مجال حقوق المرأة بعد أن أنصفها إلى حد ما الدستور العراقي الجديد ومسودة دستور إقليم كوردستان بتمثيلها في البرلمان والمجالس المحلية وفق قوانين الانتخابات بشكل دوري وبنسبة 25% تقريباً. لكن للأسف، جاء دورها من خلال الأحزاب الطارئة التي دخلت الساحة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي. أي أن مشاركة المرأة كانت انتقائية من قبل المتنفذين وعلى أسس معينة من العلاقات، سواءً كانت القرابة أو المحسوبية والمنسوبية، وربما كانت على أساس (العلاقات العاطفية). وجاء الاختيار وفق المبدأ الخاطئ أصلاً، وهو المحاصصة المقيتة. يعني أن الاختيار جاء على حساب الكفاءات وعدم وضع المرأة العراقية المناسبة في المكان المناسب لها، مثلما حصل أيضاً مع الرجل وفق نفس المبدأ.

نعتقد أن دور المرأة في الفترة الأخيرة لم يكن بالمستوى المطلوب، رغم أنها تتعرض دائماً للتشهير بها على أساس العلاقات مع المتنفذين، حيث يتم تلفيق الكثير من التهم الجاهزة بهن مع رجالات ذوي نفوذ باعتبارهن محسوبات على الكتل والأحزاب السياسية. لذا، نتصور بأن المرأة أيضاً لم تقم بواجبها بالشكل المطلوب ولم تكن موفقة في عملها كسياسية (وبالتأكيد الوصف لم ولن يكون تعميماً على الكل). في عام 2010 وبعد انتخابات الدورة الثانية لمجلس النواب العراقي، فازت المرأة وفق حقوقها الدستورية بـ (83) مقعداً برلمانياً من مجموع (325). حينما بدأ مجلس النواب بتشكيل اللجان البرلمانية وكانت 26 لجنة ومن ضمنها لجنة المرأة والأسرة، ويجب أن تكون جل أعضائها من النساء، بقيت هذه اللجنة لم تكمل نصابها القانوني وفق النظام الداخلي والتي يجب أن تكون كل لجنة على الأقل من سبعة أعضاء. لكن الذين قدّموا لعضويتها ست نساء فقط، لذا اضطرت هيئة الرئاسة إلى إقناع إحدى النائبات بالانضمام إلى اللجنة بعد قبولها شريطة أن تكون هي رئيسة اللجنة

(رئاسة اللجان كانت لها امتيازات خاصة). هكذا كانت الحال حينذاك، وطبعاً العملية مستمرة بنفس المستوى في العراق، لأن الدولة العراقية تعاني إلى الآن من أزمة المحاصصة والتي أثرت على عدم تنظيم نظام مؤسساتي في الإدارة. وهنالك أيضاً خلل في النظام الانتخابي المغلق وشبه المغلق والذي يتم التصويت عليه (قانون الانتخابات) إلى الآن وفق مزاجيات ومصالح الأحزاب والكتل الكبيرة الدينية والمذهبية والقومية و... إلخ.

المرأة والسياسة إيزيديا

دور المرأة الإيزيدية في السياسة قبل سقوط النظام على مستوى عراق المركز وحتى في إقليم كوردستان كان محدوداً جداً وربما نادراً. هذا يجب ألا يُنسى دور الأميرة ميان خاتون[57] في شؤون الإمارة الإيزيدية وإدارتها، والتي امتازت بالحنكة لتصبح وصيةً على ابنها وحفيدها في فترة دامت سنوات طِوال. لكن بعد أحداث 2003 وتحرير وانفتاح غالبية مناطق الإيزيدية على إقليم كوردستان بالذات، كان دخول المرأة الإيزيدية حلبة السياسة، وهنا أقصد في الأحزاب الكوردستانية، دخولاً طازجاً إن صح التعبير أو على الأقل ساذجاً. وعلى هذا الأساس تم استغلالها وفق الأهواء والمزاجيات الحزبية من قبل بعض المسؤولين الحزبيين، لا بل يتم التشهير بها فيما

[57] ميان خاتون ابنة عبدي بك بن علي بك، ولدت عام 1873 وترعرعت وتوفيت في قرية باعدرة، التابعة لقضاء الشيخان. ومركزها قصبة عين سفني، تلك القرية التي كانت ولا تزال لحد اليوم مقرًا للأمراء الإيزيديين. في الحقيقة لم نعثر على مستمسك يبين لنا تاريخ ولادتها، لذلك لم نعرف عدد سنين عمرها بالضبط. فقد قيل إنها عاشت سبعين عامًا، وقيل أيضًا إنها عاشت أقل من مائة عام بقليل. قضت ميان خاتون أكثر من نصف عمرها وهي مستشارة لزوجها وابن عمها الأمير علي بك بن حسن بك، ووصية على الأميرين ولديها سعيد بك بن علي بك وحفيدها تحسين بك بن سعيد بك، ومشاركتها إياهما مشاركة فعالة وكبيرة في تحمل أعباء إدارة وحل مشاكل المجتمع الإيزيدي حتى وفاتها عام 1956.

بعد حتى من المقرّبين من أبناء جلدتها المنضوين معها تحت لواء هذا الحزب أو ذاك، رغم براءتها في الكثير من الأحيان، وهذا ما نأسف عليه. لا أدري، ربما الأمر ينطبق على الكثيرات منهن واللواتي عملن ويعملن لحد الآن في منظمات المجتمع المدني التابعة للمؤسسات الدولية، والتي للأحزاب أيضاً اليد الطولى فيها. بالتأكيد يعملن لأجل لقمة العيش أولاً وتقديم الخدمات لبني جلدتهن من النازحين، وخاصة الأطفال والناجيات من قبضة داعش، وذلك لمساعدتهن على الاندماج مرةً أخرى مع المجتمع بعد تعرضهن لضغوطات نفسية من التحرش الجنسي أو الاغتصاب الذي شمل حتى القاصرات منهن. مشروع تشكيل أفواج وسرايا من النساء والإيزيديات تحديداً ما هو إلا انتكاسة أخرى على المرأة وعلى سمعتها في مثل مجتمعنا، إلا إذا كان تقليداً بعد تشكيل مثل هذه التنظيمات القتالية النسوية في حزب العمال التركي وحزب الاتحاد الديمقراطي السوري، وخاصة بعد أحداث 3/ 8/ 2014 ومشاركة مثل هذه الأحزاب في عمليات إنقاذ المدنيين من مناطق شنكال باتجاه الحدود السورية، وتوطين الكثير من العائلات في كمب نوروز في قصبة ديرك السورية. وتم تشكيل مثل هذه القوات النسوية من نساء شنكال. كل هذا حصل بعد الانسحاب التكتيكي لقوات الدفاع الكوردستانية من شنكال.

خلاصة القول:

طالما أن في مجتمعاتنا الشرقية والأحزاب الشرقية - ونحن منهم بالتأكيد - ينظرون إلى المرأة كجسد، يركضون وراء جسدها أينما تكون، ويحاولون الدخول إلى جسدها بطرق غير مشروعة. يقدّمون الإغراءات ويتخيلون النيل منها، بل يحاولون مهما كان الثمن وبشتى الطُرق الديماغوجية. لذا، نأمل ونتمنى ونطالب المرأة، وخاصة الإيزيدية، أن تكون حذرة في التعامل مع السياسة والسياسيين في هذا الزمن قدر الإمكان، حفاظاً على نفسها من التعرض والوقوع في شِباك ومطبات قد تؤدي إلى التشهير، حتى من الذين عقدت آمالها عليهم أو الذين تعتبرهم في خيالها من المخلصين لها. قد ينظر الكثير من القراء نظرة تشاؤمية إلى ما كتبت أعلاه، لكن هذه هي قناعتي (الكنز الذي لا يُفنى): أن المرأة الإيزيدية لا تصلح أن تكون سياسية أو تدخل في حلبة السياسة - على الأقل في المرحلة الراهنة - ربما حسب تصوري لِظلم المجتمع لها وفق العادات والتقاليد، باعتبارها (زجاجة) نخشى عليها من الكسر. هذه النظرة ربما تكون مخالفة تماماً لقناعات أو أفكار الكثير من القراء الأعزاء وغيرهم. للأسف، هكذا أرى وهكذا أنظر إلى المجتمع الإيزيدي. هكذا تفرض عليّ الغيرة الشرقية التي تجبرني على ما أقول. ربما أكون مخطئاً - على الأقل في نظر الذين يصفونني بنوع من التحفظ أو التعصب بعيداً عن العلمانية - رغم أنني علماني حتى العظم.

حرر في 26 يونيو/ حزيران 2016- قرية النصيرية

الإيزيديون والباراسايكولوجي[58]

ظاهرة أو علم الباراسايكولوجي أو علم التخاطر، ترجمتها والتي تتكون من كلمتين، (بارا) وتعني ما وراء و(سايكولوجي) وتعني علم النفس أو علم الخوارق، حيث تم الإقرار بهذا العلم في القرن التاسع عشر في الكثير من البلدان، وتم افتتاح كليات أو معاهد خاصة لدراسة هذا العلم باسمه. أكثر الدول المهتمة بهذا العلم هي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، حيث وصل حد التنافس بينهما إلى استشارة أصحاب القدرات الخارقة في هذا المجال لمعرفة أو تخمين ما يمتلكه الخصم من قدرات عسكرية .

علم الباراسايكولوجي قديم في ظواهره وقدراته الخارقة غير الطبيعية، لكنه جديد في منهجه ووسائله وأساليبه. نعتقد أن هذا العلم أو الظاهرة ربما كانت تُسمى بذلك قبل تصنيفه ضمن العلوم الجديدة. نعم، إنه أو إنها قديمة في ظواهره وقدراته الخارقة غير الطبيعية لدى أو ضمن ميثولوجيا الكثير من الأديان والمجتمعات القديمة حتى قبل تأسيس الدول ككيانات مدنية أو إدارية. هكذا ظهرت لدى البعض الكثير من الشخصيات في العديد وربما غالبية الدول قدرات خارقة بالتنبؤ بالمستقبل أو بالتخاطر أو حاسة إدراك الزمان والمكان لوقوع الكثير من الحوادث المستقبلية. هذا ما تنبأ به الغني عن التعريف وصاحب كتاب التنبؤات باسمه (تنبؤات نوستر

[58] هنا نتطرق بعجالة إلى ثلاثة نماذج من أصحاب الكرامات لدى الإيزيديين (كوجك إبراهيم بن درويش بن إبراهيم آغا الماسكي من مواليد عام 1772م تقريباً، وُلد في منطقة ديربون وعاش يتيماً في قرية كابارا بعدما توفيت أمه وجده إبراهيم آغا، وتقلد منصب اختياري مركه (بابا شيخ) وتوفي عام 1847.

كوجك سلمان من بعشيقة، واشتهر بانتقاداته للمنظومة الدينية الإيزيدية وبكراماته، وقد اغتيل في 1923 في جبل معبد لالش.

كوجك سعيد من قرية نفيرية، توفي عام 1986، وقد ذاع صيته في التنبؤات والرؤى المستقبلية للمجتمع الإيزيدي والعالم).

أداموس)[59]، هذا الرجل الفرنسي الباراسايكولوجي (المنجم) دَوّنَ في كتابه جُلَّ تنبؤاته قبل أكثر من 450 عاماً وربما قبل اكتشاف الكثير من البلدان التي حدثت فيها تنبؤاته، منها التي تحققت وخاصة الأحداث العالمية، بدءاً من الثورة الفرنسية، والحروب العالمية الأولى والثانية، مروراً بالحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، وصولاً إلى أحداث 11 سبتمبر في مدينة نيويورك الأمريكية، حينما قال إن ملك الإرهاب سيأتي من السماء (الطائرات التي ضربت برجي التجارة العالمي) .

إيزيدياً أيضاً كانت لهم وقفة أو وقفات مع علم أو ظاهرة الباراسايكولوجي ربما منذ وجودهم على أرض المعمورة. لكن المتداول دائماً ولحد الآن تاريخياً موثقاً أي بوجود معاصرين مع التاريخ أو مع الشخصيات الإيزيدية الذين كانت لهم قدرات خارقة في زمن أو بعد مجيء الشيخ آدي إلى لالش، حيث كانت شخصيته معروفة بقدراتها فوق الطبيعية باعتراف معاصريه بشبه النبوة. كذلك ظهرت بعدها شخصيات ذات قدرات فائقة، منهم مَن اعتلى عرش المشيخة (كوجك بريم)، أي بكرامته وقدراته على عمل المعجزات تمكن من الجلوس على السجاد المقدس في وقتٍ ما، يجلس عليها البابا شيخ أو (اختياري مرَكه هي)، أي كبير المُعَمَّرين في لالش. منهم أيضاً اغتيل (كوجك سلمان) بسبب صراحته في تنبؤاته ومعرفته والإدلاء بما يجري في لالش المقدسة للإيزيدية أمام المتنفذين الذين قرروا فيما بعد تصفيته بشكل أو بآخر. ربما كان هو على علمٍ أو درايةٍ بما سيحدث له، لكنه جازف بصراحته لقول الحقيقة .

[59] نوستراداموس أو ميشيل دي نوسترادام (14 ديسمبر أو 21 ديسمبر 1503 - 2 يوليو 1566)، وعادة ما يسمى باسمه اللاتيني نوستراداموس Nostradamus، وهو صيدلاني ومنجم فرنسي. نشر مجموعات من النبوءات في كتابه («النبوءات»)، وصدرت الطبعة الأولى في عام 1555 والتي أصبحت منذ ذلك الحين مشهورة في أنحاء العالم.

ما يهمنا في الحقيقة هو مدى فعالية أو وجود هذه الظاهرة في الماضي القريب وحتى الآن، حيث منحنى هذا العلم أو الظاهرة في ارتفاع ملحوظ، وبالذات في السنوات العشر الأخيرة، وربما زاد ارتفاعه في الوقت الحاضر أكثر من أي وقتٍ مضى بين أوساط الإيزيدية. أغلب أبناء هذه الديانة سمعوا أو ربما رأوا أكثر من شخصية قبل ثلاثة عقود أو أكثر. كان هؤلاء يتمتعون بقدراتٍ غير طبيعية لا يتمتع بها الإنسان العادي، وهذه القدرات كانت تظهر حينما يذهبون في غيبوبة، حيث يتحدثون بأكثر من لغة لا يجيدونها في حياتهم العادية، علماً بأنهم كانوا أميين حتى العظم. كذلك، خلال غيبوبتهم تلك، كانوا يتنبؤون بأشياء أو حوادث مستقبلية ويتحدثون بها بعد ذلك للناس الذين حولهم. وربما البعض من هؤلاء الناس جاءوا من مناطق بعيدة لرؤية قدراتهم غير الطبيعية أو للسؤال عن أحوالهم، وخاصةً الذين يتعرضون إلى مشاكل ويبحثون عن حلول لها بأي شكلٍ كان.

أعتقد، ويتفق معي الكثير من أبناء جيلنا الذين رأوا أو التقوا بواحدٍ من هذه الشخصيات. على سبيل المثال لا الحصر، الشخصية الدينية المعروفة (كوجه ك سعيد)، ذلك الرجل الوقور والهادئ جداً، والذي كانت نظراته بعيونٍ ثاقبة ومن خلالها يرى ويتنبأ بالمستقبل. ذلك الرجل الذي توفي نحو عام 1986، صاحب الكثير من التنبؤات التي حصلت أو تحققَت، منها جمع الإيزيديين في مجمعات قسرية، والاحتلال الأمريكي للعراق، وحتى احتلال داعش للكثير من المناطق. حيث قال سابقاً بالحرف الواحد إن الحرب والقتال سيحصلان، لكن حد تقدم القوات المعادية لا يتجاوز حدود قرية الناوران، وستكون الجبهة هناك. هذا ما رأيناه، إذ كان أحد محاور القتال مع داعش في هذه القرية. كان هذا نموذجاً بين النماذج الموثوق بها لدى الإيزيدية حول رؤيتهم أو تنبؤهم للمستقبل، رغم استغراب الكثير من الذين حوله حينذاك لتلك الأحاديث أو التوقعات بالأحداث المستقبلية. استغربوا أكثر بعد رؤية وملامسة الواقع بعد عشرات السنين، ليحدث ما توقعه ذلك الرجل الوقور ذو القدرات الخارقة (الكرامات).

الشيء المميز في ظهور مثل هذه الحالات في الوقت الحاضر هو أن منهم من يمتلك فعلاً قدرات غير اعتيادية على قراءة الأفكار والأحداث المستقبلية ومحاولة إيجاد حلول لمشاكل زوارهم قدر الإمكان، وحسب ما لديهم من قدرات تفوق الإنسان العادي. لكن في الوقت نفسه، هنالك مَن يستغل الناس تحت يافطة نفس الظاهرة. الأمر الغريب أيضاً أن جميع الذين ظهروا في الفترة الأخيرة للقيام بمهام قراءة الأحداث المستقبلية، غالبيتهم من جيل الشباب وغير المتزوجين أو المتزوجات، ولا سيما من الجنس اللطيف (فتيات عازبات) في الغالب.

خلاصة القول... هنالك الكثير من أبناء الإيزيدية ينتقدون ظهور مثل هذه الحالات (المتنبئين)، بل ويتم تصنيفهم في خانة المُضرين (غير النافعين)، أو الدجالين، أو الكذابين، أو... أو... لكن! حسب اعتقادي، أرى عكس ما ينظر إليه الآخرون. فرغم استغلال البعض من المتنبئين أثناء عملهم للناس البسطاء، وكما قلنا، لكن! نسبة الفائدة تفوق الضرر، حيث أرى الكثير من الشباب والشابات متعلقين بهم، بل ملزمين بالحضور إلى جلساتهم على الأقل مرة في الأسبوع. وهذا، في تصوري، يزيد تعلق الجيل الحالي بالدين والعادات والتقاليد أكثر، وبالتالي يبتعد هذا الجيل (لا أقصد هنا المتفوقين أي الملتزمين بالدراسة) عن مظاهر أخرى قد تكون أكثر سلبية على الواقع والحياة العامة في المجتمع الإيزيدي المعاصر.

من أميرات إلى خادمات

هنا، لا أقصد من كلمة (أميرات) ومفردتها (أميرة) في عنوان مقالنا هذا، المنتميات إلى الطبقة أو عوائل أمراء الإيزيدية، والتي كالعادة يكون واحد منها (أمير) على رأس الإمارة الإيزيدية البالية منذ أكثر من ثمانية قرون بعد عصر أو عصور سلالة الشيخ آدي مجدّد الديانة الإيزيدية. فعلاً لا أقصد ذلك، بقدر ما يكون الوصف (كل امرأة في بيتها وقصرها ومع زوجها وأولادها، هي بحد ذاتها أميرة، وخاصة حينما تكون بين أهلها وناسها في الوطن الأم)... إنما في الحقيقة، أردت المقارنة بين وضعية المرأة الإيزيدية وهي في وطنها الأم معززة مكرمة، إذا كانت ربة بيت لا تعمل أو لا تُجبر على العمل، إلا إذا أرادت هي وفق مزاجها أو أوقات فراغها، وحينما لا يحتاج الأطفال إلى الرعاية المطلوبة. هنا طبعاً عدا الموظفة أو المعلمة أو التي تكون مجبرة على العمل ضمن وظيفتها باعتبارها نصف المجتمع والتي تكمل الرجل في مسيرته والحياة الحرة الكريمة. بالتأكيد هنالك وظائف أخرى تتدرج المرأة فيها، ربما تصل إلى درجات عالية ومتميزة وعلى مستوى القادة، أو يتم انتخابها بدءاً بالمجالس البلدية المحلية وصولاً إلى البرلمان، وربما يتم اختيارها في وظائف عليا تصل إلى مستوى الوزارات، وهذا حسب المستوى الدراسي والخبرة العملية للمرأة العراقية ومنها بالتأكيد الإيزيدية. هذا ما يخص وباختصار شديد وضعيتها في الوطن الأم قبل هجرتها الاختيارية منذ أمد، والإجبارية إلى حد ما بعد احتلال داعش لمناطق الإيزيدية، وتحديداً بعد ما تعرض له أهالينا الأعزاء في شنكال بعد 3/ 8/ 2014 من القتل الجماعي (الجينوسايد) واغتصاب النساء والبنات، ثم سبيهنّ وبيعهنّ في أسواق النخاسة السيئة الصيت على غرار وتكرار ما حصل في العصور الغابرة والتي كانت امتداداً لعصر الجاهلية. نعم، في تصوري أن المكون الإيزيدي وصل إلى قناعة وهي: إذا لم يتم حمايتهم دولياً، طبقاً لقرار صادر من الأمم المتحدة وفق ما حصل سابقاً لمكونات أخرى تعرضت إلى الاضطهاد، فإنهم، أي الإيزيديون، قلقون جداً على مستقبلهم في العراق الفيدرالي وكذلك في إقليم كوردستان أيضاً، بعد ما تعرضوا له

نتيجة الفكر السلفي المتشدد والمستمر لحد الآن. وربما ستأتي جماعات أخرى متشددة، حاملة نفس الفكر بعد داعش وبأسماء أخرى، وهذا ما يتوقعونه. لذا أصبح حالياً جلّ تفكيرهم على الهجرة الجماعية إلى الشتات.

والبحث عن الأمان الذي تعرض للخطر أيضاً في دول أوروبا الغربية، حيث وجهة هذا المكون في هجرتهم. الوجه الآخر من المقارنة التي أشرنا إليها في البداية هو وضع المرأة الإيزيدية بعد هجرتها إلى الشتات، وفي الكثير من الدول الأوروبية التي تسودها (قوة القانون) في كل شيء، بدءاً من أول تسجيل لـ (اللاجئ) حتى بقائه في الأرض التي اختارها كي تكون بلده الثاني. القانون يُطَبّق على الجميع وعلى قدم وساق. وما يهمنا هو تشجيع أو إجبار اللاجئ من قبل السلطات في أوروبا، وتحديداً في ألمانيا، بمن فيهم النساء، على العمل للقضاء على البطالة، والحصول على الضرائب لدعم الاقتصاد دائماً. وفي حالة تعذر الحصول على فرص العمل، يتم تأهيلهن للإجبار على العمل في مراكز أو أماكن ربما خاصة بالدولة والمنظمات الإنسانية (الكاريتاس) على سبيل المثال لا الحصر، مقابل أجور زهيدة كأن تكون (يورو واحد فقط) مقابل كل ساعة عمل. تُستقطع أجور الساعات الشهرية مما يُقدّم لهن في نهاية الشهر من المساعدات للرعاية الاجتماعية أو (الراتب) كما يسميه اللاجئون. ما أردت التأكيد عليه والذي ينطبق على ما جاء في عنوان المقال هو أن الكثير من ربات البيوت من النساء، وبعد استقرارهن في المهجر، يبحثن عن العمل في بيوت المسنين والمسنات الأوروبيين الذين لا يتمكنون من أداء واجباتهم داخل البيوت، لتقوم نساؤنا بمهمة النظافة مقابل أجور خاصة، بعيدة عن أنظار الجهات الرسمية لدوائر العمل في الدولة وربما أنظار أزواجهن، لشراء مستلزمات خاصة من الحلي والمقتنيات الذهبية، تاركات أحياناً كثيرة الاهتمام بمنازلهن، وما يحدث وسيحدث للعائلة، وخاصة الأطفال من الانزواء والسير بعكس اتجاه التربية السليمة، وفق العادات والتقاليد الخاصة بالإيزيدية لخصوصيتها. ولا بد من الاهتمام بالأطفال، وضرورة التوجيه في فترات مهمة وحساسة من حياتهم (المراهقة مثلاً) وأثناء الاندماج مع المجتمعات الأوروبية

للحفاظ على خصوصية الانتماء إلى الوطن الأم. هنا ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أن هذه الحالة كانت موجودة لدى أعزائنا من الإيزيديين، وخاصة من تركيا. هؤلاء سبقونا بالهجرة ربما بعشرات السنين، ومروا بمرارة التجربة ومعاناتها. غالبيتهم اغتربوا أصلاً على أساس العمل وفق عقود دولية، لذا انصب جل اهتمامهم بذلك وكيفية الحصول على المادة كهدف أساسي ورئيسي مع ترك الكثير من الأمور ومنها حتى تربية الأطفال يسيرون وفق الأجواء وواقع الأوروبيين، مما يؤدي إلى ضياع الكثير من الأطفال في متاهات. ربما لو تم توجيههم لتمكنوا من اجتياز مثل هذه المرحلة كي يبقوا لممارسة الحياة الاعتيادية مع أهاليهم وأقاربهم. بالتأكيد، هنالك فارق بين السلوك والتصرف للأوروبيين وبين السلوك والتصرف للشرقيين، ونحن بالتأكيد جزء منهم.

حرر في 20 اغسطس/ أب 2016 - قرية النصيرية

الإيزيديون .. انتماؤهم... ومن يمثلهم؟!

حينما سُئلت من أحد القوميين العرب، وهو من القادة الفلسطينيين أيضاً، عن انتماء المُكوّن الإيزيدي من الناحية القومية... كان الجواب أن المُكوّن ينقسم إلى ثلاثة انتماءات، حسب الرأي أو الآراء المستندة إلى واقع حال الإيزيديين .

الانتماء الأول هو لأولئك الذين يُشكّلون عدداً قليلاً لا يتجاوز العشرات أو المئات فقط من المكوّن الإيزيدي. هؤلاء يُحدّدون نسلهم أو انتماءهم العربي، وذلك حسب الرأي أو التفسير أو حتى المصادر التاريخية المتوفرة وفق قناعاتهم، وهي بالتأكيد كنزٌ لا يُفنى.

أما الانتماء الثاني، فهو مرتبط بالتيارات أو الحركات السياسية الإيزيدية الموجودة على أرض الواقع، ومنها (الحركة الإيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم)، التي نالت أو فازت بمقعد الكوتا الإيزيدية في البرلمان العراقي لثلاث دورات متتالية بأصوات ناخبيها. ففي أول دورة حصلت على أكثر من اثنتين وعشرين ألف صوت، وفي آخر دورة حوالي أربعة عشر ألف صوت. لو حسبنا معدّل هذين التصويتين وضربنا الحاصل في رقم معين إذا كان الناخب رئيس عائلة، لأصبحت نسبة المواطنين المؤيدين لهذه الحركة أو حتى تيارات أخرى منافسة أكثر من 10% من الإيزيديين بشكل عام. هؤلاء لهم رؤية خاصة من ناحية الانتماء القومي، ويعتبرون الإيزيدية كـ (دين) و(قومية) بالمستوى نفسه.

أما الانتماء الأخير، وهم الغالبية العظمى من أبناء هذا المُكوّن، فلهم انتماء بشكل أو بآخر، سواء كانوا مقتنعين أو مرتبطين سياسياً أو حزبياً بالقومية الكوردية. حيث يوصف الإيزيديون عادةً، ومن قبل القادة الكورد، بأنهم الكورد الأصلاء، لكن في

اعتقادي، هذا الوصف يقتصر على الكلام وربّما الواجبات الملقاة على عاتقهم. أما من ناحية الحقوق، للأسف، يُعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية أو ربّما أقل.

عدا الانتماء القومي، هنالك انتماءٌ آخرُ أكثر أهمية في المرحلة الراهنة، وهو (الحزبايه تي). الإيزيديون أيضاً مشتتون في هذا الانتماء بين الأحزاب الكوردستانية المحلية والإقليمية، مثل الاتحاد الوطني الكوردستاني (العراق)، والحزب الديمقراطي الكوردستاني (العراق)، والعمال الكوردستاني (تركيا)، والاتحاد الديمقراطي (سوريا)، والشيوعي العراقي والكوردستاني أيضاً.

وفق الإحصائيات وأصوات الناخبين في آخر انتخابات مجالس المحافظات في نينوى والذين فازوا في الانتخابات، كانت حصة الاتحاد الوطني - وأقصد الإيزيديين طبعاً - مقعدين مقابل أربعة من الإيزيديين المحسوبين على الديمقراطي الكوردستاني. لا نقول إن نسبة أصوات الناخبين للاتحاد هي النصف، وإنما بالتأكيد ما يقارب 30% من أصوات الناخبين الإيزيديين في محافظة نينوى. هذا بالطبع قبل 3/ 8/ 2014 وما حصل لشنكال. أما بعد ما حلّت الكارثة على رؤوس المغلوبين على أمرهم في شنكال وما قدموه من الضحايا إثر القتل الجماعي، والاختطاف من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال، وبيع بناتهم ونسائهم في أسواق النخاسة السيئة الصيت ما بين الموصل والرقة السورية، وربّما تصديرهنّ إلى دول عربية أخرى... هكذا اهتز الضمير الإيزيدي لتنقلب الموازين لصالح أحزاب أخرى خارج الحدود على حساب الحزبين الكورديين الرئيسيين (الاتحاد والبارتي)، ولا سيما بعد نزوح مئات الآلاف من أهالي شنكال عبر الأراضي السورية إلى إقليم كوردستان، ومنهم مَن استقروا وأبوا مغادرة الأراضي السورية ليبقوا في كمب نوروز في مدينة ديرك من روجافا. هؤلاء نالوا الدعم والإسناد أو الحماية من قبل الجناحين العسكريين الرجالي والنسائي لحزب العمال الكوردستاني والاتحاد الديمقراطي (سوريا)، حيث تم فيما بعد تشكيل قوات عسكرية مدرّبة من الشنكاليين ومحسوبين عليهم، ليشاركوا في العديد من العمليات العسكرية في المناطق الحدودية ومناطق أخرى تحت سيطرة داعش، وقدموا العشرات من

الشهداء في تلك العمليات. ناهيك عن تشكيل حزب سياسي بعد أن كانت هنالك حركة أو تيار يمارس النشاط السياسي بإشراف وتوجيه العمال الكوردستاني. نعتقد بأن مثل هذا التنظيم السياسي مع الجناح العسكري (قوات حماية شنكال) والمتواجد حالياً في خانصور والمناطق المحيطة بها، سيتم تطويره في المستقبل ليصبح واقع حال ويكون لهم وزنٌ ربما في أجزاء أخرى من جغرافية شنكال، وسيكون لهم نفوذ المشاركة في الانتخابات العراقية، ووفق قواعد الدستور العراقي وقانون المفوضية العليا للانتخابات، باعتبارهم إيزيديين وشنكاليين .

خلاصة القول: إن الأحزاب الكوردستانية، ولا سيما الحزب الديمقراطي الكوردستاني، لا تتمكن من حصد أصوات الناخبين الإيزيديين، وخاصة في شنكال، مثلما كانت تحصل قبل 2014/8/3 في الانتخابات المحلية لمحافظة نينوى وحتى البرلمان العراقي .

أما عن تمثيل الإيزيديين أو (مَن يُمثلهم) على المستويين الديني والدنيوي وكذلك الحزبي أيضاً، ووفق ما تطرقنا إليه بشأن انتمائهم القومي، ولا سيما الحزبي .

دينياً، من المفترض أن يكون سمو الأمير والمجلس الروحاني يمثلون الإيزيديين شرعاً في كافة المحافل الدولية والمحلية. ولكن للأسف، هؤلاء لم يحافظوا على حياديتهم كرؤساء دينيين مثل الديانات الأخرى كالمسيحيين والصابئة المندائيين. بل، ووفق سلوكيات التعامل مع الواقع خلال عقدين ونيف من الزمن، وتحديداً بعد أول انتخابات وتشكيل أول حكومة في إقليم كوردستان، تم ترشيح أمراء أو أنجالهم للحصول على مناصب مهمة في الإقليم والعراق كأعضاء في البرلمانين العراقي والكوردستاني، أو كمستشارين محسوبين على طرف أو أطراف من المعادلة السياسية الكوردستانية وحتى العربية في العراق. منهم من فاز ومارس أدواره، ومنهم من لم يُحالفه الحظ، وربّما ينتظرون فرصاً أو أدواراً أخرى، هؤلاء، وحسب آراء غالبية أبناء المكون الإيزيدي، ربّما فقدوا جزءاً كبيراً من شرعيتهم لتمثيل الإيزيدية بعد المحسوبية على جهات سياسية متعددة، وكما أسلفنا، كوردستانية وحتى عربية. بل بدأوا

(يهدون من إهداء) الشرعية تلك إلى ممثلي الجهات السياسية التابعين لها، ولا سيما رئاسة إقليم كوردستان، وربّما لرئاسات أحزاب سياسية أخرى. هذا ما صرّح به رسمياً السيد وكيل سمو الأمير، خاصة بعد الزيارة الأخيرة لوفد إيزيدي رفيع المستوى إلى إيران برئاسة سمير بابا شيخ، النجل الأكبر لسماحة البابا شيخ رئيس المجلس الروحاني. ربّما أثار ذلك حفيظة السيد الوكيل لعدم مشاركة أي من عائلته في تشكيلة الوفد وعدم استشارتهم أيضاً.

سياسياً، لنبدأ من الكلام الأخير على المستوى الديني، يجب أن نكون واقعيين على المستوى السياسي والعراقي بشكل عام. كُلنا نعلم أنه رسمياً لدى الإيزيدية ممثل كوتا في البرلمان العراقي، وهذا بالتأكيد وأمام كافة المحافل هو مَن يمثل الإيزيدية شئنا أم أبينا. بعدها على مستوى الأحزاب، تتوزع نسب الإيزيديين وفق أعداد المؤيدين أو المنتمين إليهم. الأحزاب كثيرة مثلما أشرنا في البداية، وهؤلاء المنضوون تحت لواء الأحزاب لا يقبلون، باعتقادي، أن يمثلهم أية شخصية من غير أحزابهم. يجب ألا ننسى أنه بعد أحداث شنكال عام 2014، هاجرت أعداد كبيرة من الإيزيديين إلى الشتات، بحيث قاربت عددهم المائة ألف من شنكال وبعشيقة وبحزاني ومناطق أخرى. هؤلاء، باعتقادي، فقدوا الثقة بالأحزاب والعراق وإقليم كوردستان والمسببين لكارثة شنكال، بعد ارتفاع وتيرة ومُنحنى التطرُّف الديني الذي امتد ليُجاور مناطق الإيزيدية. وهؤلاء لا يعتبرون رصيداً أو أرصدة تؤيد أو تشارك في الانتخابات المقبلة.

عملياً، الإيزيديون باتوا مثلما عانوا، يعانون وربّما سيعانون من استمرارية أزمة القيادة. للأسف، هذه الأزمة كانت ولحد الآن وليدة أزمات كثيرة عَصَفَت بكيان هذا المُكون، ولا سيما بعد سقوط النظام في 2003 وعدم حصول الإيزيدية على استحقاقاتها من المشاركة الفاعلة في البرلمان (عدد مقاعد الكوتا) وكذلك المشاركة في الحكومات المتعاقبة مثل باقي المكونات. هذا ناهيك عن الفترة الأخيرة، حيث تم تشتيت الإيزيدية وفق المجالس الإيزيدية العليا أو الأعلى التي تم تشكيلها في شنكال والمنفى، بينما القيادة الدينية المتمثلة بسمو الأمير والمجلس الروحاني واللجنة

الاستشارية تراوح في مكانها حول تشكيل مجلسها الأعلى الموقر. ربّما هنالك ما لا يعجب تلك الرؤوس أو العقول، وما دوّن في مواد المنهاج والنظام الداخلي الذي تم إعداده من قبل تلك المجموعة من ذوات الاختصاص وأصحاب الشهادات الذين تم اختيارهم وفق آلية خاصة من لجنة من الخبراء التي تم تشكيلها وفق أمر ديواني أميري وقعه وكيل الأمير. ولا تزال الأزمة مستمرة وستؤثر على مستقبل هذا المكون المغلوب على أمره، وهذا ما يأسف عليه الكثير والكثير من أبنائه وحتى الآخرين من الأصدقاء والمحبين.

حرر في 13 مارس/ أذار 2017

السيرة الذاتية

الآسم: حسين حسن نرمو

التخصص: كاتب ومحلل سياسي واجتماعي

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس هندسة – جامعة الموصل، 1984
- التدريس الأكاديمي: خبرة تدريسية في معاهد التكنولوجيا: النمرود، الموصل، ودهوك

الخبرات المهنية

- كاتب مقالات في الشؤون السياسية والاجتماعية، مع اهتمام خاص بقضايا العراق وكوردستان والإيزيديين.
- عضو هيئة التحرير في جريدة "قنديل" (2002 - 2005)، ورئيس تحرير موقعها الإلكتروني منذ عام 2006.

عضو مجلس النواب العراقي :

- الدورة البرلمانية الثانية(2014 - 2010)

- الدورة البرلمانية الرابعة(2021 - 2018)
- ممثلًا عن قائمة التحالف الكوردستاني - الاتحاد الوطني الكوردستاني.
- عمل ضمن لجان: الخدمات والإعمار، العمل والهجرة، والأوقاف والشؤون الدينية.
- شارك في مؤتمرات وورش عمل برلمانية على المستويين الدولي والإقليمي في دول مثل البرلمان الأوروبي، الولايات المتحدة، كرواتيا، كوسوفو، تركيا، الأردن، لبنان، إيران، الكويت، وسوريا.

النشاطات الثقافية والاجتماعية

- مشارك نشط في الفعاليات الثقافية والسياسية والاجتماعية منذ هجرته إلى ألمانيا عام 1996.
- مستشار للمجلس الروحاني الإيزيدي الأعلى.(2019 - 2017)
- ساهم في جهود التوثيق والبحث حول قضايا الإيزيديين.
- تم تكريمه من عدد من المنظمات غير الحكومية تقديرًا لدوره في المجالات الإنسانية والأكاديمية.

المؤلفات والمقالات

- كتاب بعنوان "الإيزيديون وأزمة القيادة"، طبع ونشر في كوردستان عام 2024.
- نشر العديد من المقالات في الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية التي تناولت القضايا السياسية والاجتماعية الراهنة.
- أعمال أدبية بانتظار الطبع.

الفهرست

الإهداء	3
مقدمة الطبعة الثانية	4
مقدمة الطبعة الأولى	5
الفصل الأول	
المجلس الروحاني الإيزيدي الأعلى-الديني والدينوي -	8
الإصلاح الإجتماعي والديني للإيزيدية	9
الأمير تحسين بك ووعوده !	16
الإيزيديون واللجان الأستشارية	21
تمثيل الإيزيدية في العراق الجديد	25
الإيزيديون وأزمة القيادة	28
الأمير تحسين بك وأصعب التحديّات	34
اختيار نجل أمير الإيزيدية لعضوية برلمان كوردستان	37
تأجير معبد لالش	40
لالش تبكي من جديد	42
أمير الإيزيدية لا يستطيع تأمين راتب لناطق باسمه	45
لالش معبد للطقوس الدينية أم لأغراض أخرى؟	49
القيادة الدينية الإيزيدية وعلاقتها مع بغداد	52
الأنانية والمسؤول	55
أزمة القيادة المستمرة !	58
الإيزيديون و (المجلس الإيزيدي الأعلى اللالشي)	61
حراك إيزيدي فوق العادة	65
الإمارة الإيزيدية في الإقليم أم في العراق؟ !	70
استقالة من عضوية الهيئة الاستشارية	72
الفصل الثانى	
المجتمع الإيزيدي في العراق وإقليم كوردستان	74

الإيزيديون والأنفال	75
تدريس مادة الإيزيدياتي في إقليم كوردستان	79
التكريد في الشيخان	81
الإيزيديون والقضاة	86
القرى الإيزيدية والقرى المسيحية	90
مركز لالش والأحزاب الكوردستانية	93
الإيزيديون ومصادر القرار للأحزاب	95
حول خلفية أحداث الشيخان	97
التسامح الديني والتعايش السلمي بين الأمس واليوم	100
كوتا الإيزيدية وانتخابات برلمان العراق 2010	104
آلية الحد من خطف الفتيات الإيزيديات	107
الإيزيديون والتبشير المسيحي	110
الإيزيديون والشيعة	112
البارزاني ومطالب الإيزيدية	115
البرلمان الكوردستاني و كوتا الإيزيدية	118
الفصل الثالث	
داعش والإبادة الجماعية ضد الإيزيديين	121
سنجار المنكوبة أصلاً	122
داعش والإبادة الجماعية للإيزيديين	126
كلمة وتحية لأبطال جبل شنكال	130
المكون الإيزيدي المتضرّر الاكبر من داعش	133
مأساة نازحي شنكال في عيون زائرين أجانب	136
النازحون الإيزيديون والمساعدات الإنسانية	138
الظهير القوي للقائد (قاسم ششو)	142
شنكال وكوبانى في ميزان إقليم كوردستان	145
قوة حماية شنكال والقوات الأخرى	150
شنكال وبعشيقة وتواجد القوات العسكرية الغريبة	153

الإيزيديون ومؤامرة (العاصفة السوداء)	157
سنجار: الجرح الذي لا يندمل	160
(نادية مراد) و(يزدا) والخصوصية الإيزيدية	165
(داعش ــ الخوارج) و(الكفرة الآخرون)	170
الإيزيديون ونزيف الهجرة	175
الإيزيديون لا يؤمنون بعاصفة الانتقام	182
الفصل الرابع	
مقالات في الشأن الإيزيدي العام	186
إلى أين يتجه الطابور الخامس؟	187
حول كيان سياسي للإيزيدية	189
المناهج الدراسية وحقوق الأقليات في العراق وكوردستان	192
من التجمع الديمقراطي الإيزيدي إلى القائمة الإيزيدية المستقلة - 1	195
من التجمع الديمقراطي الإيزيدي إلى القائمة الإيزيدية المستقلة - 2	197
رأي حول الانتخابات العراقية	201
ذوي المصالح والتجربة الكوردستانية	204
تأثير ازدواجية الإدارة علي المناطق الإيزيدية	206
الطابور الخامس بحلّة ممثلي الشعب	210
الأزمة بين المركز والإقليم والوزارة الإيزيدية	212
الكوكس و كوتا الإيزيدية	215
المرأة والسياسة " الإيزيديات نموذجاً"	219
الإيزيديون والباراسايكولوجي	224
من أميرات إلى خادمات	228
الإيزيديون انتماؤهم ومَن يُمثلهم؟!	231
السيرة الذاتية	236
الفهرست	238